

## أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية

الدكتور

**المأمون علي عبد المطلب جبر**

أستاذ بقسم القانون العام

"اقتصاد ومالية عامة"

كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائه على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٦٧٦)

قالوا :

من لم يأكل من ضربة فأسه لا يفكر من رأسه

وبتعبير آخر:

من لا يملك غذاءه لا يملك استقلالية قراره

وقالوا :

إذا أراد الله بقومٍ سوى منحه الجدل ومنعه العمل

### مقدمة

مرت الدول النامية خاصة في العالم العربي بعد استقلالها مباشرة بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، والمالية والمجتمعية التي يمكن أن يقال عنها إنها كانت السبب الرئيسي في التخلف التنموي لهذه الدول، نظراً لهشاشة القاعدة الاقتصادية لهذه الدول، وفي خضم البحث عن حلول للخروج من هذه الأزمات كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي واستطاعت أن تحقق في سبعينيات القرن الماضي فائض ضخم من الموارد المالية، مما جعلها تعيش فوق موجات عاتية من الإفراط في السيولة (وفرة مالية) مقابل عجز مالي لدى الدول النامية ومنها مصر، وفي خضم هذا الواقع اضطرت الدول النامية للجوء إلي الاقتراض من الدول ذات الوفرة المالية، حيث أصبحت البنوك التجارية الدولية تتسابق في أمداد الدول الفقيرة بالأموال اللازمة لتخطي مشاكلها المختلفة، وانتشر الإيمان العميق لدى سلطات هذه الدول بأن هذا هو الحل الفعال الذي كانت تبحث عنه وأنه بمثابة العصا السحرية التي سوف تُعينها على الاستمرار في دروب التنمية. وبالفعل انتهجت الدول النامية سياسات مختلفة كانت في الغالب غير مناسبة بهدف تنمية اقتصادها، وعليه استمرت الدول الرأسمالية في لعب دور الدائن المُنقذ، دون أن تراعي مدي قدرة هذه الدول على السداد في المستقبل. وفي عام ١٩٨٢ بدأت أزمة الديون الخارجية في الظهور عندما بدأت بعض الدول اللاتينية بالتوقف عن دفع أعباء ديونها وزادت عدد الدول التي تطالب بإعادة جدولة ديونها و زاد من حده هذه الأزمة أثر الكساد والركود الاقتصادي على اقتصاديات الدول الرأسمالية والصناعية، حيث وجدت

نفسها غير قادرة على استرداد هذه الأموال من الدول المقترضة، ومن هذا المنطلق حرصت الدول الدائنة والهيئات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين عن البحث عن حلول تمكنها من استعادة أموالها. حيث بدأت في البحث عن الطرق التي يمكن أن تخرجها من هذه الأزمة. وبعد ما يُسمى بثورات الربيع العربي خاصة في مصر، تعددت مطالب المجتمعات في ظل ندرة الموارد، وضعف الاستثمارات، وتعطيل عجلة الإنتاج نتيجة عدم الاستقرار بمفهومه الواسع وفي ظل هذه التحديات الداخلية مورس على الحكومات المصرية خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إرهاب مالي دولي بهدف تحقيق أهداف سياسية لصالح لاعبين كبار على المسرح العالمي بهدف تركيع مصر اقتصادياً مما يضطرها لقبول ما يُمليه الآخرون لتمويل العجز في الموازنة النقدية بالاقتراض من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية والمصارف التجارية. وفي ظل هشاشة الاقتصاد المصري وتنوع التحديات الداخلية والخارجية. التي تهدف في مجملها لعدم استقرار مصر وتركيعها اقتصادياً وسياسياً تعددت المطالب الفئوية!! نتيجة لعدم الإدراك. وانعدام الحس السياسي والاقتصادي. مما زاد من أعباء الحكومة المصرية مما دعاها في ظل ما تعانيه من إرهاب مالي دولي إلي طلب المساعدات والقروض. لسد العجز المزمّن في الموازنة العامة للدولة للدولة المصرية مما جعل حكومات ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ تلجأ للاقتراض المحلي والدولي والذي سيتجاوز في مجمله ٣٠٠ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤.

وبعد تيقن الكثير من أن القروض الخارجية والمساعدات الأجنبية أصبحت تُمثل أزمة على مكونات الاستقرار الثلاث (الاقتصادية

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٦٨٠)

والاجتماعية والسياسية) للدولة المصرية، طرح البعض من أهل الفكر الاقتصادي رؤى لمعالجة العجز المزمن للموازنة العامة للدولة كما تم طرح العديد من البدائل للقروض الخارجية وهذا ما سيتم التعرض له في هذا البحث.

### محتويات البحث

فصل تمهيدي	
٦٨٣	مشكلة البحث
٦٨٣	أهمية البحث
٦٨٤	أهداف البحث
٦٨٥	فرضيات البحث
٦٨٥	منهجية البحث
٦٨٦	حدود البحث
الفصل الأول	
٦٨٩	ماهية القروض العامة وسلبياتها
٦٨٩	المبحث الأول: إطلالة على أهم المفاهيم الأساسية في البحث
٧٠٩	المبحث الثاني: ماهية القروض العامة
٧١٤	المطلب الأول: أهمية القروض العامة وعلاقتها بالموازنة العامة
٧١٨	المطلب الثاني: الأسباب المؤدية للاقتراض الخارجي
٧٢٥	المبحث الثالث: أنواع القروض العامة
٧٢٥	المطلب الأول - أنواع القروض العامة
٧٢٩	- المطلب الثاني: العوامل المحددة للقروض العامة الخارجية
٧٣٣	- المطلب الثالث: المشاكل الناجمة عن الإفراط في القروض (سلبيات القروض)
الفصل الثاني	
٧٤٢	آثار القروض والمساعدات الخارجية

٧٤٢	المبحث الأول: آثار القروض على مكونات الاستقرار.
٧٤٢	- المطلب الأول: آثار القروض السياسية والاجتماعية
٧٤٦	- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لخدمة واستهلاك القروض الخارجية (تسديد القرض)
٧٦٠	المبحث الثاني: آثار المساعدات الخارجية ودورها في تعميق التبعية
٧٦٦	<b>الفصل الثالث</b> <b>وضع القرض الخارجي وإدارته وبدائله في مصر</b>
٧٦٦	المبحث الأول: تطور القرض الخارجي
٧٩٠	المبحث الثاني: إدارة وبدائل القرض الخارجي في مصر
٧٩٠	المطلب الأول - إدارة الدين العام في مصر
٧٩٨	المطلب الثاني - بدائل القروض الخارجية.
٨٢٥	الخاتمة (أهم التوصيات)
٨٢٨	قائمة بأهم المراجع



### الفصل التمهيدي

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هو دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم في الموازنة العامة للدولة المصرية، وهل هناك بديل على المدى البعيد في الفكر المالي للاقتراض الخارجي، ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة النوعية التالية:

- ١- كيف وصلت المشكلة المالية المتمثلة في الديون الخارجية إلي ما ألت إليه؟
- ٢- إلي أي مدى سيكون الاعتماد الأكبر على التمويل الخارجي في تغطية عجز الموازنة؟
- ٣- ما مدى كفاءة الإدارة المالية في الحكومة المصرية في إدارة عمليات التمويل والدين الخارجي؟
- ٤- كيفية الحد من الإرهاب المالي الذي يُمارس على مصر بُغية عدم استقرارها لأهداف سياسية في المنطقة؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

أ- تعطي مؤشرات حول الأثر الحقيقي في تقديم التمويل الخارجي من قروض خارجية ومنح مساعدات لدعم العجز الدائم في الموازنة العامة للدولة. وكذلك دراسة الإبعاد الحقيقية المرجوة من تقديم التمويل الخارجي.

ب- تقييم سياسات التنمية من خلال تحليلها ومعرفة الإجراءات الجديدة التي تُجرى استعداداً لتعديلها.

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٦٨٤)

ج- توضح نتائج هذا البحث كيفية التغلب على عجز الموازنة المزمّن كما تدعم دور الحكومة المصرية بالبحث عن مصدر آخر محلي كبديل للاقتراض الخارجي رغم الظروف الاقتصادية والمجتمعية الحالية.

**ثالثاً: أهداف البحث:**

**تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:**

أ- الوقوف على أبعاد ومتطلبات الحصول على التمويل الخارجي "القروض الخارجية" والمنح.

ب- الوقوف على الآثار الايجابية والسلبية للديون الخارجية.

ت- الوقوف على الآثار الايجابية والسلبية للمنح والهبات

(المساعدات) الخارجية.

ث- التعرف على العوامل المؤثرة على حجم التمويل الخارجي.

ج- تقديم بعض التوصيات التي تسهم في وضع تصور عام حول

إمكانية تطوير التمويل الخارجي. أو الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

ح- دراسة الأبعاد الحقيقية المرجوة من تقديم التمويل الخارجي.

خ- بيان أهمية ودور كل نوع من أنواع التمويل الخارجي في

تغطية عجز الموازنة العامة للدولة المصرية.

د- إعطاء فكرة عن القروض كمورد غير عادي تلجأ له الدولة

إليه لسد الخلل المزمّن في الموازنة العامة للدولة.

ذ- تقديم مجموعة من الأسس والآليات والرؤى التي يمكن

الاستفادة منها وكيف يمكن أن تمثل ركائز رئيسية لتطوير وضع الموازنة حتى

تتحقق متطلبات التنمية المنشودة محاولة لمواجهة التمويل بالعجز.

#### رابعاً: فرضيات البحث:

هذا البحث يتطلب الاعتماد على عدد من الفرضيات على النحو التالي:

- ١- أزمة المديونية تحدث عند عجز المدين عن دفع ديونه المستحقة، وعدم كفاءة إدارة الدين العام الخارجي هي الأساس في تفجر هذه الأزمة ووصولها إلي هذه الدرجة من الخطورة، حسب التصنيف الائتماني لمصر الفارق عن اليونان التي اعلنت إفلاسها درجة واحدة.
- ٢- اعتمدت مصر على حلول مقدمة من خلال المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) لمعالجة العجز والحد من الأزمة. دون تبني وتفعيل سياسات داخلية جديدة ورؤى فكرية مالية أخرى.
- ٣- تحاول مصر الآن الخروج من الأزمة وتقليص مديونيتها الخارجية حتى تصل إلي أدنى المستويات في المستقبل القريب.
- ٤- أن الاعتماد على قرض صندوق النقد الدولي في المرحلة الراهنة أفضل بكثير من أي إجراء آخر لسد العجز في الموازنة العامة.

#### خامساً: منهجية البحث:

للاوصول إلي الأهداف المسطرة يمكن تبني المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: للتعرف على ظروف وملابسات الأزمة وأجواء تطورها.
- المنهج التحليلي: لمعرفة المسببات الأساسية للأزمة ومدى نجاح السياسات المتبعة لمواجهتها.
- المنهج الاستنتاجي: للوصول إلي الأهداف المسطرة في البحث.
-

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٦٨٦)

#### سادساً. حدود البحث:

حيث تتم دراسة الأرقام التقديرية لخلاصة الموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠١١/٢٠١٢/٢٠١٣ بحيث تتكون الخلاصة من العناصر الرئيسية للموازنة العامة سواء النفقات العامة أو الإيرادات العامة. تم تحديد القروض كوسيلة لعلاج العجز في الموازنات خاصة الموازنة العامة المصرية بجانب الوسائل التقليدية الأخرى لعلاج الخلل في الموازنة العامة مثل زيادة الضرائب الحالية أو استحداث ضريبة جديدة فضلاً عن التمويل التضخمي (الإصدار النقدي) مع التركيز على الفترة الزمنية للبحث بعد الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م ذلك العقد الزمني الذي شهد العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الدين العام المصري والتي أدت بدورها إلى عجز في الموازنة العامة للدولة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتبطت هذه الفترة تحديداً بنقص الإيرادات العامة وتخفيض الإنفاق العام. هذا بالإضافة إلى وجود فترات إبطاء في إعداد الموازنة العامة للدولة بسبب الأحداث الجارية بسبب عدم الاستقرار السياسي وتصارع المصالح. وكثرة الجدل حول قرض المؤسسات الدولية.

**تحقيقاً لهدف البحث تتمثل خطة البحث فيما يلي:**

**إجراءات البحث وخطواته:**

حيث تنقسم إجراءات البحث وخطواته إلى فصل تمهيدي وثلاثة

فصول يتم الإشارة إليها على النحو التالي:

**فصل تمهيدي**

- يتضمن: ( - مشكلة البحث - أهمية البحث - أهداف البحث - فرضيات البحث - منهجية البحث - حدود البحث).

### الفصل الأول

#### ماهية القروض العامة وسليبتها

ويتكون من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: إطلالة على أهم المفاهيم الأساسية في البحث.
- المبحث الثاني: ماهية القروض العامة.
- المطلب الأول: أهمية القروض العامة وعلاقتها بالموازنة العامة.
- المطلب الثاني: الأسباب المؤدية للاقتراض الخارجي.
- المبحث الثالث: أنواع القروض العامة وعواملها ومشاكلها.
- المطلب الأول: أنواع القروض العامة.
- المطلب الثاني: العوامل المحددة للقروض العامة الخارجية.
- المطلب الثالث: المشاكل الناجمة عن الإفراط في القروض (سلبيات القروض)

آثار الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٦٨٨)

## الفصل الثاني

### آثار القروض والمساعدات الخارجية

ويتكون من مبحثين:

- **المبحث الأول:** آثار القروض على مكونات الاستقرار.
- **المطلب الأول:** آثارا لقروض السياسية والاجتماعية.
- **المطلب الثاني:** الآثار الاقتصادية لخدمة واستهلاك القروض الخارجية (تسديد القرض).
- **المبحث الثاني:** آثار المساعدات الخارجية ودورها في تعميق التبعية.

## الفصل الثالث

### وضع القرض الخارجي وإدارته وبدائله في مصر

ويتكون من مبحثين:

- المبحث الأول:** تطور القرض الخارجي لمصر.
  - **المبحث الثاني:** إدارة وبدائل القرض العام في مصر.
  - **المطلب الأول** - إدارة الدين العام في مصر.
  - **المطلب الثاني** - بدائل القروض الخارجية.
- الخاتمة (أهم التوصيات)  
أهم المراجع

**الفصل الأول**  
**ماهية القروض العامة وسليبتها**  
**المبحث الأول**  
**إطالة على أهم المفاهيم الأساسية**  
**(الموازنة العامة- الإنفاق العام- الإيرادات العامة- القروض العامة**  
**العجز- الفجوة المالية- الدين العام- التمويل).**

**تمهيد:**

أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد تعيشها بعض البلدان منها مصر حيث تسببت في أزمة اقتصادية خانقة منذ عقود عديدة، وهي أزمة بنيوية في طبيعتها، فلا هي أزمة ظرفية عابرة، ولا هي أزمة قطاعية أو دورية، بل أزمة هيكلية متعددة الأبعاد ازدادت تشابكاً وتعقيداً مع بروز العديد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي وأزمة المديونية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء وأزمة البطالة. التي وصلت في إلى مصر ١٤% .

هذه الأزمة الهيكلية طال أمدها حتى أصبح الخروج منها أصعب بكثير من ذي قبل. وتنعكس هذه الأزمة بصفة خاصة في عجز الموازنات العامة وميل إلي التضخم مع الركود وأزمة مديونية خانقة. ويعتقد العديد من المسؤولين والمهتمين بالأوضاع الاقتصادية الدولية أن الأزمة لا تكمن في نمو السكان إذ أن زيادة السكان ما هي إلا زيادة بطيئة، لكن الخلل يكمن في بطء الزيادة في حجم الإنتاج وتدنيه.

ولقد مرت الدول النامية خلال القرن الماضي إلي العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية التي أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها كانت السبب الرئيسي في التخلف التنموي لهذه الدول ودخولها في دوامة من

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٦٩٠)

الضغوطات الخارجية، وفي خضم بحث هذه الدول عن الحلول التي يمكن أن تنقذها من هذه المشاكل، كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي واستطاعت أن تحقق في سبعينيات القرن الماضي فائض ضخماً في الموارد المالية، وبعد أن كان العالم يعيش في ظل ندرة العملات الأجنبية أصبحت الدول الرأسمالية تعيش فوق موجات عاتية من الإفراط في السيولة. وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي قامت هذه الدول بنقل الفائض من دول الوفرة المالية إلي دول العجز المالي، وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسابق في إمداد الدول الفقيرة بالأموال اللازمة لتخطي مشاكلها المختلفة، وانتشر الإيمان العميق لدى هذه الدول النامية بأن هذا هو الحل الفعال الذي كانت تبحث عنه، واعتقدت بأن هذا الوضع الجديد هو العصا السحرية التي سوف تعينها على الاستمرار على درب التنمية، ومع مرور الوقت وجدت الدول النامية نفسها تتخبط في لعبة القروض الدولية، حتى الدول النفطية الغنية لم تسلم من هذه القروض.

لقد استمرت الدول الرأسمالية في لعب دور الدائن المنقذ دون أن تراعي مدي قدرة هذه البلاد على السداد في المستقبل، ولعبت حكومات هذه الدول دوراً كبيراً في تشجيع البنوك التجارية الدولية لما كانت تحدته هذه القروض التي كانت هذه البنوك تقدمها من تنشيط حركة التصدير والإنتاج والعمالة والاستثمار.

وبالرغم من الخلافات التي تثار بشأن القروض وخطورة الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الإيراد العام، ونظراً للمشاكل التي تثيرها من حيث أعبائها الاقتصادية فما زالت من المصادر المهمة لتغطية النفقات غير العادية،



بل على العكس فقد تزايدت أهميتها وتزايد حجمها بالنسبة لمعظم دول العالم ولاسيما الدول الأخذة في النمو والتي تفتقر إلي موارد تمويل مشاريعها التنموية.

#### أولاً: تعريف الموازنة العامة: "The general budget"

بعد قيام السلطات المالية في الدولة بتحديد حجم الإنفاق العام المزمع قيامها به خلال فترة زمنية مقبلة. وكذا تدبير الإيرادات اللازمة لمواجهة هذا الإنفاق يتطلب ذلك إعداد برنامج عمل أو دورة عمل لتنفيذ ذلك وهو ما يعرف بالميزانية العامة للدولة.

وبناءً على ذلك يمكن القول بأن الميزانية العامة للدولة هي وثيقة قانونية مالية وسياسية ومحاسبية تعبر عن فكرة التوقع والاعتماد للنفقات العامة والإيرادات العامة لفترة مقبلة، والتي تعبر في صورة أرقام عن النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة وبعبارة أخرى فإن الموازنة العامة للدولة هي سرد مفصل للإنفاق والدخل الذي تتوقع الدولة أن تنفقه أو تحصل عليه خلال العام المالي التالي<sup>(١)</sup>.

فالميزانية العامة هي تقدير أو توقع وإجازة لنفقات الدولة عن فترة مقبلة غالباً ما تكون سنة.

---

(١) د. رابع رتيب بسطا، المبادئ الأساسية في علم المالية العامة، دار النهضة العربية،

٢٠٠٣م، ط٢، ص٦٩،٧٢.

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٦٩٢)

ويتضح من هذا التعريف أن الموازنة عند تحديدها تقوم على عنصرين أساسيين هما التوقع والإجازة:

#### ١- الميزانية العامة توقع:

تعتبر الموازنة العامة بياناً بالتقديرات التي ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية من نفقات عامة وما يتوقع أن تحصل عليه من إيرادات عامة خلال فترة مستقبلية تكون في الغالب سنة واحدة ويتم ذلك عن طريق تحليل السياسات الاقتصادية والمالية للدولة وكذلك عن طريق الموازنات السابقة. وتتولى السلطة التنفيذية مهمة التوقع والتقدير بالنسبة لبنود الموازنة العامة باعتبار أن هذا المسألة تحتاج إلى مجموعة من الإجراءات المالية والإدارية تكون السلطة التنفيذية - عادة - هي الأقدر على القيام بها. فضلاً عن قدرتها على التنبؤ بالنفقات اللازمة وتوقع الإيرادات التي يمكن تحصيلها وبناءً على ذلك فإن هذا التنبؤ والتوقع أقرب إلى الواقع ذلك لأن الموازنة العامة تعبر عن مجموعة الأنشطة والعمليات التي تدخل كلها وتتم في دائرة تدخل السلطة التنفيذية ومعرفتها<sup>(١)</sup>.

وعلى السلطة التنفيذية عدم المبالغة في تقديراتها. بما هو أبعد من الحقيقة وعند تقدير النفقات العامة يجب مراعاة أولويات الاستخدامات في الموازنة من حيث الأهمية لمصالح الجماعة - كما يجب مراعاة التزامن بين النفقات والإيرادات.

---

(١) د. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٩٨.

ولما كانت الموازنة العامة هي تنبؤ وتقدير فإنه تجدر الإشارة إلى أن مسار العمل المالي لا يمكن رسمه مقدماً بشكل يتفق دائماً مع الواقع لذا يجب توافر قدر من المرونة تساعد على التكيف مع الاحتمالات غير المتوقعة.

## ٢- الميزانية العامة إجازة:

ويعرف ذلك بالعصر القانوني في الموازنة حيث لا تقوم الموازنة فقط على مجرد التوقعات والتقديرات للنفقات العامة والإيرادات العامة. بل من الضروري اعتماد السلطة التشريعية لهذه التوقعات وتلك التقديرات وبمعنى ذلك إقرار السلطة التشريعية لأعمال السلطة التنفيذية والموافقة عليها.

ولا تعتبر الموازنة العامة نهائية إلا بعد اعتمادها والتصديق عليها من البرلمان وإصدار قانون بها يُسمى قانون ربط الموازنة والذي من خلاله يستطيع البرلمان إسباغ رقابته على الحكومة أثناء مناقشته للميزانية. ولذا تحرص الدساتير في معظم الدول على رقابة السلطة التشريعية على الموازنة والموافقة عليها والدستور المصري يُقرر هذا الحق.

ويعتبر صدور قانون اعتماد الموازنة العامة ترخيص لكل جهة في حدود اختصاصها باستخدام الاعتماد المقررة لها في الأغراض المخصصة من أجلها اعتباراً من أول السنة المالية، وبذلك تكون السلطة التشريعية قد فوضت السلطة التنفيذية في تنفيذ بنود الموازنة العامة بالإنفاق والتحصيل.

## مفهوم الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من فرض الضرائب والرسوم ومن أثمان وما تؤديه للأفراد من خدمات وذلك للإنفاق على المرافق العامة. ويراعي في تلك الإيرادات التناسق في مجموعها،

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٦٩٤)

بحيث يقع عبئها على كافة الأفراد في المجتمع، بحيث يساهم كل مواطن في نفقات الدولة وفقاً لمقدرته التكلفة تحقيقاً لمبدأ التضامن الاجتماعي.

ذلك أن الدولة في مباشرة أنشطتها المختلفة تحتاج إلى الأموال، وهي تحصل على هذه الأموال من مصادر متعددة. وقد ذهب التقليديون إلى أن هذه المصادر ليست إلا وسيلة لتغطية النفقات العامة، ومن ثم لا يجوز للدولة استخدامها في غير هذا الغرض، ولا تحصل منها على ما يتجاوز حجم هذه النفقات، إذ أن النفقات العامة عندهم هي المبرر الوحيد للإيرادات العامة، وهي التي تحدد نطاقها في نفس الوقت. أما الفقه الحديث فقد لاحظ التوسع الكبير والهائل الذي طرأ على وظائف الدولة، وأدرك مع ذلك التوسع استحالة وعد ملاءمة توحيد جهاز المالية العامة، ووسع من ثم من مجال استخدام مصادر الإيرادات العامة، ولم يعد هدفها مقصوراً على تغطية النفقات العامة، بل اتسع ليشمل بجانب الهدف التقليدي لها إمكان استخدامها كأداة من أدوات تدخل الدولة في شتى شؤون الحياة والجماعة، الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيهها بما يتفق مع فلسفة الحكم السائد.

وأمام هذا التطور في المفهوم كان لابد أن تتطور نظرية الإيرادات العامة وأن تتغير الهياكل التقليدية لمصادر هذه الإيرادات، بما يجعل منها أدوات صالحة لتحقيق الأهداف الجديدة التي أُلقيت على عاتقها. وهذا ما حدث بالفعل، إذ أصبحت الإيرادات العامة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها أصبحت أداة لمنع بعض أوجه النشاط الاقتصادي غير المرغوب فيه، ولتوجيه الاستثمار، وأداة لمحاربة التضخم عن طريق امتصاص جزء من القوة الشرائية من السوق، وأداة لإعادة توزيع

الدخول والثروات بما يضمن التقريب بينها. وقد استتبع هذا التطور الذى لحق بنظرية الإيرادات العامة تطور فى تعريف علم المالية العامة نفسه كما أسلفنا بالإشارة، حيث أصبح هذا العلم هو الذى يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها بغرض تحقيق أغراض الدولة بما يضمن أكبر رفاهية جماعية ممكنة، ومن ثم لم يعد تعريف علم المالية العامة يرتكن أساساً إلى فكرة تغطية النفقات العامة بالإيرادات العامة.

### أهم تقسيمات الإيرادات العامة:

يميل الفقه المالي إلى وضع تقسيم للإيرادات العامة يقوم على أساس التمييز بين

أنواعها المختلفة، وأهم هذه التقسيمات ما يلي:

#### ١- الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية:

تنقسم الإيرادات من حيث مصدرها إلى إيرادات اقتصادية وإيرادات سيادية، حيث يطلق على الأولي إيرادات القانون الخاص، لأن الدولة تحصل عليها من أملاكها الخاصة، وهي تشمل على الثمن الخاص والثمن العام لبيع ممتلكات الدولة، أما الثانية ويطلق عليها إيرادات القانون العام، لأن الدولة تحصل عليها جبراً من الأفراد بما لها من حق السيادة وتشمل الضرائب والرسوم.

#### ٢- الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية:

تنقسم الإيرادات العامة من حيث تكرارها الدورى والمنتظم إلي إيرادات عادية وإيرادات غير عادية. فالأولي هي التي تتكرر فى مواعيد منتظمة كل سنة عادة، إما لطبيعة المورد مثل إيرادات ممتلكات الدولة، أو بنص تشريعي كالضرائب والرسوم، أما الإيرادات غير العادية فهي التي لا تتكرر فى أوقات منتظمة أو متتالية كالقروض، أو الضريبة الاستثنائية على رؤوس الأموال، أو ثمن بيع جزء من أملاك الدولة آل إليها لانقطاع الوارث، أو عن طريق الهبة، ويلاحظ أن هذا التقسيم يتقابل مع تقسيم النفقات العامة إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

#### ٣- الإيرادات الأصلية (المباشرة) والإيرادات المشتقة (التحويلية):

تنقسم الإيرادات العامة أيضاً إلى إيرادات أصلية تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصاً قانونياً له حق التملك ودون تلتجأ إلى الأفراد، أى دون أن

تقتطع من أموالهم، وتمثل في إيرادات أملاك الدولة. وإلى إيرادات مشتقة، بمعنى أن الدولة تحصل عليها عن طريق اقتطاعها من أموال الأفراد بصورة أو بأخرى، ويشتمل هذا التقسيم على كافة إيرادات الدولة من غير دخلها من أملاكها كالضرائب والرسوم والغرامات والقروض.

#### ٤- الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية:

يقصد بالإيرادات الإجبارية تلك التي تظهر فيها سلطة الدولة واضحة فتحصل عليها بالجبر والإكراه كالضرائب والرسوم والقروض الإجبارية، أما الإيرادات الاختيارية فهي تلك ينتفي منها عنصر الإجبار ويظهر فيها عنصر التعاقد والاختيار، فتشتمل على إيرادات الدولة من ممتلكاتها، والقروض العامة الاختيارية.

وحقيقة الأمر أن التقسيمات السابقة أو غيرها قد لا تسلم جميعاً من النقد نظراً لما يشويها من تداخل، بل وتضارب في بعض الأحيان، غير أنها لا تعدو أن تكون محاولات لجمع الموارد المتألفة في طبيعتها (أو المتشابهة في أحكامها في أقسام متماثلة تيسيراً لمهمة البحث والدراسة. وعلى ذلك فسوف نتبع في دراستنا للإيرادات العامة تقسيماً حصرياً لأهم مصادرها كل على حدة بهدف تحليل خصائصه واستيضاح قواعده وتفصيل أحكامه .

وسوف ندرس كل مصدر من هذه المصادر المتعددة للإيرادات العامة في فصل

مستقل متبعين التسلسل التالي:

١- إيرادات أملاك الدولة

٢- الضرائب

٣- الرسوم

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٦٩٨)

٤- القروض

٥- الإصدار النقدي الخ

مفهوم العجز: "Deficit"

يُعبّر عجز الموازنة العامة للدولة- بمعناه الواسع والبسيط- عن زيادة النفقات العامة للدولة أو عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة للدولة الأمر الذي يسفر عنه عجز في الموازنة العامة يحتاج إلى تغطية في تلك الدولة. إن مفهوم العجز يتحدد بناء على التفرقة بين الأنواع المختلفة للعجز والتي تتمثل في الآتي<sup>(١)</sup>:

١- العجز النقدي: وهو الفرق بين الإيرادات العامة للدولة "الضرائب والمنح والإيرادات الأخرى والمصروفات العامة" والأجور وشراء السلع والخدمات والفوائد والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والمصروفات الأخرى والاستثمارات.

٢- العجز الكلي: ويتحقق بإضافة صافي حيازة الأصول المالية إلى مكونات العجز النقدي.

٣- العجز الأولي: وهو عبارة عن المصروفات العامة بدون مدفوعات الفائدة والإيرادات العامة بدون متحصلات الفائدة ويفيد ذلك في تحديد المقدرة التمويلية للدولة والقدرة على سداد أعباء الدين.

وهناك مفاهيم مختلفة لعجز الموازنة العامة. فهناك العجز المركزي أو التقليدي وهو الفرق بين مجموع النفقات والإيرادات الحكومية بالنسبة

---

(١) د. سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥، ص ١٣.



للحكومة المركزية وهناك العجز الشامل وهو الذي يأخذ في الاعتبار مجموع نفقات جميع الكيانات الحكومية من حكومة مركزية وولاية محلية وهيئات عامة وقطاع عام ومجموع إيراداتها. وهناك العجز الأساسي أو اللافوائدي وهو الذي يستبعد مدفوعات الدين العام من النفقات الحكومية على اعتبار أن الفوائد التي تسدد عن الدين العام، هي نتيجة عجوزات سابقة وليست نتيجة تصرفات جارية. وهناك العجز التشغيلي الذي يقيس العجز في ظروف التضخم ويتمثل في متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام ناقص الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم وذلك من خلال معامل تصحيح نقدي. وهناك عجز الطوارئ الذي يحاول أن يزيل أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة على الموازنة العامة. وهناك العجز الجاري والعجز الرأسمالي والعجز الكلي للموازنة العامة. وفوق هذا وذاك هناك أهم المضامين والمفاهيم وأكثرها شمولاً ودقة وهو ذلك العجز الذي تظهره<sup>(١)</sup>.

**الحسابات الموحدة للقطاع العام، تلك الحسابات التي تكون أحد الأركان الأساسية في نظم الحسابات القومية. " ويمكن توضيح صور العجز على النحو التالي:**

**١- العجز المركزي والشامل للموازنة:**

توسعت في الآونة الأخيرة البحوث والدراسات التي حاولت التوصل إلى مقاييس ملائمة لتحديد عجز الموازنة العامة. وقد تجاوز ذلك المقياس التقليدي الذي يحدد هذا العجز بأنه الفرق بين مجموع النفقات والإيرادات

---

(١) د. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٢م، ١٠٩، ١١٢.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٠٠)

الحكومية، وكان محصوراً إلى حد كبير بالعجز في الحكومة المركزية Central Deficit وهو مقياس قد لا يعطي صورة عن كافية عن حجم العجز. وهناك الآن اتجاه متزايد لتوسيع مفهوم العجز العام، وذلك بإدخال جميع الكيانات الحكومية بعين الاعتبار أي الحكومة المركزية والحكومات المحلية والبلديات والمؤسسات والهيئات اللامركزية والمشروعات المملوكة للدولة. وحيث أن يصبح العجز في هذه الحالة مساوياً للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات جميع الكيانات الحكومية، وهو فرق يتعين تمويله باقتراض جديد. وهو ما يمكن أن يطلق عليه مصطلح العجز الشمولي للقطاع العام وإن كان يظل ينقص شموله بعض الوحدات المؤسسية الحكومية كبر أو صغر وزنها.

وقد تزايد الأخذ بهذا المضمون أو المفهوم وبخاصة في بحوث وأوراق وتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن البلاد النامية، وبخاصة في ضوء ظاهرة نمو الإنفاق العام وشموله لأغراض ومجالات متعددة. وبعد ظهور المشكلات الحادة التي تعاني منها هذه الدول من جراء تفاقم ديونها الخارجية. ولهذا فإن هذا المفهوم يحاول أن يفسر مشكلة عجز الموازنة العامة وما يترتب عليها من دين داخلي وخارجي ومن خلال إلقاء المسئولية الكبرى على اتساع الحجم الاقتصادي والاجتماعي للدولة ومن خلال مشكلات القطاع العام. وغالباً ما يكون الأخذ بهذا المفهوم مفضياً إلى نتائج معينة تخص السياسات التصحيحية التي يقترحها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن

الحد من نمو الإنفاق العام وتصفية وحدات القطاع العام الخاسرة وخصخصة القطاع العام<sup>(١)</sup>.

## ٢- العجز الأساسي أو اللافوائدي للموازنة:

وهناك مضمون أو مفهوم آخر للعجز يحاول أن يستبعد مدفوعات الدين العام من النفقات الحكومية على اعتبار أن الفوائد التي تسدد عن الدين ما هي إلا نتيجة أوجه عجز سابقة وليست نتيجة تصرفات جارية. ويعرف هذا النوع بمصطلح العجز الأساسي Basic Deficit أو العجز اللافوائدي-Non Interest Deficit والآخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملاً خطيراً من عوامل عجز الموازنة العامة في البلاد النامية وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية والتي تمثل عبئاً ثقيلاً على هذه الدول، وهو العبء الذي وقعت فيه هذه الدول خلال عقدي السبعينيات والثمانيات. والآخذ بهذا المقياس يوحى إلى نتيجة تهمة الدائنين وهي أنه لا بد للميزان الرئيسي للموازنة العامة للدولة في آخر المطاف أن يصير ميزاناً إيجابياً لكي يغطي - ولو جزءاً - من فوائد الدين الجاري.

## ٣- العجز التشغيلي للموازنة:

وبالإضافة لما سبق بمضمون أو مفهوم العجز التشغيلي Operational Deficit الذي يحاول أن يقيس العجز في ظروف التضخم. ويتمثل هذا العجز اقتراض الحكومة والقطاع العام ناقصاً الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم وذلك من خلال معامل تصحيح نقدي حيث يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بدائيتهم

(١) المصدر السابق، ص ١١٤.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائه على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٠٢)

من جراء ارتفاع الأسعار . ويبدو ذلك على وجه الخصوص في حالة البلاد التي تحرك أسعار الفوائد لأعلى تبعاً لمعدلات التضخم. وتعتبر تجربة كل من البرازيل وشيلي والأرجنتين هامة في هذا السياق لأن الدين الحكومي فيها (الدين الداخلي) مربوط بشكل آلي أو أوتوماتيكي بالرقم القياسي للأسعار ويكفي في هذا الخصوص أن نعلم أنه في البرازيل في عام ١٩٨٥ حدث أن كان تصحيح التضخم فيالدين المحلي المرتبط على أساس الرقم القياسي في البرازيل كبيراً جداً بحيث بلغت متطلبات اقتراض القطاع العام ٢٧% من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن العجز التشغيلي كان ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه في المكسيك التي تتبع هذه الطريقة كان الفرق بين العجز غير المصحح تضخماً والعجز المصحح تضخماً كبيراً<sup>(١)</sup>.

يفرق بين العجز الدوري والعجز الهيكلي والفجوة المالية: العجز الدوري والذي ينشأ نتيجة الدورة الاقتصادية حيث تزيد البطالة في أوقات الكساد ومن ثم يزيد الإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي ومدفوعات الحد الأدنى للبطالة في الوقت الذي تقل فيه الإيرادات الحكومية من الضرائب ومن ثم يظهر ويزيد العجز، ويحدث العكس في حالات الرواج حيث يزيد التوظيف وتزيد إيرادات الضرائب ويقل الإنفاق الحكومي على إعانات البطالة ومن ثم يقل العجز بل ويظهر فائض. وهنا فإنه ربما يكون مطلوباً الاقتراض لسداد العجز في أوقات شدة الكساد (قاع الكساد).

---

(١) د. سيد البواب، المصدر السابق، ص ٣٨ - ٣٩.

وعموماً فإن الفائض في أوقات الرواج يعوض العجز في أوقات الكساد. أما العجز الهيكلي فيكون مستمراً طوال فترة الدورة الاقتصادية بسبب تجاوز الإنفاق العام للإيرادات العامة. ويتحدد العجز الإجمالي في ضوء العجز الدوري والعجز الهيكلي<sup>(١)</sup>.

#### تعريف الدين العام: (publicDebt):

يعتبر الدين العام تاريخياً محل جدل مستمر على مدى قرنين من الزمان فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية بشدة ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة، ومن ناحية أخرى أيد كثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز القروض ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز أي أنه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الموازنة وأن العجز الذي قد يحدث جزاء ذلك يمكن تمويله بالقروض.

ورغم وجود من يجذ الديون الداخلية على الديون الخارجية لما للديون الخارجية من أعباء وسلبات كثيرة سوف أذكرها لاحقاً إلا أن ذلك لا يعني أن القروض الداخلية ليس لها أي سلبات لأن من يقدم هذه الديون سواء شركات أو بنوك أو أطراف أخرى داخلية تحصل أيضاً على فوائد وبالتالي فإن هناك من يدفع ضرائب لتمويل عبء الدين وذلك حتماً سوف يؤثر على توزيع الدخل بين مواطني المجتمع الواحد.

---

(١) د. سامي السيد فتحي: إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر بين النظرية والواقع، بحث مقدم "مؤتمر الموازنة العامة اتجاهات ورؤى جديدة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٩٤ وما بعدها.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٠٤)

وفي المقابل يوجد أيضاً من الاقتصاديين من يجذب الديون الخارجية ويهون من سلبياتها ويرى أنها الحل الوحيد للتخلص من المشاكل الاقتصادية، والحقيقة أنها كذلك ظاهرياً فقط أي أنها- أي الديون الخارجية- ذات فائدة آنية لا تلبث أن تكشف عن جوانب أخرى سلبية، وأقل ما يمكن أن نصف به الديون الخارجية بأنها تفقر الدول المقترضة وتغني الدول المقترضة، إضافة إلي أن خدمة هذه الديون تصبح نزفاً حقيقياً لثروتها وعبئاً ثقيلاً لا على الأجيال القادمة.

إن الاستدانة من الخارج تعتبر سياسة مالية قديمة قدم نشوء الدول والحكومات، تلج إليها الدول ذات الدخول الضعيفة والفقيرة من أجل استمرار وجودها وبقائها- أو هكذا تعتقد- ولقد بدأت أزمة ديون دول العالم الثالث منذ القرن التاسع عشر حتى بداية الألفية الجديدة، عبر مراحل زمنية متعددة يكتنفها العديد من مشكلات الدفع التي تتعرض لها الدول المدنية، والمخاطر التي تتعرض لها الدول الدائنة.

إن العديد من الاقتصاديين يرون أن الديون شر لا بد منه للدول النامية، وأن الديون ذات فائدة متبادلة بين الطرف الدائن والطرف المدين، إلي غير ذلك من الآراء الاقتصادية إزاء الديون الخارجية من حيث أنها المصدر الأهم للصعوبات الاقتصادية في الدول النامية، أدي كثرة تناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل إلي خفوت الاهتمام به في السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلي ظاهرة الملل من الدين ومرور ما يقارب عقدين من انفجار الأزمة سوف يختلف باختلاف الاستخدام. ويحتاج الاقتصاديون غلي تعريف واسع وشامل عند دراسة إسهامات القطاع العام في الاقتصاد.

وعلى هذا النحو، فإذا كان الاهتمام منصب على المسألة، فإن التعريف سوف يقتصر على الدين العام الصادر عن الهيئة الحكومية ذات الصلاحية والمسؤولية الملائمة.

ولا بد لكل جهاز أعلي للرقابة من ممارسة حكمه الخاص بشأن ما هي الهيئات الملائمة والالتزامات التي يجب تضمينها.

وقد يشتمل الدين العام المطلوبات التي تتحملها الهيئات العامة مثل الحكومة المركزية أو الفدرالية، السلطات المحلية والإقليمية والبلدية والمؤسسات المملوكة أو السيطرة عليها من قبل الحكومة، والهيئات الأخرى العامة أو شبه العامة.

وكل وحده من تلك الهيئات لها التزامات متنوعة، والتي من الممكن اعتبارها دين عام وتلك الالتزامات تتضمن الأوراق المالية المتداولة، القروض البنكية، عقود الإيجار الطويلة الأمد، وكفالات القروض.

والاقتراض من الهيئات ذات الفائض النقدي التي تدار من قبل الحكومة، إصدار العملات الوطنية، الأرباح العوائد من خطط الادخار العام، القروض من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية، التزامات الرعاية الصحية والتقاعد للموظفين العامين، والحسابات المستحقة الدفع.

تعدد المفاهيم الخاصة بالدين العام المحلي طبقاً للغرض منه وتبعاً لتعريف مؤسساته الاقتصادية المختلفة في الدولة وعلاقة تلك المؤسسات بالحكومة، فضلاً عن طبيعة التزامات التي يشملها هذا الدين، ويعد الدين العام أحد البدائل الأساسية لمواجهة عجز الموازنة العامة الناجمة عن زيادة النفقات العامة وقصور حصيلة الإيرادات العامة.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٠٦)

ووفقاً لأدبيات صندوق النقد الدولي، فإن مفهوم الدين العام المحلي يتسع ليشمل الفرق بين كافة التزامات جميع الوحدات الحكومية والمؤسسات والهيئات المستقلة والمشروعات المملوكة للدولة، وبين إيرادات هذه الكيانات حين يتعين عند وجود هذا الفرق تمويله عن طريق اقتراض جديد<sup>(١)</sup>.

**مفهوم التمويل "funding":**

هو كيفية تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ الخطة الموضوعية سواء على المستوى الأفراد مستوى الوحدات الخدمية أو الإنتاجية أو على مستوى الدولة.

**التمويل الحقيقي:**

هو الذي يأتي من موارد حقيقية، والتمويل إما أن يؤدي إلى نجاحاً لخطط الموضوعية، أو يؤدي إلى تحقيق أهداف الدولة وقد يؤدي سوء الاختيار إلى فشل السياسة المالية للدولة وتعرضها لخطر الانهيار. **التمويل على مستويين:**

**تمويل خارجي وتمويل ذاتي**

**التمويل الخارجي يعتمد على:**

١- الحصول على القروض طويلة الأجل سواء بفائدة أو منحة مجانية.

---

(١)William Easterly: "Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance in Developing Countries, The world bank research observer, vol.8,No.2,July 1933,p.315.



٢- القروض قصيرة الأجل: ويتطلب الوضع في الاعتبار، موضوع الفائدة المقررة وغالباً ما تكون مرتفعة ومكلفة وذلك لكونه يتطلب عائداً سريعاً من جانب المشروع على مستوى الوحدات أو يخلق عبئاً ملحاً للدولة لمواجهة سداد الأقساط والفوائد وقد يؤدي التمويل الخارجي إلى التأثير على سياسات الدولة المختلفة<sup>(١)</sup>.

وعلى المستوى الدولي أيضاً يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدراً أساسياً لتمويل الموازنة.

#### التمويل الداخلي (الذاتي):

وعلى مستوى الدولة يكون التمويل الذاتي ممثلاً فيما تفرضه الدولة من ضرائب ورسوم وما تغله الحكومة من إيرادات وتعمل الدولة على تشجيع الادخار بغرض الاستثمار.

#### التمويل على مستوى موازنة الدولة:

١- التمويل الكمي: تسعى السياسات المالية، إلى توازن الموازنة، وبمقتضاها، تكون نفقات الموازنة العامة في حدود مواردها، ويتبنى الاقتصاديون القدماء ذلك، فهم لا يسمحون بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة لأن ذلك يحقق عجزاً في الموازنة العامة مما يضطر الحكومة لتغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض من المواطنين وهذا سيؤدي إلى سحب موارد كانت ستوظف في الاستثمار الخاص، فإذا حصلت عليها الحكومة فإنها تنفقها في وجوه استهلاكية، وليست إنتاجية، مما يحرم المجتمع من زيادات في

---

(١) د. مصطفى رشدي شيهه: "النقود والمصارف والائتمان"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ١٩٩٩م، ط١، ص٤٣.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٠٨)

الدخل القومي كانت ستتحقق لو لم تفترضها الدولة، فضلا عن أن الحكومة بهذا الإنفاق تزيد الطلب على السلع المتاحة فترتفع أسعارها ويؤدي إلى حدوث (تضخم) ومن ناحية أخرى فإن نتيجة الافتراض الحكومي، سيستحق على الدولة في السنوات المقبلة (أقساط وفوائد هذه القروض)، وقد يكون عبء هذه الأقساط والفوائد يزيد عن الطاقة المالية للدولة فيؤثر على مركزها المالي، وتصبح المشكلة أخطر، إذا كان الافتراض خارجيا بما يمثله من تكاليف خدمة الدين (أقساط وفوائد هذه القروض) إضافة إلى مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية ومجتمعية، نتيجة تأثير أصحاب الديون الأجانب<sup>(١)</sup>.

٢- التمويل بالعجز: بعد توالي الأزمات الاقتصادية والحروب

العالمية وتضخم الإنفاق في موازنات الحكومات وانتشار الديمقراطية، وعندما سادت المبادئ الاشتراكية كثيرا من دول العالم أجمع المفكرون الاشتراكيون على ضرورة تدخل الدولة وخاصة في المجالات الاقتصادية لرفع مستوى المعيشة، وإذابة الفوارق في الدخول بين أفراد الشعب، وكان من نتيجة ذلك العدول عن مبدأ التوازن الكمي والتوسع في الإنفاق الحكومي عن طريق إحداث عجز في الموازنة العامة.

---

(١) د. أحمد جمال الدين: "دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العالمية، بدون

## المبحث الثاني ماهية القروض العامة تعريف القرض العام وخصائصه:

في اللغة يدل على القطع ومن أسماء القاطع المقرض ويدل على المجازاة بالإحسان والإساءة على السواء، وسمي القرض قرضاً لكون المقرض اقتطع جزء من ماله للمقترض. وأما في الاصطلاح: فلم أجد تعريفاً للقرض العام- حسب إطلاعي في المدونات الفقهية، إنما كان التعريف مقتصرأ. على القرض الخاص بين الأفراد ولا فرق جوهرياً بين الفرضين، من حيث الحقوق والالتزامات.

ويطلق العام على القرض الذي تعقده الشخصيات المعنوية كالدولة أو أحدي مؤسساتها من نحو الوزارات أو الهيئات أو المصارف، مع شخصيات معنوية مثلها أو مادية كأفراد الناس.

وفي هذا المفهوم يمكننا أن نعرفه بما يأتي (عقد تبرمه الدولة أو أحدي هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تعهد بموجبة على سداد القرض عند حلول موعد السداد من السلطة المختصة). والفقهاء يطلقون على القرض بأنه عقد من عقود الإرفاق وهي التي يراد بها محض الإحسان من غير نفع مقابل وبناء على ذلك فينبغي ملاحظة ما يأتي:

اتفقوا على حرمة الفائدة الحاصلة من القرض بسبب القرض وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بالربا. والنصوص في ذلك أشهر من أن تذكر، ولا يخفي أن الفائدة تتعارض مع القرض من حيث كونه عقد إرفاق. اختلفوا

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧١٠)

في إلزام السداد في مواعده المتفق عليه لأن تحديد المدة في القرض يتنافى مع مبدأ الإفراق، مع إجماعه على وجوب مطلق السداد.

ويعرف البعض القروض العامة بأنها: الأموال التي تقترضها الدولة أو أحدي هيئاتها العامة الأخرى من الأفراد أو من الهيئات الخاصة الوطنية والأجنبية أو من الدول أو المؤسسات الدولية نظير تعهدا برد المبالغ المقترضة وبدفع فائدة سنوية، محددة وبعض المزايا الأخرى المحددة طبقاً لشروط العقد. "هو القرض الذي تعقده الشخصيات المعنوية كالدولة أو إحدى مؤسساتها مثل الوزارات أو الهيئات أو المصارف، مع شخصيات معنوية مثلها أو مادية كأفراد الناس"<sup>(١)</sup>.

"دين في ذمة الدولة للغير تستخدمه في سداد التزاماتها تجاه الغير بعد أن عجزت الموارد الذاتية (العادية) المدرجة في الميزانية عن تغطيتها". "مجموع الأموال التي تقترضها مؤسسات الدولة من المصادر المحلية والأجنبية نظير تعهدا بتسديد المبالغ المقترضة مع الفائدة المستحقة طبقاً لشروط العقد المبرم بين الطرفين" هو دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية مع التعهد بوفاء القرض وفائدة للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقاً لشروط العقد"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د. عادل العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط اعمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ٧٨.

(٢) د. خالد الخطيب، اسس المالية العامة، دمشق، دار وائل للنشر، ٢٠٠٧، ص ٥١.

"هي الأموال التي تحصل عليها الدولة عن طريق الالتجاء إلي الجمهور أو البنوك أو المؤسسات المالية سواء من داخل الدولة أو خارجها وذلك نظير تعدها برد الأموال والفوائد المستحقة عليها حسبما هو متفق عليه" ويمكن وضع تعريف شامل للقرض العام: هو عبارة عن الأموال التي تقرضها الدولة من الدائنين في داخل البلاد أو خارجها وقد يكون هؤلاء الدائنين أفراداً أو هيئات أو مؤسسات مصرفية أو مالية على أن تتعهد الدولة المقترضة بدفع قيمة القرض في ميعاد استحقاقه مع دفع الفوائد السنوية المقررة عليه.

#### خصائص القروض العامة:

يختلف القرض العام عن مصادر الإيرادات الأخرى لذلك فهو يختلف عن الضريبة في أن إيرادات الضريبة تدخل الخزانة العامة ولا ترد لدافعها بينما إيرادات القرض تدخل الخزانة العامة ديناً وتتعهد الدول بردها مع الفوائد في أجل محدد ونستنتج من ذلك أن للقرض العام خصائص متعلقة به، ومن هذه الخصائص ما يلي:

#### ١- القرض العام يتم بموجب عقد:

القرض العام عقد ولكل عقد طرفان، وعقد القرض كبقية العقود الطرف الأول فيه هو الدولة أو أحدي هيئاتها العامة ويسمي الجانب المستدين (المقرض)، والطرف الثاني هو الجمهور أو دولة أخرى ويسمي الجانب الدائن (المقرض)، ويتعهد الجانب الأول بتسديد مبلغ القرض عند حلول موعد الوفاء كما يتعهد بتقديم فائدة على القرض وفقاً لنصوص العقد، أما الجانب الآخر فيتعهد بتقديم مبلغ القرض إلي الجانب الأول.

## ٢- القرض العام يصدر بإذن السلطة التشريعية:

وحتى يصير القرض مشروعاً لا بد من صدور أوامر من السلطة المختصة سواء كان البرلمان أو أية سلطة تشريعية أخرى، ومن ثم لا يجوز للدولة أن تُبرم قرضاً مع أي جهة قبل الحصول على الإذن من السلطة التشريعية، وذلك حتى تتمكن السلطة التشريعية أو ما يمثله من إحكام رقابتها على موارد الدولة وأوجه إنفاقها.

## ٣- القرض العام مبلغ من المال:

القرض العام الذي يتم الحصول عليه قد يكون عينا أو نقداً، والقرض النقدي هو الأكثر شيوعاً حيث تدخل إيرادات القرض إلى الخزنة العامة على شكل مبالغ نقدية متفق عليها قد تكون بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية، وخصوصاً إذا كان مصدر القرض خارجياً، أما القرض العيني فيكون عندما ترغب الدولة أو المؤسسات المقرضة في تصريف منتجاتها للدولة المستقرضة فإنها (أي الدولة المقرضة) تقوم بعقد قرض يمول مشروعاً معيناً تستخدم في تنفيذه منتجات تلك الدول، ومن أشكال القرض العيني أيضاً التسهيلات الائتمانية التي تحاول البلدان النامية عن طريقها تنفيذ خطة تنموية سريعة لبناء اقتصادها وزيادة الدخل القومي.

## ٤- القرض العام يصدر بصورة اختيارية:

القرض العام يتم بإرادة حرة حيث يدفع المقرض مبلغ القرض بصورة اختيارية وفق الشروط المنظمة لأحكام العقد، وهذه الشروط يتم التوصل إليها بالتفاوض بين الجهة المقرضة والجهة المقرضة وتفقد هذه الخاصية الكثير من قيمتها عندما تقع الدول بأزمات اقتصادية ومالية خطيرة،

وعندما تواجه عدوانا خارجيا، وفي مثل هذه الظروف تلزم الدول مواطنيها بقروض بصورة إجبارية فتكون القروض هنا إلزامية لا تختلف عن الضريبة سوي أنها غير نهائية، أي أن المقرض يستعيدها مع الفوائد في المستقبل ويبقى الإلجار استثناء في القروض العام والصفة الاختيارية هي الأساس.

#### ٥- القرض العام يدفع للدولة:

إن القرض العام ينحصر بأشخاص القانون العام فقط، سواء كان هذا الشخص هو السلطة المركزية أم وحدات الإدارة المحلية والبلديات أو المؤسسات والهيئات التي تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري.

#### ٦- سداد القرض العام يتضمن أصل القرض مضافاً إليه الفائدة:

يختلف القرض العام عن باقي واردات الدولة المالية بأنه يدخل خزينة الدولة بصورة مؤقتة، وتتعهد الدولة بإعادة مبلغا القرض إلي الدائن ومضافاً إلي ذلك تعويض لهذا الدائن بفوائد سنوية مقابل القرض الممنوح.

### المطلب الأول

#### أهمية القروض العامة وعلاقتها بالموازنة العامة

لم يعد دور القروض مقتصرًا على أنها مصدر غير عادي لتغطية بعض أنواع النفقات بل أصبح وسيلة تستخدمها الحكومة ضمن سياستها المالية لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وحتى يكون للقروض فائدة للمجتمع يجب أن تهدف إلى ما يلي:

١- قدرة الدولة على المحافظة على التوازن الاقتصادي الداخلي ومنع اختلاله، وإبعاده عن حالات التضخم وتقلبات أسعار العملات الأجنبية، وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد الوطني، وبالتالي التأثير في أموال الشخص المكتتب في القرض الداخلي.

٢- المساعدة على امتصاص الثروة الشرائية الزائدة لدى افراد المجتمع، وذلك بهدف ضغط الطلب الكلي ومحاربة التضخم، فعندما ينخفض الطلب الكلي على السلع التي تميل أسعارها إلى الثبات ومع زيادة الإنتاج الوطني والحد من استيراد السلع لابد لمثل هذه السياسة الاقتصادية أن تحد من ظاهرة التضخم وبالتالي تميل الأسعار إلى الثبات.

٣- يساعد القرض العام على تأجيل الدولة دفع بعض الالتزامات المترتبة عليها نتيجة الاستهلاك أو تأجيل دفع قيمة القرض المستحق الدفع.

٤- يساهم القرض العام في القضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل للطبقات ذات الدخل المحدود.



٥- تساعد القروض العامة على تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للأعباء المالية بين طبقات المجتمع وذلك بتوليها مشروعات مثمرة ومنتجة ومعمرة وطويلة الأجل.

٦- قد تحقق القروض العامة التوازن الاقتصادي من خلال إنفاق المبالغ المقرضة بشكل صحيح، وذلك من خلال تغطية النفقات العامة وتأثيرها في الطلب الفعلي وفي مستوى التشغيل أو مستوى الدخل القومي.

#### **العلاقة بين القروض العامة والموازنة:**

#### **يبرز استفسار حول مدى استخدام سياسة الائتمان أم سياسة الموازنة؟**

ويمكن الإجابة على هذا الاستفسار بأن سياسة الموازنة وسياسة الائتمان لكل منهما مبررات لوجودها وأهدافها الخاصة، لذا فإنه من الأفضل أن تذهب سياسة الائتمان في نفس اتجاه سياسة الموازنة وتكملها أيضاً تدعمها ولا تعوقها، وكل ذلك يعني أن هناك تأثيرات متبادلة بين سياسة الموازنة والقروض العامة، وبالإضافة للتأثيرات المتبادلة بين سياسات الموازنة العامة والقروض العامة هناك نقطتي التقاء بينهم هما<sup>(١)</sup>:

#### **الأولى تتعلق بالقروض العامة:**

إن تحرير عقد هذا القرض وحجمه وتوقيعه وكيفية التصرف في حصيلته والتي تعتبر مورداً من الموارد العامة في موازنة الدولة هي من الأمور التي تتحدد كلها بالسياسة المالية، أما تكوين هذا القرض أي شكل سندات وما إذا كانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل فتتعلق بالسياسة النقدية.

---

(١) د. سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب لاقصادية ومناهج العلاج، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥، ص ١٣.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧١٦)

### ونقطة الالتقاء الثانية هي:

تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي فتقرير اللجوء إلى هذا الإصدار وحجمه وتوقيته هي أمور تتحدد كلها بالسياسة المالية، أما الكيفية لتحقيق هذا الإصدار فتتعلق بالسياسة النقدية.

وفي الواقع فإن السياسة النقدية إنما تكمل السياسة المالية، بما فيها من القروض العامة والإصدار النقدي في هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ففي أوقات التضخم وارتفاع الأسعار يمكن تخفيض حجم الطلب الفعلي بواسطة زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي إحداث فائض في ميزانية الدولة، وذلك عن طريق عقد القروض العامة وإصدار السندات لتقليل سيولة الاقتصاد القومي وامتصاص جزء منه.

وفي الوقت نفسه يمكن استخدام الأساليب الفنية المختلفة للسياسة النقدية لتقليل حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات وزيادة تكلفته وتعقيد شروطه، وبالعكس فإنه يمكن في أوقات الانكماش العمل على زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها، أي إحداث عجز في موازنة الدولة وتلك على الأخص بواسطة الالتجاء إلى الإصدار النقدي.

وفي الوقت نفسه يمكن استخدام السياسة النقدية لزيادة حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات وتخفيض تكلفته وتسهيل شروطه، أي إتباع سياسة النقود السهلة أو الرخيصة<sup>(١)</sup>.

---

(١) د. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص ٥٣.

إذن تدعو الحاجة في الواقع إلى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في كل الأوقات، ولما كانت السياسة المالية هي من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية وبالذات وزارة المالية وكانت السياسة النقدية هي من اختصاص البنك المركزي بصفة رئيسية، فإن الحاجة إلى تنسيق هاتين السياستين إنما تعني الحاجة إلى تعاون هاتين الجهتين بحيث تسير السياسة النقدية في الطريق نفسه التي تسير فيها الدولة وليس في طريق مغاير.

ورغم أن السياسة المالية تعد أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن لها جملة من المساوئ تتمثل في عدم مرونتها وتدخل السلطة التشريعية بالموافقة عليها مما يستلزم مضي وقت قد يكون طويلاً بين ظهور الحاجة إلى إتباعها والتطبيق الفعلي لها، وأنه يتبين من هذا بوضوح كيف تكمل السياسة النقدية السياسة المالية لما تتميز به الأولى من مرونة، وهكذا فإنه يمكن البدء فوراً بإتباع السياسة النقدية عندما تدعو إلى ذلك أوضاع الاقتصاد القومي إلى أن تبدأ السياسة المالية في مرحلة التنفيذ.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧١٨)

## المطلب الثاني الأسباب المؤدية للاقتراض

أدى التوسع في الأنشطة التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والصحية وغيرها إلى ظهور خلل في التوازن المنشود بين موارد الدولة من جهة- الإيرادات العامة- وحاجتها إلى الإنفاق على الأوجه المختلفة لنشاطاتها- النفقات العامة- من جهة ثانية، ومن أجل القيام بتعديل هذا الخلل تقوم الدولة ومؤسساتها بالاقتراض من مصادر مختلفة محلية كانت أو أجنبية.

وفي بعض الأحيان قد لا تكون الدولة مضطرة- من الناحية المادية- إلى الاقتراض ولكنها تسلك هذا السبيل لمواجهة ظروف اقتصادية معينة ك معالجة مشاكل البطالة أو حالات الكساد والانكماش الاقتصادي.

وتعتبر سياسة التمويل بالعجز في الموازنة العامة من السياسات التي تنتهجها أغلب الدول النامية وحتى الدول المتقدمة على حد سواء، ومن أبرز الطرق لتمويل هذا العجز هو إصدار سندات<sup>(١)</sup> وأذونات الخزنة العامة<sup>(٢)</sup>،

---

(١) السند: هو أداة دين تلزم الجهة المصدرة له برد القيمة الاسمية للسند مع ما يترتب على عملية الإصدار من التزامات .

(٢) أذونات الخزنة: هي سندات دين تصدرها الحكومة لأجل تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة وتقوم بطرحها في السوق عادة عن طريق المصرف المركزي، ويتم تداول هذه السندات عن طريق بيعها في المزاد العلني باستخدام مبدأ الخصم أي تباع بسعر أقل من السعر الرسمي الذي تصدر به وقيمة هذا الخصم تمثل الفائدة الذي يحصل عليها حائزها حيث تدفع قيمتها الاسمية كاملة عند الاستحقاق.

علمًا بأن هذه السياسة أثار كثيرة تدخل ضمن السياسات المالية العامة، وتتبع أغلب الدول النامية سياسة التمويل بالعجز وذلك بهدف الإسراع بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم البنك المركزي بإصدار الآذونات والسندات نيابة عن الخزانة العامة. ويمكن تلخيص أهم الأسباب الداخلية والخارجية لتفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية فيما يلي:

#### أولاً: الأسباب الداخلية<sup>(١)</sup>:

##### الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية:

حيث يتطلب كثافة رأسمالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.

##### ١- سوء توظيف القروض:

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة ثم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات. وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد بعض الحكومات التي

---

(١) د- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٢٠)

تقترض كثيراً للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته<sup>(١)</sup>.

فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراته.

أما الدول النامية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعرضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية.

## ٢- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد فجوة التمويل للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول النامية. وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال

---

(١) <http://www.aljazeera.net/in-depth/ar...2/4/4-21-3.htm>

القريين منهم، وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية. وتنامي نسب الفقراء والبطالة مما أدى إلى أن تثور شعوب هذه الدول بسبب سياسة حكومات مُجانبة للصواب.

### ٣- الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة:

أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول النامية مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

### ٤- العجز المتزايد في ميزان المدفوعات:

أدى العجز المستمر لموازن المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية الخارجية حتى وصلت في مصر في عام ٢٠١٣ إلى ما يقارب ٤٥ مليار دولار.

### ثانياً: الأسباب الخارجية:

#### ١- ارتفاع أسعار الفائدة:

كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي. وهذا ما اتناوله عند الحديث خدمة الدين العام في مصر.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٢٢)

## ٢- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام:

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية.

## ٣- جملة القول يمكن تلخيص الأسباب المؤدية إلى اللجوء إلى الاقتراض في النقاط التالية:

- ١- التوسع الكبير في وظائف الدولة التي تؤديها خدمة لأفراد المجتمع وما يترتب عليه من زيادة في الإنفاق العام مقارنة بالموارد المتاحة.
- ٢- انعدام أو ضعف التناسق الزمني بين تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة خلال السنة المالية مما يؤدي إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية، بحيث تلجأ الدولة لتغطيته بقروض قصيرة الأجل سواء من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية الأخرى، وقد يتطور هذا القرض المؤقت إلى قرض متوسط أو طويل الأجل في حالة عجز الدولة عن تسديد التزاماتها في المواعيد المحددة.
- ٣- عدم التوازن بين الإيرادات المحلية والاستثمارات الفعلية نتيجة لتبني الدولة خططاً محلية طموحة أو تنفيذ برامج اقتصادية أو اجتماعية تحتاج إلى مصادر تمويل تفوق الإمكانيات المادية المتاحة، وفي بعض الأحيان يرجع سبب الاقتراض إلى عدم كفاية الإيرادات المحلية لمواجهة متطلبات تمويل الاستثمارات كنتيجة لهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي أو لظروف تتعلق بالسياسات النقدية للدولة.



٤- نقص عائدات التصدير عن تكلفة الواردات من سلع وخدمات أي وجود خلل في ميزان المدفوعات<sup>(١)</sup> ونقص في موارد الدولة من النقد الأجنبي.

٥- وقوع أزمات مفاجئة محلية أو أجنبية (ظروف طبيعية قاهرة، حروب أهلية، أو أقليمية) مما يضطر الدولة إلى تمويل عملياتها التجارية عن طريق طلب القروض المحلية أو الأجنبية بصورة استثنائية.

٦- قد تلجأ الدولة إلى سياسة الاقتراض المحلي في إطار خطة مالية واقتصادية كوسيلة تستخدمها لإيجاد فرص لتشغيل الأموال المدخرة لدى المواطنين والتي يحجم أصحابها عن استثمارها بأنفسهم مباشرة أو تستخدمها لامتناع جزء من القوة الشرائية لدى المواطنين كوسيلة لمحاربة ظاهرة التضخم أو لتوفير فرص عمل وتشغيل العاطلين عن العمل أو لزيادة الدخل لبعض فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود بهدف تقليل الفوارق الاجتماعية.

٧- قد تكون القروض العامة سياسة اختيارية للدولة تأخذ بها للتغلب على آثار التقلبات الاقتصادية كمراحل الكساد أو الركود الاقتصادي كما تأخذ بسياسة فائض الموازنة العامة في مراحل الوفرة المالية.

٨- زيادة معدلات الاقتصاد من خلال استخدام وسائل حديثة في الإنتاج، وتطوير وتحديث وسائل وأدوات الإنتاج اللازمة.

---

(١) ميزان المدفوعات: عبارة عن بيان إحصائي عن الفترة زمنية معينة (سنة) يسجل فيه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغيرها من دول العالم.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٢٤)

ولا خطر في الالتجاء إلى القروض الخارجية ما دامت هذه القروض لا تقترن بشروط سياسية أو بشروط اقتصادية مرهقة، وما دامت البلاد الأخذة بالنمو تحسن استخدامها في تكوين الجواز الإنتاجي المتقدم وتحفظ لنفسها بحق اتخاذ القرارات الاقتصادية من الدول أو المؤسسات الدولية نظير تعهداتها برد المبالغ المقرضة وبدفع فائدة سنوية<sup>(١)</sup>، محددة وبعض المزايا

---

(١) د. عابدين أحمد سلامة: الموارد المالية في الإسلام، بحث مقدم إلى ندوة موارد الدولة المالية من وجهة النظر الإسلامية، القاهرة، من منشورات البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٨٦ م.

### المبحث الثالث

#### أنواع القروض العامة وعواملها ومشاكلها

#### المطلب الأول

#### أنواع القروض العامة

مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الغير<sup>(١)</sup> مع التعهد برد مبلغه ودفع الفوائد عن مدته وفقاً لشروطه<sup>(٢)</sup>.  
أنواع القروض:

فمن حيث مكانة القروض تنقسم إلى خارجية وداخلية.

ومن حيث الاكتتاب فيها إلى اختيارية وإجبارية.

ومن حيث توقيتها (مداها الزمني) إلى مؤبدة ومؤقتة<sup>(٣)</sup>.

**القرض الداخلي :** ( Emprunt Interieur, Internat )

(dette

هو القرض الذي تصدره الدولة داخل حدودها الإقليمية، ويكتب فيها المواطنون أو المقيمون على إقليم الدولة<sup>(٤)</sup>

(١) يعني بالغير: الأفراد- المصارف- أو غيرها من المؤسسات المالية.

(٢) د. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩م، ص ٢٢١.

(٣) يراجع د. محمد حلمي، مالية الدولة، ص ٢٤٠ وما بعدها، د. عادل حشيش، المرجع السابق، ص ٢٢٥ وما بعدها.

(٤) د. عادل حشيش: أساسيات المالية العامة، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٢٦)

ويستلزم القرض الداخلي توافر المدخرات الوطنية التي تزيد عن حاجة السوق المحلي للاستثمارات الخاصة بالقدر الذي يكفي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض<sup>(١)</sup>.

**القرض الخارجي :** ( Emprunt Exterieur, Externalloan )

هو قرض يتم الاكتتاب في سندات في السوق الخارجية، وتقدم الحكومة بعض المزايا لهذه القروض لتشجيع الأفراد والمؤسسات المالية الأجنبية على الاكتتاب في سنداتها وقد تقوم الدولة بتحويل القرض الخارجي إلى قرض وطني عندما تتحسن ظروفها الاقتصادية والمالية، ويتم ذلك بشراء الدولة أو رعاياها سندات هذا القرض<sup>(٢)</sup>.

**القرض الاختياري :** ( Emprunt Vdontaire, Volantaryloan )

يقصد به أن يكون الأفراد أحراراً في الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب فيه، مراعين في ذلك ظروفهم الخاصة والاعتبارات المالية والاقتصادية التي تحيط بهم<sup>(٣)</sup>.

**القرض الإجباري:** ( Emprunt Force, Forcedloan )

(١) د. عادل حشيش: أساسيات المالية العامة، ص ٢٢٤.

(٢) د. عبد الفتاح عبد الرحمن: اقتصاديات المالية العامة، دراسة نظرية تطبيقية، المنصوره ١٩٨٨، ص ٤٠٩.

(٣) د. عادل حشيش: أساسيات المالية العامة، ص ٢٢٦.

لا يترك للأفراد فيه حرية الاكتتاب أو عدم الاكتتاب في سندات وإنما يجبرون عليه بالأوضاع التي يقررها القانون<sup>(١)</sup>.

وتلجأ الدولة إلى إصدار هذه القروض عند انخفاض مستوى ثقة الناس في السياسة المالية للحكومة، وعدم الإقبال على الاكتتاب في سندات القروض العامة ولتمويل نفقات الحروب. ومواجهة الظروف الاستثنائية بصفة عامة.

وهذا القرض غالبًا ما يكون داخليًا؛ لأن سلطة الدولة في جبر الأفراد على الاكتتاب في قروضها لا تمتد إلى خارج حدودها الإقليمية<sup>(٢)</sup>.

#### **القرض المؤبد: (Emprunt Perpetuel)**

هو قرض لا تلتزم الدولة بالوفاء به من خلال مدة معينة، ولكنها تلتزم بدفع الفوائد حتى يحين وقت السداد<sup>(٣)</sup>.

#### **القرض المؤقت: (Emprunt Amotissable Ou Remnoarsable)**

هو القرض الذي تتعهد فيه الدولة بسداده خلال فترة محددة من الزمن<sup>(٤)</sup>.

وينقسم هذا النوع من القروض ثلاثة أقسام، قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) د. عبد الفتاح عبد الرحمن: اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية، مصدر سابق، ١٩٨٨، ص ٤٠٦.

(٣) د. عبد الفتاح عبد الرحمن، اقتصاديات المالية العامة، المصدر السابق، ص ٤٠٨.

(٤) د. محمد حلمي، مالية الدولة، ص ٢٤٥. مصدر سابق

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٢٨)

### قرض قصير الأجل: (Floating Debts Dettes Lottantes)

يطلق عليه الدين السائر، أو الطافي، أو العائم.

وهو القرض الذي تعتقده الدولة لمدة لا تتجاوز السنتين لمواجهة حاجتها المالية الناتجة عن عدم توازن الإيرادات والنفقات بشكل مؤقت، وأهم أشكال هذا النوع من القروض يتمثل في آذونات الخزنة التي تصدرها الدولة لمدة قصيرة قد لا تتجاوز عدة أشهر وذلك لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية الذي يحدث كنتيجة لتأخر حصيلة بعض الإيرادات العامة<sup>(١)</sup>.

---

(١) د. مصطفى حسني: مبادئ علم المالية العامة، ص ٥٤٩. مصدر سابق.

## المطلب الثاني

### العوامل المحددة للقروض العامة الخارجية

من المعروف أن القروض العامة تزيد من مقدرة الدولة في اقتطاع جزء من دخول و ثروات الأفراد وهي تشكل بجوار الطاقة الضريبية وإمكانية استخدام الإصدار النقدي الجديد ما يسمى "المقدرة المالية القومية". وإمكانية الدولة في عقد قروض عامة تكون محدودة بعدة عوامل، بحيث تختلف العوامل المحددة للقروض العامة الداخلية عن العوامل المحددة للقروض الخارجية، ويمكن بيان ذلك بالتفصيل كما يلي :

#### العوامل المحددة للقروض الخارجية:

نعرف أن القروض الخارجية تختلف عن القروض الداخلية من ناحية طبيعة الأعباء المالية التي ترتبها على الاقتصاد القومي من ناحيتين:

- **الناحية الأولى: وتتعلق بخدمة القروض:** خدمة القروض الداخلية لا يترتب عليها أعباء حقيقية على الاقتصاد القومي، وإنما كل ما تحدثه إعادة لتوزيع الدخل والثروة بين الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة، أما خدمة الخارجية فترتب أعباء حقيقية على الاقتصاد القومي لما ترتبه من التزامات مستحقة للخارج، تتطلب تمويل جزء من القوة الشرائية التي تملكها الجماعة إلى الخارج ويؤدي استخدامها من جانب المقرضين الأجانب إلى اقتطاع جزء من ثروة الجماعة وبالتالي تقل رفاهتها الاقتصادية.

- **الناحية الثانية: وتتعلق بأن خدمة الدين الخارجي:** تتطلب بالإضافة إلى ضرورة تحقيق إدخار محلي يكفي خدمة القروض الخارجية، توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق هذه الخدمة، فخدمة الدين

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٣٠)

الخارجي ترتب عبئاً على ميزان المدفوعات خاصة في البلاد النامية، التي تعاني معظمها عجزاً دائماً في موازين مدفوعاتها ومن ثم فالإدخار اللازم لخدمة القروض العامة الأجنبية يجب أن يكون في شكل فائض قابل للتصدير.

وعلى ذلك فإن العوامل المحددة للقروض الخارجية وإن كانت لا تختلف عن تلك المحددة للقروض الداخلية، إلا أنها تختلف في تحليلها، وبالتالي في مضمونها، وأهم تلك العوامل هي كما يلي:

#### القدرة على استيعاب القروض الخارجية:

ظهرت أهمية هذا العامل على أثر تزايد انتقال رؤوس الأموال الأجنبية نحو البلاد النامية، للمشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية في صورة قروض عامة، وقد تبين أن اقتصاديات البلدان النامية لا تقوى على استيعاب أحجام كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة تلك التي تعطى في صورة قروض، وأخذت القدرة الاستيعابية المحددة عدة مظاهر، أهمها يتمثل في الضغوط التضخمية على أثر زيادة حجم الاستثمارات والتي تعرقل بدورها جهودات التنمية، وتتمثل كذلك في العجز المستمر لميزان المدفوعات، مما يترتب عليه صعوبة خدمة القروض الأجنبية<sup>(١)</sup>.

ويقصد بالقدرة الاستيعابية في نطاق الاستعانة برأس المال الأجنبي قدرة الاقتصاد القومي على القيام بحجم معين من الاستثمارات بحيث يؤدي تجاوز هذا الحجم إلى جعل الاستثمارات الجديدة غير منتجة نظراً لظهور

---

(١) د. سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، مصدر سابق، ص ٥١.



دلائل عدم التوازن الاقتصادي والنقدي وأهمها التضخم وعجز ميزان المدفوعات.

وتكمن حدود القدرة الاستيعابية- وبالتالي حدود الحجم الأمثل للاستثمارات- في مدى توافر عناصر الإنتاج الأخرى التي تشترك مع رأس المال بعضها مع بعض، وخاصة رأس المال الإنساني.

فنقص رأس المال الإنساني (مجموعة المهارات والخبرات الفنية، والقدرة التنظيمية) الذي يصعب استيراده من الخارج يؤدي إلى عدم إمكان استخدام رأس المال المادي، نظراً لقيام علاقة تكامل بين النوعية من رأس مال العملية الإنتاجية، كذلك تكمن الحدود الاستيعابية في حجم السوق، فضيق حجم السوق (نظراً لقلّة عدد السكان وضعف متوسط الدخل الفردي) يؤدي إلى ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب حجم أكبر من الاستثمارات. وبالنسبة للبلاد النامية فإن ضعف تكوين رأس مال إنساني، وقلة حجم السوق، وضعف القدرة التنظيمية، تمثل أهم الحدود على ضعف المقدرة الاقتصادية لاقتصاديات هذه البلدان القدرة على خدمة الديون الخارجية وتحمل أعبائها<sup>(١)</sup>:

أن قدرة الاقتصاد القومي على سداد القروض ورد قيمتها تؤثر بالقطع على إمكانية توسع الدولة في إصدار القروض العامة، وتتوقف هذه القدرة من جهة على مدى مرونة الموارد العامة ومن جهة ثانية على مدى ثقل الأعباء المالية للقروض.

---

(١) د. السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، ١٩٧٧، ص ١٠١.

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٣٢)

ومن جهة ثالثة وأخيرة على مدى إنتاجية الأوجه التي تنفق فيها حصيلة هذه القروض، ويمكن توضيح ذلك كما يلي<sup>(١)</sup>:

فهي تتوقف أولاً على مدى مرونة موارد الدولة، وقدرة الدولة على زيادة هذه الموارد بمعدل سريع كلما كان بإمكانها تحمل أعباء القروض العامة، وتحتل مرونة النظام الضريبي أهمية خاصة في هذا المجال إذ أن تزايد أعباء خدمة القروض العامة يدفع الدولة في الغالب لزيادة معدل الضغط الضريبي حتى تتمكن من تنمية متحصلاتها الضريبية والوفاء بالتزاماتها.

(أ) بالمثل فإنه كلما كانت الأعباء المالية للقروض ثقيلة وكانت الفوائد المدفوعة عنها مرتفعة ومدة عقدها قصيرة، كلما ضعفت قدرة الدولة على تحمل أعبائها واتجهت إلى عدم التوسع في إصدارها.

(ب) قدرة الدولة على تحمل الأعباء المالية للقروض تتوقف على الأوجه التي تنفق فيها حصيلتها، فإذا استخدمت الدولة قروضها في أغراض غير منتجة كالحروب أو النفقات المظهرية فإن أعباء خدمتها ستكون ثقيلة للغاية وتحد من إمكانية إصدار قروض جديدة، أما إذا استخدمت الدولة قروضها في تمويل مشروعات استثمارية فإن الأعباء ستكون محدودة نظراً لما تؤدي إليه هذه المشروعات من إسرار معدل تراكم رأس المال ومن زيادة مباشرة في الناتج القومي، فهي تساهم على هذا النحو في تدعيم المقدرة المالية للدولة وتتيح لها التخلص من أعباء قروضها والتوسع دون خشية في إصدار القروض الجديدة.

---

(١) عبد الواحد السيد عطية، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٣٢.

### المطلب الثالث

#### المشاكل الناجمة عن الإفراط في القروض (سلبيات القروض) سلبيات القروض الخارجية<sup>(١)</sup>:

للقروض العامة الخارجية العديد من السلبيات يمكن أن نذكر أهمها فيما

يلي:

١- ازدياد عجز الموازنة: وذلك من خلال زيادة نسبة خدمة الدين العام وهذا بدوره يزيد من عجز الموازنة.

٢- ازدياد عجز ميزان المدفوعات: الاقتراض الخارجي يساهم في البداية إلى زيادة الاستثمار الإجمالي وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ويكون تأثيره إيجابياً على ميزان المدفوعات ولكن عندما تصل المديونية إلى مستوى حرج نتيجة عدم الاقتراض المخطط له الذي يؤدي إلى زيادة مدفوعات خدماتها المسببة للعجز في الميزان الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي حساب العمليات الرأسمالية (مدفوعات الأقساط) وهكذا بعد أن كان الاقتراض لسد العجز في ميزان المدفوعات أصبح الإفراط فيه عامل مسبباً لهذا العجز.

٣- التأثير السلبي على الاستيراد: حيث أن قدرة الاقتصاد القومي على الاستيراد متغير هام تعتمد عليه مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار وإن تعرضت هذه القدرة إلى الضعف ينتج عنه نتائج سيئة الاقتصاد في حالة عدم قدرة الدولة على الاستمرار في استيراد السلع الضرورية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

(١) د. السيد عبد المولى، ١٩٧٧، مصدر سابق، ص ١٥٢.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائه على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٣٤)

٤- التأثير على الاحتياطيات الأجنبية: يؤدي تزايد أعباء المديونية الخارجية بالإضافة إلى تزايد العجز في الحساب التجاري والجاري وبالتالي عجز الميزان الكلي للمدفوعات إلى قيام الحكومة باستخدام الجزء الأخير من الاحتياطيات الأجنبية لخدمة أعباء الدين الخارجي.

وبمناسبة الحديث عن سلبيات القروض الخارجية يحضرني الجدل الصاخب حول قرض صندوق النقد الدولي منذ عصر رئيس حزب الحرية والعدالة الرئيس مرسى العياط "المحبوس حالياً" حتى حكومة د الببلاوي بعد ثورة ٣٠-٦-٢٠١٣ المخطط له منذ العام ٢٠١١. حيث اتعرض له و بابتسار على النحو التالي:

#### أولاً: التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة:

ينطوي الإنفاق العام بصفة عامة والإنفاق العام الاستثماري بصفة خاصة على وجود مكون أجنبي لتنفيذ المشروعات المعتمدة في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة مشروعات البنية الأساسية والتنمية الريفية والتنمية الإقليمية أو المحلية في مختلف المحافظات.

وقد لجأت الحكومة هذا العام ٢٠١٢م إلى الحصول على قرض من صندوق النقد العربي قيمته ٤٧٠ مليون دولار تم تخصيصها مباشرة لدعم الموازنة العامة، كما حصلت مصر على منحة قدرها ٥٠٠ مليون دولار من المملكة العربية السعودية ويتم التفاوض حالياً مع المملكة للحصول على ١.٥ مليار دولار إضافية لدعم الموازنة العامة.

وتجري الحكومة مفاوضات حالياً مع صندوق النقد الدولي للحصول على ٣.٢ مليار دولار قرض بفائدة ١.٥% وبفترة سماح ٣٩ شهراً، وهو ما يجعل الاقتراض الخارجي أقل تكلفة من الاقتراض الداخلي. وكانت الحكومة قد رفضت الحصول على قروض من الصندوق في يونيو ٢٠١١ حتى لا يزيد عبء الاقتراض الخارجي بعد أن بلغت قيمة الديون الخارجية ٣٣ مليار دولار.

وقد أشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الحساب الختامي للعام المالي المنتهى في ٢٠١١/٦/٣٠ إلى تحمل خزانة الدولة أعباء فوائد وأقساط الديون الخارجية التي حصلت عليها بعض الهيئات الاقتصادية بضمنان وزارة المالية وعجزت عن سدادها في المواعيد المقررة وقد بلغت قيمة هذه الأعباء ١٤.٢ مليار جنيه مقابل ٨.٥ مليار جنيه في ٢٠١٠/٦/٣٠ بزيادة قدرها ٥.٧ مليار جنيه، ويوضح تقرير الجهاز المركزي أن هذا الرصيد يمثل أحد المكونات الأساسية للعجز النقدي بحساب الحكومة لدى البنك المركزي المصري.

وقد أوضح وزير المالية الحالي أن المنح التي كانت تصل إلى مصر من الدول العربية تصل إلى "٤" أربعة مليارات دولار قد توقفت باستثناء نصف مليار دولار من قطر، ونصف مليار دولار من المملكة السعودية مما أضطر الوزارة إلى طرح سندات خزانة قدرها مائتي مليار جنيه للتغلب على ضعف السيولة بالجنيه المصري خاصة وأن فوائد الدين العام المحلي والأجنبي تمثل حوالي ٢١% - ٢٢% من إجمالي النفقات العامة بالموازنة.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٣٦)

وفي تصريحات لوزيرة التعاون الدولي قالت بأن المديونية الخارجية لمصر لا تزال في الحدود الآمنة وأنها لا تتعدى ١٥% من الناتج المحلي، كما أشارت الوزيرة إلى اتجاه الحكومة للحصول على قرض من البنك الدولي وقرض من بنك التنمية الأفريقي بالإضافة إلى طرح شهادات إيداع دولية للمصريين في الخارج.

وتم الاتفاق على تسميتها صكوكاً بدلاً من شهادات وذلك بقيمة ٢ مليار دولار علاوة على حزم القروض من الدول العربية والتي تتراوح بين مليار، ٢ مليار دولار بإجمالي يتراوح بين ٧ - ٨ مليار دولار.

#### ثانياً: الجدل حول الاقتراض الخارجي: أ) الآراء المعارضة:

يرى بعض الاقتصاديين والسياسيين عدم اللجوء إلى القروض الخارجية والاعتماد فقط على التمويل المحلي لعجز الموازنة، ويستندون في ذلك إلى ما يلي:

(١) أن القروض الخارجية عادة ما تكون مشروطة بتنفيذ بعض السياسات المالية والنقدية والاقتصادية التي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على البعد الاجتماعي وعلى محدودية الدخل خاصة ما يتعلق بتخفيض الدعم السلعي أو دعم الخدمات، أو ما يتعلق بسعر الصرف أو الخصخصة وذلك استناداً إلى التجارب السابقة ابتداء من خطاب النوايا الذي وقعته مصر مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٧ والذي أدى إلى حدوث انتفاضة شعبية واضطرابات أمنية في ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، واستمراراً لما حدث خلال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي مع الصندوق عام ١٩٩١ وما تلاه من أعباء

وضغوط تضخمية وتراجع في سعر صرف الجنية المصري وزيادة معدلات بيع الشركات العامة وأثرها السلبي على مشكلة البطالة وعلى الأسعار المحلية وإهدار المال العام ... الخ.

(٢) لا تقتصر المشروطة على الصندوق فقط بل تمتد إلى شروط البنك الدولي التي يفرضها لتمويل المشروعات التنموية ويراقب تنفيذ السياسات الاقتصادية من خلال البعثة المقيمة في مصر ويتدخل في الشأن الداخلي وهو ما يتعين رفضه.

(٣) يستدل البعض بتجربة ماليزيا التي لجأت إلى تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي بعد أزمة ١٩٩٧ برئاسة مهاتير محمد من خلال الاعتماد على الذات وبدون مساعدة من صندوق النقد أو البنك الدولي حيث اعتمدت ماليزيا على تنمية الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة الصادرات دون الحاجة إلى قروض خارجية وذلك مع تطوير سياسات التعليم والتدريب والإدارة الحكومية مما جعلها نموذجاً يحتذى به للدول النامية .

#### ب) الآراء المؤيدة:

وعلى النقيض ما سبق يري البعض أفضلية الحصول على تمويل خارجي من المؤسسات الرسمية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقروض الدول العربية والدول الصديقة مثل اليابان وفرنسا وكندا وغيرها، ويستندون في ذلك إلى ما يلي:

(١) انخفاض سعر الفائدة على القروض الخارجية التي تصل إلى ١% في حالة قروض البنك الدولي، ١.٥% في حالة قروض الصندوق وذلك مقابل فائدة لا تقل عن ١٥% حالياً على القروض المحلية في صورة أذون

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٣٨)

وسندات الخزانة، أي أن العبء على الموازنة العامة يكون أقل في حالة التمويل الخارجي لعجز الموازنة.

(٢) التمويل المحلي بالجنية المصري لا يصلح لسداد قيمة الواردات من السلع التموينية والخامات ومستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات اللازمة لدفع قيمة المكون الأجنبي للأفناق العام في الموازنة العامة.

(٣) عادة ما يحقق التفاوض مع المقرض الخارجي الوصول إلى نقطة اتفاق في وجهات النظر للحد من الآثار السلبية للسياسات التي ينصح الصندوق الحكومة بضرورة تطبيقها لتخفيض عجز الموازنة العامة.

(٤) أوضح المسؤولون في صندوق النقد الدولي، وكذلك وزير التموين والتجارة الداخلية أن قرض الصندوق لا يتضمن أية شروط على الإطلاق مما يجعله يوافق على الاقتراض منه ٣.٢ مليار دولار على ست دفعات كل منها ٥٠٠ مليون دولار بفائدة منخفضة. (توقفت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لأسباب داخلية يحكمها تضارب المصالح بين الأكثرية في مجلس الشعب الغير دستوري والسلطات الحاكمة!!) والحاجة ماسة لعودة المفاوضات مرة أخرى.

ويعزى ذلك إلى أن ظروف الأزمة المالية العالمية بعد عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ جعلت الصندوق يراجع سياساته وشروط الاقتراض لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول النامية وذلك على عكس البنك الدولي الذي اعتبر الوزير أن شروطه مستفزة ولا يمكن قبولها.

(٥) ضالة حجم المنح والمساعدات التي وعدت بها دول الثمانية الصناعية الكبرى في دافوس وفي دوفيل لدول الربيع العربي وقدرها ٣٥



مليار دولار لم يصل منها لمصر شيء حتى الآن نتيجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في مصر منذ قيام الثورة حتى الآن فضلا عن الأزمات المثارة حاليا بين مصر وبعض الدول المانحة حول إحالة المسؤولين عن منظمات المجتمع المدني الأجنبية العاملة بدون ترخيص إلى القضاء ومنع المسؤولين عنها من السفر إلى الخارج حتى انتهاء المحاكمات الأمر الذي أحدث أزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجعل بعض نواب الكونغرس يطالبون بقطع المعونة عن مصر عقابا لها على ما اتخذته من إجراءات ضد تلك المنظمات التي تتلقي تمويل أجنبي دون ترخيص من الحكومة واستخدام الأموال في إحداث فتنة طائفية وعرقية وزعزعة الثقة بين المواطنين والتحريض ضد الدولة ومؤسساتها. (ورغم سفرهم بحكم قضائي لم يتغير موقف الدول المانحة رغم إعلان بعضهم إسقاط بعض الديون؟؟)

وذلك بالإضافة إلى دفع المواطنين للمطالبة بتقسيم الدولة من الداخل، وعلى النقيض مما سبق أعلن الرئيس الأمريكي أوباما التقدم إلى الكونغرس بتقديم منح قدرها ٨٠٠ مليون دولار لدول الربيع العربي ومن بينها مصر رغبة في دعم التحول الديمقراطي ومواجهة الآثار الاقتصادية السلبية التي نتجت في أعقاب تلك الثورات، ولذلك لا يتوقع الكثيرون أن تؤثر الأزمة على عمق العلاقات الإستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة.

#### ثالثاً: الخيار الرابع:

في ضوء ما سبق يُلاحظ أن ظروف الاقتصاد المصري الراهنة والمؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي توضح انخفاض معدل النمو الاقتصادي

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٤٠)

وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي إلى ١٥.١ مليار دولار في مارس ٢٠١٢ مقابل ٣٦ مليار دولار في يناير ٢٠١١.

فضلا عن ارتفاع عجز ميزان المدفوعات إلى ٩.٨ مليار دولار حتى سبتمبر ٢٠١١ مقابل فائض كلي في السنة المالية السابقة بلغ ٣.٤ مليار دولار طبقاً لأحدث تقرير صادر من البنك المركزي المصري والذي أوضح كذلك أن الدين العام المحلي بلغ ١.٠٤٥ تريليون جنيه في الوقت الذي سجل فيه الإنتاج المحلي الإجمالي ١.٤ تريليون جنيه خلال فترة التقرير ويعنى ذلك أن الدين العام المحلي يمثل ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي وهى نسبة لا يخفي ارتفاعها وتدلل على حصول الدين العام المحلي إلى مرحلة الخطر.

المتعارف على كونه ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمعايير عضوية الاتحاد الأوروبي التي يسترشد بها في هذا الخصوص.

وإذا أضيف إلى ما سبق ارتفاع سعر الفائدة على التمويل المحلي ومن ثم ارتفاع عبء خدمة الدين العام المحلي في الموازنة العامة مما يجعل ذلك أحد أسباب العجز المزمّن في الموازنة العامة في السنوات التالية وتحمل الأجيال القادمة أعباء تلك الديون المحلية حيث يوضح تقرير البنك المركزي أيضاً أن ٧٧% من الدين العام المحلي مستحق على الحكومة.

وبناء على ما تقدم يكون التمويل الخارجي أحد وسائل التمويل التكميلية المناسبة لعجز الموازنة العامة نظراً لانخفاض تكلفته وأعباءه على الموازنة العامة مقارنة بأعباء التمويل المحلي فضلاً عن أهميته لدعم الاحتياطي النقدي بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي وتحقيق استقرار سعر الصرف

في ظل تراجع الاحتياطي النقدي وانخفاض المنح والمعونات من الدول  
الصديقة ومن الصناديق العربية.

ويشترط لقبول هذا الخيار عدم وجود مشروطة من جانب المؤسسة  
المقرضة وأن يؤدي التفاوض معها إلى عدم قبول سياسات تؤثر سلباً على  
البعد الاجتماعي والخدمات العامة.

**الفصل الثاني**  
**أثار القروض والمساعدات الأجنبية**  
**المبحث الأول**  
**أثار القروض على مكونات الاستقرار**  
**المطلب الأول**  
**الآثار السياسية والاجتماعية**  
**أولاً: الآثار السياسية:**

إن من أهم الآثار السلبية للديون الخارجية في الدول النامية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر سلباً على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه للمزيد من الضغوط، حيث من لايمكك غذاءه لايمكك استقلاله قراره.

وفي ظل تيار العولمة المتنامي في العصر الحالي تزيد هيمنة الدول الدائنة خلف ستار مؤسساتها الدولية المالية المختلفة من بنك النقد الدولي إلى صندوق النقد إلى الشركات المتعددة الجنسية وفي ذلك مساس بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي، فمن المعروف تورط العديد من الشركات وبتشجيع من حكومات الدول الدائنة في تمويل الأحزاب والحركات الموالية مثل حركة ٦ أبريل في مصر، حزب الحرية والعدالة والتدخل في الانتخابات في الدول النامية والتشكيك في نزاهتها وشراء ذمم العديد من القائمين عليها، وظهر بوضوح ما يعرف بسياسة ازدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة والنظام العالمي الجديد، وأصبح هذا النظام يبيح لدولة معينة ما يحرمه على غيرها حسب ما تمليه المصالح.

أن الديون الخارجية تعتبر من أخطر القضايا التي تواجهها الدول النامية التي تقف في طريق سعيها نحو تحقيق التنمية والخروج من بوتقة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي واللحاق بركب الدول المتقدمة فقد وقعت العديد من الدول العربية في فخ المديونية الخارجية وبلغ حجمها مستويات حرجة باتت تؤثر على الوضع الاقتصادي والسياسي لهذه الدول. أن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شلل جهود التنمية وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية وسياسية في الدول المدينة وفي تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وإلى تعرضها لنوع من "الإرهاب المالي الدولي" الذي يستهدف إخضاع القرارات الاقتصادية والسياسية لهذه الدول لنوع صارم من الرقابة والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها. وسيتم التعرض لهذا الموضوع في المبحث التالي أتبان الحديث عن آثار المساعدات على التبعية السياسية.

#### ثانياً. الآثار الاجتماعية للديون الخارجية:

إن من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية هي مشاكل التمويل الإنمائي، حيث يلاحظ أن التمويل في الدول النامية يعتمد بشكل كبير جداً على القروض والمساعدات الخارجية وبالتالي الوقوع في شرك الديون للدول الرأسمالية والاستمرار في التبعية الاقتصادية لهذه الدول، فقد ذكرت بعض التقارير إلى أن ديون بعض الدول النامية تصل إلى ٢٠٠% من ناتجها القومي!!

ومن هذا المنطق وكما ذكرنا من قبل في أن توقف بعض الدول المدينة عن سداد ديونها أدى إلى البحث من قبل الدول الدائنة عن الحلول التي

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٤٤)

تضمن لها استرداد تلك الأموال والحد من الاستدانة الخارجية، ومن هنا جاء تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين لحل هذه المشكلة، حيث يرى الصندوق أن الحل يكون من خلال القضاء على فائض الطلب لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي وهذا يتطلب الحد من سرعة نمو الإنفاق العام الجاري والاستثماري عن طريق تحجيم نمو القطاع العام وتجميد الأجور والحد من الخدمات العامة الاجتماعية ورفع القيود عن المعاملات الخارجية وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء تدخل الدول في مجال الاستيراد والتصدير وغير ذلك من الإجراءات التي يرى الصندوق أن من شأنها استعادة التوازن الداخلي وبالتالي التوازن الخارجي.

ويزعم الصندوق أنه من خلال تلك الإجراءات سيتجه العجز الخارجي نحو الانخفاض، ويتجاهل الصندوق أن الجانب الأكبر من مشكلات الديون يرجع أساساً إلى تأثير العوامل الخارجية التي لا تستطيع الدول المدينة التحكم بها أو التنبؤ بحدوثها مثل ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وتقلب أسعار العملات الأجنبية وارتفاع قيمة الدولار وعدم استقرار حصة صادرتها... الخ وهي عوامل تشير بشكل كبير إلى خطورة التبعية للاقتصاد العالمي.

ومن هنا نلاحظ أن صندوق النقد الدولي لم يعري كل هذه الأمور أي أهمية لأنه يبنى توجهاته على اعتبار أن الدول النامية مجرد توابع عليها أن تتكيف مع معطيات الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومصالحه، دون أن يكون من حقها أن تُكيف أوضاعها وفقاً لمصالحها الاقتصادية.

من المعلوم أن أبناء الأمة هم مادتها وسر بقائها وأن استثمار هذه المادة يتطلب الاهتمام بجودة العملية التعليمية والصحية والاستقرار النفسي خاصة للفئات العمرية من (١٥ - ٣٠) عام، حيث أن الأفراد الأصحاء المتعلمون أفيد للاقتصاد القومي من أفراد جهلاء مرضى كما قال رائد الاقتصاد التقليدي آدم سميث، وما لاشك فيه أن القروض يتحمل عبؤها الأجيال القادمة مما يترتب عليه انخفاض بل وتراجع الخدمة التعليمية والصحية وعدم الاهتمام بالبنى التحتية والمشروعات التنموية نظراً لالتزام الدولة بسداد أقساط القرض وفوائده، مما ترتب عليه اعتقاد هذه الفئات العمرية أن الدولة مُقصرة في حقهم مما سهل من مهمة الفئات الضالة في استقطاب هذه الفئات العمرية وتجنيدهم بكافة الوسائل (المادية والفكرية المغلوطة) لمحاربة وطنهم "والواقع خير شاهد على ذلك" بدءاً بحرق العلم مروراً بتخريب المؤسسات وتكفير الآخر.....الخ . ورغم مرارة الألم النفسي الذي ألم بنا من جراء هذا الانفلات المجتمعي والاخلاقي الغير مسبوق لهذه الفئات التي تنكبت طريق الحق فوحدت جموع الشر ضد الإسلام وفي القلب منه مصر، ينبغي أن نُقر أن من مُسببات هذا السواد من هذه الفئات ضد الدولة آثار القروض والمساعدات المشروطة والتي بكل أسف لم تُوجه التوجيه الأمثل في بناء مشروعات تحتوى هذه الفئات فضلاً عن التقصير في المجالات التعليمية والثقافية وما ترتب عليه أن أصبح هناك جيلاً لا يؤمن بالحضارة والموروث الثقافي والقيمي للمجتمع المصري .

أن سداد أصل القرض سيوفر ما يربوا عن مائة وثمانون مليار جنيه سنوياً من النفقات العامة مما سيترتب عليه توجيه هذا المبلغ سنوياً لمشروعات التنمية المُستدامة وخلق وتصحيح جيل لا يؤمن بالمستقبل فسلك الجريمة بكافة صورها. وهذا من الآثار الاجتماعية الخطيرة للقروض والمساعدات الخارجية.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٤٦)

## المطلب الثاني

### الآثار الاقتصادية للقروض:

إن من أهم المظاهر المشتركة للدول النامية هو التخلف الاقتصادي، وإن كانت تختلف حدته وسماته من دول لأخرى، وهناك العديد من التعريفات والمفاهيم لمصطلح التخلف الاقتصادي، ومن هذه التعريفات:

- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان<sup>(١)</sup>.

- ويعتبر البنك الدولي معيار التخلف هو متوسط دخل الفرد الحقيقي في السنة بالدولار الأمريكي.

- كما يعرفه البعض بأنه نشاط اقتصادي متعثر يتمثل في انخفاض معدل الاستهلاك والرخاء مع توافر القوى الكافية القادرة على التحسين.

- لقد جرى العرف في السنوات الأخيرة على استخدام مصطلح الدول النامية بمعنى الدول المتخلفة وقد درجت الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها على استخدام هذا المصطلح، والسبب الرئيسي في استبدال متخلفة بنامية هو تخفيف الأثر النفسي الذي تُسببه هذه الكلمة فقط ليس غير.

---

(١) محمد الأمين الشنقيطي ، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية - مكتبة العلوم

والحكم- المدينة المنورة- بدون تاريخ، ص ٦٩



### أن من أهم سمات الاقتصاد المتخلف:

- انخفاض مستوى الدخل القومي للدولة الأمر الذي ينعكس سلباً على المستوى المعيشي فيها.
- تدني مستوى البنى التحتية في شتى القطاعات التي لا يستثمر القطاع الخاص فيها عادة كالطرق والموانئ والكهرباء، والتي لا غنى للاقتصاد القومي عنها.
- انخفاض القوة الشرائية للنقد وضعف حوافز الاستثمار.
- القصور الشديد في الموارد المادية والبشرية المؤهلة.
- انخفاض المستوى الصحي والتعليمي وانتشار الأوبئة والفقير.
- تبعية الاقتصاد المتخلف للدول الصناعية في سبيل إيجاد أسواق للمواد الأولية التي تنتجها الدول النامية<sup>(١)</sup>.

### الدول النامية ومشكلة التبعية الاقتصادية:

لقد تعرضت معظم الدول النامية في فترة من الفترات للعديد من الهجمات الاستعمارية التي ألفت بظلالها القائمة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتلك الدول، وإن كانت هذه الدولة قد اعتقدت أنها تخلصت من المستعمر الأجنبي فإن هذا الاعتقاد صحيح من الناحية العسكرية فقط، و إن كان المستعمر الأجنبي قد خرج من هذه الدول إلا أنه ترك وراءه

---

(١) محمد الأمين الشنقيطي، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المصدر السابق

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٤٨)

العديد من المساوئ والمشاكل ولم يخرج إلا بعد أن استنزف ثورات هذه الدول وتركها تعيش في أوضاع مزرية ومدقعة في الفقر والتخلف.

ومن أبرز نتائج الاستعمار الأجنبي التي بقيت ولا زالت ظاهرة للعيان مشكلة التبعية الاقتصادية، وتظهر هذه الظاهرة بوضوح في الأزمات الاقتصادية والسياسية وخاصة من خلال تزايد أعباء الديون الخارجية التي أدت إلى استنزاف الاحتياطات النقدية للدول الفقيرة.

ومن المظاهر التي تبرز من خلالها التبعية الاقتصادية بوضوح الاستثمار الأجنبي، حيث تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دوراً بارزاً في الاقتصاد العالمي حيث تتحكم في ثلث الإنتاج العالمي، ومهما يكن للاستثمار الأجنبي من إيجابيات وفوائد حمة ينادي بها دعاة العولمة والاقتصاد الحر كالاستفادة من الخبرات الفنية إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلية وانتهاءً بزيادة التكوين الرأسمالي إلا أن لها العديد من السلبيات على الاقتصاد القومي للدول النامية، ومن هذه الآثار السلبية ما يلي:

- إن الأرباح المالية إلي يُجنيتها المستثمر الأجنبي تُصدر للبلد الأم وفي هذا تأثير على ميزان المدفوعات في الدولة محل الاستثمار.
- تعميق تخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وتصديرها وتفرغ الدول الصناعية لإنتاج المواد المصنعة مما يحرم الدول النامية من التقدم في مجال التصنيع وما يتبع ذلك من رفع المستوى المعيشي.

- تركيز المستثمر الأجنبي على القطاعات التي يستفيد هو منها في المقام الأول مثل استخراج المواد الأولية والخام من الدول النامية التي يتواجد فيها مما ينعكس سلباً على القطاعات الأخرى.

ينبغي التسليم بأن القروض العامة تحدث عدة آثار على الكميات الاقتصادية الكلية، ولكن هذه الآثار تختلف باختلاف ما إذا كانت القروض قرضاً داخلية أم قرضاً خارجياً، وتختلف أيضاً باختلاف الفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار، والفترة الزمنية التي يتم فيها إصدار القروض العامة، والفترة الزمنية التي يتم فيها خدمة الدين العام، فعند إصدار القروض العامة تحصل الدولة على جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت يد الأفراد والمشروعات الخاصة (هذا فيما يتعلق بالقروض الخارجية)، ثم تقوم في مرحلة ثانية بإفناق حصيلة القروض لتحقيق أغراضها المختلفة، وأخيراً تقوم الدولة، في مرحلة ثالثة، بخدمة القروض العامة وسدادها، ومن الطبيعي أن تختلف الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها القروض العامة تبعاً للمرحلة التي يأخذها في الاعتبار، ومن البديهي أن هناك تدخلاً بين المراحل الثلاثة، وبالتالي تدخلاً في الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدث في كل من المراحل الثلاث، وسيتم مناقشة هذه الآثار من عدة جوانب كما يلي:-

#### أولاً- الآثار الاقتصادية في مرحلة إصدار القروض (في مرحلة الاقتراض):

تؤدي القروض الداخلية بصفة عامة عند إصدار إلى الاقتراع من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد والمشروعات وبالتالي فإنها يمكن أن تحدث آثار انكماشية هذه الآثار الانكماشية تنعكس على كل من الناتج القومي والاستهلاك القومي والادخار والاستثمار القومي، فالقروض العامة

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٥٠)

وهي تمثل تأثيراً انكماشياً على حجم الناتج القومي، وهذا التأثير يظهر من عدة جوانب أهمها ما يلي<sup>(١)</sup>:

١ - تأثير القروض العامة تنافس بين الدولة والقطاع الخاص حول اقتسام المدخرات المعدة للاستثمار، وهذا التنافس يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم يكون الاتجاه العام نحو الحد من الاستثمار ومن استبدال وسائل الإنتاج المستهلكة، ومن ثم الحد من زيادة الناتج القومي. إلا إنه يجب ملاحظة أن هذا الأثر قد لا يتحقق في كل الأحوال، بل على العكس يمكن أن تكون هناك مدخرات معطلة وزائدة عن حاجة السوق، ويمكن للقروض العامة أن تعمل على تعبئتها والاستفادة منها ويتوافر ذلك، بصفة خاصة في البلاد المتقدمة، وقد يتوافر أيضاً في البلاد النامية حيث توجد بعض المدخرات، ولا يجد المدخرون مجالات استثمارها، فيمكن للدولة بواسطة قروضها العامة، أن تعبئ هذه المدخرات وتوجهها بما يفيد الاقتصاد القومي بل وقد يحدث أن تعمل القروض العامة على تكوين مدخرات جديدة وفي هذه الحالة يكون عملها ايجابياً. ويمكن أن يحدث ذلك بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المرتفعة، فالقرض يمثل لها الفرصة لاستثمار دخولهم النقدية، فيعملون على الحد من استهلاكهم، وزيادة مدخراتهم وخاصة إذا أدى تدخل الدولة في السوق المالي إلى رفع سعر الفائدة السائدة والإبقاء عليه في حالة الارتفاع.

---

(١) د عادل حشيش، مصدر سابق، ١٥٣.

وأخيراً قد يتلاشي الأثر الانكماشى تماماً إذا استخدمت الدولة حصيلة القرض العام في تمويل إنفاق عام استثماري أكثر إنتاجية من الاستثمار الخاص.

٢- تضع القروض العامة باعتبار أنها تمثل اقتطاعاً من دخول الأفراد، الاقتصاد في جو من انخفاض الأثمان الأمر الذي يشجع على الإنتاج.

ولكن يلاحظ أن هذا الأثر قد لا يحدث في جميع الأحوال، بل علي العكس قد يشجع الاقتراض العام التداول النقدي، وبالتالي تشجيع تكوين الدخل. ويتم ذلك عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي بمناسبة القروض العامة، إذ يحصل المكتتبين في القروض على سندات عامة، وهي أوراق مالية تصلح تقديمها ضماناً للاقتراض من البنوك.

ولذا فانه في حالة الكساد، حيث وفرة رؤوس الأموال وسيطرة النظرة المتشائمة يكون للقروض العامة فائدها الاقتصادية إذ يؤدي إنفاق حصيلتها إلي زيادة الطلب الكلي الفعلي، أما في حالة الرخاء فإن إصدار القروض العامة يمكن أن يحدث عكس الأثر السابق.

#### ثانياً. الآثار الاقتصادية لأنفاق حصيلة القروض العامة:

تستخدم القروض العامة في تمويل النفقات، والتي تؤدي بدورها إلي إحداث آثار توسعية على الكميات الاقتصادية الكلية، هذه الآثار التوسعية يمكن أن تعوض الآثار الانكماشية التي يمكن أن تحدث عند إصدار القروض العامة واكتتاب الأفراد بها، وبطبيعة الحال تكون الآثار التوسعية كبيرة إذا خصصت حصيلة القروض العامة لتمويل نفقات عامة استثمارية

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٥٢)

منتجة، وإذا ما كانت النفقات العامة ذات تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص.

والنفقات العامة الاستثمارية تحدث آثاراً إيجابية (توسعية) على الناتج القومي لأنها تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، وهي أحدي القوي المادية للإنتاج، وبالتالي فهي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية كذلك تحدث بعض أنواع النفقات العامة الاستهلاكية آثاراً إيجابية على المقدرة الإنتاجية القومية، كالنفقات الاجتماعية على الخدمات التعليمية، والصحية والثقافية لما تسببه من رفع لمستوي العمالية، وأخيراً تحدث الإعانات العامة الاقتصادية التي تعطي للمشروعات الخاصة والعامة إلى رفع معدل أرباح هذه المشروعات، مما يؤثر على رفع مقدرتها الإنتاجية. ومن ناحية أخرى تؤثر إيجابياً النفقات العامة، التي استخدمت القروض العامة في تمويلها، على الدخل القومي، وبالتالي على الطلب الفعلي، وإذا ما كان مستوي النشاط الاقتصادي أقل من مستوي التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وإذا ما كان الجهاز الإنتاجي يتميز بالمرونة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج، فإن زيادة الطلب الفعلي تؤدي، إلى زيادة الاستثمار المشتق، وبالتالي إلى زيادة حجم الإنتاج، ويكون تأثير النفقات العامة، التي تم تمويلها عن طريق القروض العامة، على الاستثمار الخاص إيجابياً إذا ما استخدمت في عطاء إعانات اقتصادية للمشروعات الخاصة، وكذلك عن طريق زيادتها للطلب الفعلي والتي تشكل باعثاً للاستثمار الخاص على زيادة حجم استثماراته للاستفادة من تلك الزيادة.

### ثالثاً. الآثار الاقتصادية لخدمة واستهلاك القروض الخارجية:

يتعين على الدولة، في سبيل خدمة واستهلاك قروضها العامة وبالأخص منها الخارجية أن تدبر المبالغ النقدية اللازمة لمواجهة هذه الخدمة وهو أمر قد يؤدي إلي زيادة العبء الضريبي. ومن ناحية أخرى يتعين على الدولة أن تدبر هذه المبالغ بالعملة الأجنبية وخدمة واستهلاك القروض الخارجية تمثل انتقالاً لجزء من الثروة الداخلية إلي العالم الخارجي لذا فهي تمثل عبئاً حقيقياً وليس مجرد إعادة لتوزيع الدخل والثروة كما هو الحال بالنسبة للقروض الداخلية، ويترتب على هذا الانتقال آثار انكماشية على الكميات الاقتصادية الكلية (الناتج القومي، الدخل القومي... الخ).

ونظراً إلي أن خدمة واستهلاك القروض الخارجية تتطلب فضلاً عن الاقتطاع من الثروة الشرائية الداخلية، تحويل هذه المبالغ إلي عملات أجنبية، وهذا التحويل يتطلب زيادة المقدرة التصديرية للاقتصاد أو العمل على إنقاص الواردات وهي أمور يصعب بالنسبة لكثير من البلدان خاصة البلدان النامية مما يترتب عليه عجز ميزان المدفوعات وبالتالي التأثير سلباً على سعر العملة المحلية.

### القرض الخارجي:

مع وجود المزايا التي قد تعود على الدولة من القرض الخارجي إلا أن له عبئاً حقيقياً لأنه يتطلب من الدولة تحويل جزء من الدخل أو الناتج القومي إلي المقرضين في الخارج سداداً لالتزاماتها مما يشكل عبئاً على ميزان مدفوعاتها، قد يزيد من عجزه خاصة في الدول النامية التي تعاني من العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها، بالإضافة إلي الآثار التي يُخلفها على

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٥٤)

الإنتاج والدخل القومي عندما تلجأ الدولة إلى زيادة الأعباء الضريبية التي لها آثار سلبية على كل من الاستهلاك والاستثمار والإنتاج وبالتالي انخفاض الإنتاج والدخل القومي والتنمية الاقتصادية ولا يمكن أن يعوض هذا النقص أو الانخفاض في مستوي النشاط الاقتصادي كما في حالة القرض الداخلي عندما يقوم المقرضون في الداخل بإنفاق حصيلة الأموال المسددة لهم مما يكون له أثر سئ جداً على الاقتصاد القومي في حالة الاستخدام غير الإنتاجي من قبل الدولة والذي لا يعطي عائداً يتم من خلاله سداد القروض وفوائده ومما يزيد من مساوئ وسلبيات القرض العام الخارجي ما يلي:

(١) إن هذه القروض ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها لأنها تستخدم كأداة لما يخدم مصالح الدول المقرضة فمثلاً لا تُقدم إلا للدول الموالية لها في موقفها السياسي والاقتصادي، وحتى القروض المقدمة من الهيئات الدولية المفروض فيها الحياد أصبحت ترضخ لنفوذ الدول الكبرى فلا تُعطي القروض إلا للدول الموالية لهذه الدول الكبرى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د. بركات دراز: علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص ٤٩٨-، د. رفعت المحجوب: المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٤٨٧-٤٨٨،

د. رمزي زكي: الديون والتنمية- دار المستقبل العربي- القاهرة- ط ١٩٨٥-ص ١٤٢.  
(٢) د. حمدي زهران: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، دار النهضة العربية- القاهرة- ١٩٧١- ص ٤٥٠-٤٦٦، د. حسين نجم الدين: تطور الاقتصاد الدولي والتنمية في ظل سيطرة الرأسمالية- دار النهضة العربية- القاهرة ط ١ ص ٣٤٦.



(٢) إن أغلب هذه القروض ذات شروط مقيدة مثل اشتراط وجوب استخدامها في شراء السلع والخدمات من أسواق الدول المقرضة مما يحرم الدول المقرضة من فرص الحصول على سلع وخدمات أرخص وأفضل من الأسواق الأخرى وكذلك تجبر على نقل هذه السلع على سفن تابعة للدول الدائنة وبأسعار تفوق الأسعار العالمية مما يزد في كثير من الأحيان من تكاليفها<sup>(١)</sup>.

(٣) إن القروض المقدمة عالية التكلفة لارتفاع أسعار فوائدها والتي تزيد من سنة لآخري ولدفع الدول النامية أسعاراً كبيرة لنقل التكنولوجيا لبلدها وبراءة اختراعها وتكاليف الخبرات والاستشارات الفنية وتكاليف التأمين والشحن بالإضافة إلي دفع تكاليف مخاطر تقلبات أسعار الصرف والفائدة مما يزيد من أعباء هذه الديون على الدول المقرضة<sup>(٢)</sup>.

(٤) بعض القروض تكون مرتبطة ببعض الشروط القاسية اقتصادياً وسياسياً وقد ينتج عنها التدخل في السياسات الداخلية للدول المقرضة والتي تتنافى مع متطلبات الاستقلال الاقتصادي والسياسي كتدخلها في سياسات الأسعار والدعم والسياسة الجمركية وكذلك في نوع المشروع

---

(١) د. حسين نجم الدين: المرجع السابق ص ٣٤٥، البنك الدولي للإنشاء والتعمير- تقرير عن التنمية- مرجع سابق ص ١٥١، د. عبد خرابشة: نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثرها على الدول النامية- مركز صالح كامل- جامعة الأزهر- القاهرة- ندوة اسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، ٦-٩ سبتمبر ١٩٨٨، ص ٩، د. رمزي زكي: الديون والتنمية- مرجع سابق ص ٧٦.

(٢) د. حسين نجم الدين: المرجع السابق ص ٣٤٨.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٥٦)

المطلوب إنشاؤه والذي غالبا ما يخدم مصالح هذه الدول أو المستثمرين الأجانب لهذه الدول المقرضة مثل مشروعات الطرق والمواصلات والمياه ومشروعات البنية السياسية الضرورية لنشاط الاستثمارات الأجنبية وقد تتدخل أيضا في إدارة هذه المشروعات أو الإشراف على تنفيذها مما يزيد من مظاهر التبعية للدول لدائنه<sup>(١)</sup>.

(٥) يؤدي اعتماد الدول على التمويل الخارجي إلى إضعاف التمويل الداخلي حيث يثبط من تعبئة المدخرات المحلية ويضعف من مقدرتها على الإدخار وبالتالي زيادة عجز ميزان مدفوعاتها وزيادة حدة التضخم خاصة عند السداد واستهلاك السلع الكمالية التفاخرية لدخول عنصر المحاكة للدول الغنية وهذا سيزيد من أزمة الديون لهذه الدول، وإضعاف قدرة الدول النامية على الحصول على حاجاتها لكثرة ما تدفعه من نقد أجنبي لسداد هذه الديون.

ويزيد من الاعتماد على القرض الأجنبي عندما تستورد الدول المقرضة السلع الإنتاجية والتكنولوجية والخبرات الفنية دون محاولتها لاكتسابها<sup>(٢)</sup> وتعليمها لكوادرها الوطنية.

---

(١) د. حسين نجم الدين: المرجع السابق، ص ٣٤٨ - ٣٤٩، د. عبد خرابشه: المرجع السابق، ص ٩.

(٢) د. عبد خرابشه: المرجع السابق، ص ٨، د. حمدي زهران: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٨٠ - ٤٨١، د. أحمد مجذوب السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه مقدمة لشعبة الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم

٦) عدم سيطرة الدولة المقترضة على المؤثرات في القرض الخارجي كسيطرتها على القرض الداخلي لأن القرض الخارجي يتأثر بالأحداث العالمية الخارجية مثل التغيرات في أسعار الفائدة الدولية والركود العالمي وهبوط أسعار السلع وفي تكلفة القروض ومدى توفرها مما قد يعجز مع الدول المدينة عن سدادها وخدماتها حتى مع الاستخدام الاقتصادي السليم لهذه القروض فقد ترتفع أسعار الفائدة مثلاً وتخفض أسعار السلع والصادرات مما يجعل تكلفة القرض تفوق عوائده<sup>(١)</sup>.

٧) وقد لا يتناسب حجم القروض المقدمة مع احتياجات الدول المقترضة مما قد يقلل من الاستفادة المطلوبة منها<sup>(٢)</sup>.  
لذلك لا بد أن تحتم مثل هذه القروض لبعض الضوابط لتخفف من آثارها السلبية وتوجيهها إلى وجهتها السليمة حيث يجب:

أ) أن تنفق حصيلتها في المشروعات والنفقات الإنتاجية التي ترفع من إنتاجية الاقتصاد القومي ومن طاقته التصديرية والتي من خلالها يتم سداد القرض ودفع فوائده<sup>(٣)</sup>.

---

=القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٨، ص ٣٥٩، د. رمزي زكي، الديون والتنمية، مرجع سابق، ص ١٣٤ - ١٣٧، ٣٢٧.

(١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير عن التنمية في العالم - مرجع سابق ص ٧٤، د. حمدي زهران: مشكلات تمويل التنمية، مرجع سابق، ص ٤٧١ - ٤٧٢.

(٢) حسين نجم الدين: تطور الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٣٤٦، د. حمدي زهران، المرجع السابق، ص ٤٤٠ - ٤٦٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٧٧.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٥٨)

(ب) ضرورة ملائمة شروط القرض لطبيعة المشروعات الإنتاجية الممولة لها وقدرة الاقتصاد القومي على السداد فإذا كانت المشروعات الممولة طويلة المدى فلا بد أن تكون القروض طويلة الأجل وذات فترات سماح طويلة وأن يكون حجم القروض المعقودة والتزاماتها غير مرهقة حتى تتجنب معه الدولة المقترضة الارتباط المالي عند السداد<sup>(١)</sup>.

(ج) تنوع مصادر الاقتراض من العالم الخارجي بحيث لا تعتمد على دول أو منظمة دولية بعينها في الحصول على القروض وإنما تبحث عن أفضل الشروط وأقلها تكلفة<sup>(٢)</sup>.

(د) خلو هذه القروض من أي شروط يترتب عليها نوع من أنواع السيطرة أو التبعية الاقتصادية أو السياسية أو العقائدية للدول المقرضة<sup>(٣)</sup>.

(هـ) عدم اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل إلا في أضيق الحدود وعند الضرورة لارتفاع تكلفتها مع عدم استخدامها في تمويل استثمارات طويلة الأجل

وبالنظر إلى الواقع المعاصر نجد أن غالب القروض العامة الخارجية المعقودة تخلو من مثل هذه الضوابط لذلك تصاعدت المديونية الخارجية لكثير من الدول المدينة حتى أن بعض الدول لا تستطيع دفع الفوائد المترتبة عليها فكيف لها أن تدفع أصل القرض.

(١) د. رمزي زكي: الديون والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٢) د. محمد عجيبة وآخرون: المرجع السابق، ص ١٥٨، وحمدي زهران، المرجع السابق، ص ٤٨٦.

(٣) د. رمزي زكي: الديون والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

أن الأثر الذي يحدثه سداد القرض الخارجي وفوائده على توزيع الدخل القومي أن الدولة تلتزم بتحويل جزء من الناتج أو الدخل القومي إلى الخارج لتدفعه إلى المقرضين سداداً لالتزاماتها تجاههم، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي من دافعي الضرائب والذي سيحرمهم، جزءاً من دخولهم أو من السلع والخدمات التي كانوا يستخدمونها في إشباعهم لصالح المقرضين في الخارج، وتتوقف حدة إعادة توزيع الدخل القومي من عدمها على الجهة التي تقوم بدفع الضرائب المستخدمة في دفع القرض وفوائده. فإن كانت الضرائب تصاعديه وهي التي يدفع الجزء الأكبر منها الأغنياء فإن عبء إعادة توزيع الدخل القومي يكون أقل حدة مما لو كانت الضرائب غير مباشرة<sup>(١)</sup> أو تناسبيه وهي التي يتحمل الجزء الأكبر منها الفقراء.

---

(١) Chimobi O. P., and Igwe O. L., 2010- Budget Deficit, Money Supply and Inflation in Nigeria.

## المبحث الثاني

### أثار المساعدات الخارجية ودورها في تعميق التبعية

بجانب دورها في تفجير أزمة الديون عمقت المساعدات الخارجية بحكم أهدافها نوازع التبعية للنظام الاقتصادي في أشكالها المختلفة بصورة متزايدة، وربطت الدول المتلقية للمساعدات حقيقة بمصادر المساعدات دولياً وثنائياً من خلال تزايد حاجتها لمزيد من المساعدات، وقد وصفت الوكالة الأمريكية للتنمية في عام ١٩٨٩ م هذه الآلة بقولها "أن دولاً قليلة فقط من تلك التي استمرت تأخذ مساعدات أمريكية منذ الخمسينيات والستينيات قد استطاعت الخروج من حالة التبعية للمساعدات، وفي ذات الوقت فقد ظلت دولاً مرتبطة ببرامج صندوق النقد الدولي، لعدة عقود بدون إن تصل إلى مستوى الخروج من الحاجة المتنامية للمساعدات".

#### أولاً: التبعية الغذائية:

لعل من أسوأ نتائج المساعدات الغذائية أنها ساعدت في تعميق الحاجة للغذاء وذلك من خلال عمليات الإغراق التي تتبعها الدول المانحة بتوفير السلع الغذائية بأسعار تقل عن الأسعار المحلية أو تقديم مساعدات عون سلعي مباشر للمواطنين، الأمر الذي أدى لعمليات إحباط المزارعين وتقليل حماسهم للإنتاج، ويُشار هنا بصفة خاصة إلى أثر المعونات الغذائية المقدمة وبرنامج الغذاء من أجل السلام على الدول المتلقية "تحت القانون العام public law".

#### ثانياً: التبعية العسكرية:

لعل أخطر ما في التبعية العسكرية أنها ترتبط بشروط عسكرية متعددة وضغوط تفرضها ملكية التكنولوجيا وقطع الغيار وحذر مجالات الاستعمال

وغيرها، ومما لا شك فيه أن القروض الموجهة لشراء الأسلحة تعد من اخطر أنواع القروض، وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن تؤدي القروض الإنتاجية والإنمائية إلى تحقيق وزيادة الدخل بمقابلة جزء أو كل أعباء سداد القروض، فإن أعباء القروض العسكرية تتحملها الموازنات العامة باعتبارها قروضا استهلاكية وقابلة للتزايد<sup>(١)</sup>.

#### ثالثاً: التبعية السياسية:

غالبية المساعدات الخارجية- ارتبطت بشروط مجحفة اقل ما توصف بأنها تتدخل بصفة مباشرة في سيادة الدول المستفيدة من خلال الالتزام بصقوف محددة ومراقبة دائمة على نحو يمكن تسميته بالجانسونية المكشوفة المعلنة، وقد بدا أن الحاجة للمساعدات والقروض للخروج من أزمات الديون والركود الاقتصادي ومقابلة الحاجة للغذاء قد أدت إلى فقدان جزء معتبر من الاستقلال السياسي للدول المعنية في صورة اضطرارية قبلتها على مضض<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د- سيف الدين عبد الفتاح وآخرين، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، رؤية من منظور عربي وإسلامي، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٢٢.  
(٢) Thullah J., 2006 The impact of Deficit Financing on Inflation in veloppement Economique Sierra Leone. Institut African de De et de Planification, Dakar..

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٦٢)

بل أن التبعية السياسية قد أصبحت الآن ضريبة مفروضة بحكم القوانين الدولية والإجماع الدولي الذي تقوده أحادية النظام العالمي، وقد بدأ جليا أن دولا عديدة قد تم عزلها بعقوبات اقتصادية وحرمانها من المساعدات والقروض لأسباب سياسية عقابا لاستقلالية قرارها، فعلى سبيل المثال توجد الآن حوالي أكثر من ٣٠ دولة ممنوعة من القروض والمساعدات الأمريكية بمقاييس الإدارة الأمريكية.

#### **مشروعية المساعدات وأبعادها الثقافية:**

المشروعية والمساعدات متلازمان لا يفترقان، حيث لم توجد ولن توجد مساعدات غير مشروطة ويمكن تصنيف المشروعية السياسية إلى مستويات عدة هي:

- ١- أعلاها التدخل في نظام الدولة، وفرض مطالب وسياسات بعينها مثل الإصلاح الديمقراطي والتعدد الحزبي، والانتخابات الحرة.....ألخ.
- ٢- محاولة تغيير السياسات والأولويات الوطنية والقومية والدينية.
- ٣- محاولة تغيير سياسات معينة في قطاع أو مجال أو منطقة معينة مثل الضرائب والأسعار والتشريعات.
- ٤- شروط تمويلية: بحيث تشترط الدولة المانحة إنفاق المساعدة في حقل أو خدمة معينة دون سواها من الخدمات فمثلا قد تشترط أن يتم إنفاقها في حقل التعليم أو الصحة دون حقل الخدمات.
- ٥- شروط إدارية: بحيث قد تشترط الدولة المقدمة للمساعدة أو المشروع بأن تقوم هي بإدارة المشروع منذ بدايته حتى ينتهي تنفيذه، أو قد



تشرط بأن تكون تكاليف الكادر القائم على المشروع كالرواتب والتثريات من قبل الحكومة المتلقية للمساعدة.

#### الآثار السلبية للمساعدات والهبات:

تحديد الموقف من المساعدات والهبات يختلف حسب أهداف الدول المانحة لشروطها وبحسب مصدرها أيضاً، فالمساعدات والهبات غير المشروطة لا تتعارض مع الوجهة الشرعية، ولكن يجب الانتباه إلى أن الشروط لا تكون دائماً سياسية حيث التخوف يأتي منها في العادة، لكن هناك شروط تتنافى أحياناً مع الفلسفة الاقتصادية للدولة كاشتراط توجيه المساعدات إلى دعم القطاع الخاص فقط.

ولكن البعض يعارض هذه الهبات والمساعدات حتى ولو لم تقرن بشروط سياسية أو عسكرية أو اقتصادية لأنها نوع من أشكال الذلة والمهانة التي تتنافى مع العزة العربية إلا أنه كأمر استثنائي يمكن قبول هذه المساعدات والهبات ولكن يجب عدم الاعتماد عليها، واستخدامها كحل مؤقت للمشاكل الآنية التي تواجه الدولة وليست كقاعدة يرتكز عليها<sup>(١)</sup>.

#### وعموماً فإن هذا النوع من التمويل مليء بالآثار السلبية نذكر منها:

١. عدم انتظامها مما يصعب معه الاعتماد عليها كمصدر دائم للتمويل.

٢. عدم وضوح القواعد التي تمنح على أساسها المساعدات والمعونات الفنية وهذا يعني عدم العدالة في توزيعها.

---

(١) د جمال الدين أحمد: "دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العالمية، بدون سنة نشر.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٦٤)

٣. يتم إجبار الدولة في بعض الأحيان استخدامها لإقامة مشروعات بعينها لا يتفق عليها مقدماً.

٤. ليس من الحكمة أن نتوقع حجماً كبيراً من المنح الخارجية ثم تصاب الخزينة بالخرج.

إذا لم يتحقق الهدف الطموح، ولذا فلا اعتراض على التحفظ في تقديرات المنح الأجنبية، باعتبار أن تلقي أكثر من التقديرات سيخفض العجز ولا يسبب أي ارتباك مالي، كما يمكن أن يحدث لو تلقت الخزينة منحاً أقل مما هو مرصود في الموازنة.

**سبل رفع كفاءة المساعدات الإنمائية :**

**السؤال الذي يطرح نفسه اليوم بإلحاح، كيف السبيل إلى جعل المساعدات أكثر فعالية؟**

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول بأن كفاءة استخدام المساعدات الإنمائية وقدرتها على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول المستفيدة منها

**لا بد أن تعتمد على عدة أمور منها<sup>(١)</sup>:**

١- وجود سياسات اقتصادية كلية رشيدة، وبرامج إصلاح مالي ونقدي فعالة، والانفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري في الإدارة العامة، وتشجيع القطاع الخاص والبرامج الاجتماعية الهادفة إلى تخفيض الفقر ومعالجة التفاوت الصارخ في توزيع الدخل بين المواطنين.

(١) د- متولي عبد الحميد، أزمة الأنظمة الديمقراطية، دار المعارف، الطبعة الثانية، سنة

٢- التعاون والتنسيق بين الدول المستفيدة من المساعدات، والمنظمات الدولية فاذا كانت الدول النامية مطالبة بإصلاح اقتصادي واجتماعي وهيكلية، والذي يستدعي تعاون كل من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني مع القطاع العام، فان على الدول المانحة والمنظمات والهيئات الدولية والمؤسسات التنموية أن تعمل على التعاون والتنسيق مع الدول المستفيدة، والعمل على حل مشكلاتها لرفع كفاءة تخصيص المساعدات سواء مالية أم فنية وتنفيذ البرامج والخطط التنموية.

٣- التوقيت الملائم لتقديم المساعدة لزيادة قدرة الدول النامية التي تتبنى برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والتكيف الهيكلي على تنفيذ هذه البرامج بكفاءة عن طريق تهيئة المال المطلوب لتنفيذ الإصلاح الاقتصادي الاجتماعي من جانب ودعم البرامج الاجتماعية التي تعمل للحد من الانعكاسات السلبية للإصلاح من جانب آخر.

٤- عمل توليفة مناسبة من المساعدات المالية والفنية بحيث تمارس المساعدات الإنمائية دوراً حيوياً ليس في تمويل ودعم برامج الإصلاح، وتنمية قطاع الخدمات، وإقامة البنية الارتكازية فحسب، بل أيضاً في تقديم العون والمشورة الفنية الخاصة عند وضع الخطط والبرامج والسياسة التنموية<sup>(١)</sup>.

---

(١) د. رشاد العصار وأخريين، المالية الدولية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة

### الفصل الثالث

#### وضع القرض الخارجي

#### وإدارته وبدائله في مصر

#### المبحث الأول

#### تطور القرض الخارجي لمصر

#### تمهيد:

حسب البيانات الخاصة بالدين الخارجي لمصر عن الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٣، نجد أن الدين الخارجي تراوح ما بين ٣١.٥ مليار دولار، ٣٤ وذلك في نهاية يونيو/ حزيران ٢٠١٢، إلا أن بيانات ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢ تبين وجود قفزة في حجم الدين الخارجي لمصر، إذ وصل إلي ٣٨.٨ مليار دولار، أي وجود زيادة قدرها نحو ٤.٥ مليار دولار خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢. وفي نهاية عام ٢٠١٣ وصل الدين الخارجي إلى ٤٥.٤ مليار دولار.

وهذه الزيادة مرتبطة بحالة الإرباك في احتياطات النقد الأجنبي الذي انخفض من ٣٦ مليار دولار في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠ إلي ما يقارب ١٥ مليار دولار في نهاية يونيو/ حزيران ٢٠١٢ ومن آثار التوجه الجديد للحصول على القرضين الليبي والقطري يزيد من قيمة الدين الخارجي لمصر ليصل إلي نحو ٤٤ مليار دولار.

وقد تنجح مصر في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، وهو ما يعني زيادة جديدة في قيمة الدين الخارجي المصري ليقرب من ٥٠ مليار دولار.

وعن الموازنة العامة للدولة المصرية صدر قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣/٢٠١٤ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣، حيث تضمن ما يلي:

(المادة الأولى):

قدرت استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٨١٦٩٧٢٩٤٠٠٠٠ جنيه فقط (ثمانمائة وستة عشر ملياراً وتسعمائة واثنان وسبعون مليوناً وتسعمائة وأربعون ألف جنيه). كما قدرت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ ٥١٦٧٢٣٤٥٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسمائة وستة عشر ملياراً وسبعمائة وثلاثة وعشرون مليوناً وأربعمائة وستة وخمسون ألف جنيه).

(المادة الثانية):

وزعت استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) على النحو التالي:

أولاً: المصروفات:

قدر إجمالي المصروفات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٦٨٩٣٢٧٤٣٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة وتسعة وثمانون ملياراً وثلاثمائة وسبعة وعشرون مليوناً وأربعمائة وثلاثة وثلاثون ألف جنيه).

موزعاً على الأبواب الآتية:

- الباب الأول: "الأجور وتعويضات العاملين":

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٦٨)

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٧١١٥٨٦٩١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره  
مائة وواحد وسبعون ملياراً ومائة وثمانية وخمسون مليوناً وستمائة وواحد  
وتسعون ألف جنيه).

• الباب الثاني : "شراء السلع والخدمات":

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٩٤٢٤٣٣١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره  
تسعة وعشرون ملياراً وأربعمائة وأربعة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وواحد  
وثلاثون ألف جنيه).

• الباب الثالث : "الفوائد":

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٨٢٠٤٦٣٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره  
مائة واثنان وثمانون ملياراً وستة وأربعون مليوناً وثلاثمائة وخمسة  
وعشرون ألف جنيه).

• الباب الرابع : "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية":

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٠٤٧٣٨٧١٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره  
مائتان وأربعة ملياراً وسبعمائة وثمانية وثلاثون مليوناً وسبعمائة وعشرة ألف  
جنيه).

• الباب الخامس : "المصروفات الأخرى":

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٣٨٢٧٩٩٩٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره  
ثمانية وثلاثون ملياراً ومائتان وتسعة وسبعون مليوناً وتسعمائة وثمانية  
وتسعون ألف جنيه).

• الباب السادس : "شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)":

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٦٣٦٧٩٣٧٨٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وستون ملياراً وستمائة وتسعة وسبعون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وسبعون ألف جنيه).

#### ثانياً : حيازة الأصول المالية :

• الباب السابع : "حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية":  
وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٣١٩١٢٠٩٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر ملياراً ومائة وواحد وتسعون مليوناً ومائتان وتسعة ألف جنيه).  
ثالثاً : سداد القروض:

• الباب الثامن : "سداد القروض المحلية والأجنبية":  
وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١١٤٤٥٤٢٩٨٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وأربعة عشر ملياراً وأربعمائة وأربعة وخمسون مليوناً ومائتان وثمانية وتسعون ألف جنيه).

#### ( المادة الثالثة ):

وزعت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات وفقاً لما هو/ الأصول المالية وغيرها من الأصول للسنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ واردة بالجدول رقم (١) على النحو الآتي:

#### أولاً : الإيرادات :

قدر إجمالي الإيرادات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ بمبلغ ٥٠٥٤٩٩٠٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسمائة وخمسة ملياراً وأربعمائة وتسعة وتسعون مليوناً وخمسة وأربعون ألف جنيه) موزعاً على الأبواب الآتية:

• الباب الأول : "الضرائب":

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٧٠)

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٣٥٨٧٢٨٧٨١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وثمانية وخمسون ملياراً وسبعمائة وثمانية وعشرون مليوناً وسبعمائة وواحد وثمانون ألف جنيه).

• الباب الثاني : "المنح":

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٣٥٧٥٩٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ملياران وثلاثمائة وسبعة وخمسون مليوناً وخمسمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه).

• الباب الثالث : "الإيرادات الأخرى":

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٤٤٤١٢٦٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وأربعة وأربعون ملياراً وأربعمائة واثنان عشر مليوناً وستمائة وواحد وسبعون ألف جنيه).

ثانياً : متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول:

• الباب الرابع : "المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول":

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١١٢٢٤٤١١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره إحدى عشر ملياراً ومائتان وأربعة وعشرون مليوناً وأربعمائة وإحدى عشر ألف جنيه).

( المادة الرابعة ):

• الباب الخامس " الاقتراض ":

بمبلغ ٣٠٠٢٤٩٤٨٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة مليار ومائتان وتسعة وأربعون مليوناً وأربعمائة وأربعة وثمانون ألف جنيه) ويمثل الفرق



بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بالموازنة (وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) / العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ويتم تغطيته عن طريق الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم من جهاز المصرفي وغيره من مصادر التمويل.

( المادة الخامسة ):

قدر إجمالي استخدامات وموارد موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٢٩٨٨٠٦٠١٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثمانية وتسعون ملياراً وثمانمائة وستة مليوناً وتسعة عشر ألف جنيه) وتتضمن موارد موازنة الخزانة العامة مبلغاً مقداره ٢٩٦٦٩١٢٧٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وستة وتسعون ملياراً وستمائة وواحد وتسعون مليوناً ومائتان وثلاثة وسبعون ألف جنيه) يمول بالاقتراض و بالأذون والسندات على الخزانة العامة من الأسواق المحلية والعالمية من الجهاز المصرفي وغيره من مصادر التمويل.

وتتولى موازنة الخزانة العامة تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في (الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات وفقاً للجدول رقم (٢)

وللتعليق على وضع القروض في موازنة العام المالي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ يُستحسن عرض لتطور الدين الخارجي و العجز في الموازنة العامة للدولة على النحو التالي من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤ م

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٧٢)

**جدول رقم (١)**

تطور الدين الخارجي المصري خلال العام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى العام

٢٠١٢-٢٠١٣

السنة	إجمالي الدين الخارجي القيمة بالمليار دولار	خدمة الدين الخارجي القيمة بالمليار جنية	نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي
٢٠٠٨	٣٣.٨	٧.٥	%٢٠.١٠
٢٠٠٩	٣١.٥	١١.٥	%١٦.٩٠
٢٠١٠	٣٣.٦	١١.٢	%١٥.٩٠
٢٠١١	٣٤.٩	١٢.٦	%١٥.٢٠
٢٠١٢	٣٤.٣	١٨.٥	%١٣.٥٠
٢٠١٣	٣٨.٨	٧.٧	%١٣.٨٠

المصدر: وزارة المالية، التقرير الشهري، مارس ٢٠١٣.

**جدول رقم (٢)**  
**تطور عجز الموازنة العامة للدولة**  
**للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠١١/٢٠١٢**  
**(بالمليار جنيه)**

البيان	الموازنة		الموازنة معدلة		فعليات	
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
العجز النقدي	١٤٠,٩	١٢٧,٤	٩٧,٩	٦٩	٦٠,٩	
نمو العجز النقدي	%١١	%٣٠	%٤٢	%١٣	%٤٥	
نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٩,٠٠	%٩,٢٤	%٨,١١	%٦,٦٤	%٦,٧٩	
العجز الكلي	١٣٤,٣	١١٩,١	٩٨	٧١,٨	٦١,١	
نمو العجز الكلي	%١٣	%٢٢	%٣٦	%١٨	%١٤	
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٨,٥٥	%٨,٦٤	%٨,١٢	%٦,٩٢	%٦,٨٢	

المصدر: وزارة مالية - الموازنة العامة للدولة العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١/٢٠١٢

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٧٤)

**جدول رقم (٣)**  
**تطور الإيرادات والمصروفات بالموازنة العامة للدولة للعام المالي**  
**٢٠١٤/٢٠١٣ / ٢٠١٢ / ٢٠١١ / ٢٠١٠**

(بالمليون جنيه)

٢٠١٣ موازنة/٢٠١٤	موازنة			٢٠١١ موازنة/٢٠١٢	البيان
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣		
٦٨٩٣٢٧٤٣٣٠٠٠	٤٢٧,٨٧٨	٤١٣,١٦٨	٤٠٣,١٦٨	٤٩٠,٥٩٠	المصروفات العامة
٥٠٥٤٩٩٠٤٥٠٠٠	٢٩٤,٤٥٣	٢٨٥,٨١٠	٢٨٥,٨١٠	٣٤٩,٦٤٧	الإيرادات العامة
١٨٣٨٢٨٣٨٨	١٣٣,٤٢٦	١٢٧,٣٥٨	١١٧,٣٥٨	١٤٠,٩٤٣	العجز النقدي
١٣١٩١٢٠٩٠٠٠	٣,٠٦٥	٨,٢٨٣	٨,٢٨٣	٦,٦٦٣	صافي حيازة الأصول المالية
٥١٩١٦٢٥٨٠٠	١٣٠,٣٦٠	١١٩,٠٧٦	١٠٩,٠٧٦	١٣٤,٢٨٠	العجز الكلي
٢.٥٠	١,٣٧٨,٠٠٠	١,٣٧٨,٠٠٠	١,٣٧٨,٠٠٠	١,٥٧٠,٠٠٠	الناتج المحلي الإجمالي
%٢٤.٦٥	%٢١,٤	%٢٠,٧	%٢٠,٧	%٢٢,٣	نسبة الإيرادات في الناتج المحلي
%٣٣,٣٦	%٣١,١	%٣٠,٠	%٢٩,٣	%٣١,٢	نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي
%٨,٩٦	%٩,٧	%٩,٢	%٨,٥	%٩,٠	نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي
%٩	%٩,٥	%٨,٦	%٧,٩	%٨,٦	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي

**جدول رقم (٤)**

**إجمالي القروض الخارجية وخدمة الدين الخارجي ٢٠١٢/٢٠١٣/٢٠١٤**

(بالمليون جنيه)

موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢	البيان المصروفات العامة
٤٤,٣٨٠	٤٣,٢٣٣	إجمالي الدين الخارجي
٥,٦١٤	١١,١٨٨	إجمالي أقساط الدين الخارجي
٢,١٣٢	٣,٨٩٦	فوائد الدين الخارجي
٦٠.٨٩	١٤٦,١٦٥	صافي مدفوعات فوائد القروض العامة
٢,٩	٨.٤	نسبة الفوائد إلى الناتج المحلي لإجمالي
٢,٧	٤,١	إجمالي الأقساط المُسدده نسبة للناتج المحلي الإجمالي
٣١,٦	٢٥	إجمالي الفوائد المُسدده نسبة لإجمالي مصروفات الموازنه
٢٩,٥	١٢,١	إجمالي الأقساط المُسدده نسبة لإجمالي مصروفات الموازنة
١٧,٣	١٧,٣	إجمالي الدين العام كنسبة للناتج المحلي الإجمالي
١٨٢٠٤٦٣٢٥٠٠٠	-	خدمة الدين العام

المصدر: وزارة المالية- الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٧٦)

**جدول رقم (٥) ملخص الدين العام المحلي عند مستويات تجميعية مختلفة ٢٠١٢/٢٠١١**

	بيسان سنوي				بيسان سنوي				
	يونيو-٠٧	يونيو-٠٨	يونيو-٠٩	يونيو-١٠	يونيو-١١	مارس-١١	سبتمبر-١١	فبراير-١١	مارس-١٢
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٥٦١.٠٠١	٥٦٦.٦٠٣	٦٦٦.٦٦٢	٨٠٨.٣٨٤	٦٦٢.٦٢٠	٦٦٢.٦٢٦	١.٠١٦.٥٤٠	١.٠٨٥.٣٥٦	١.١٠٦.٤٥٣
ودائع أجهزة الموازنة العامة	١١٢.٨٧٩	١٢٠.٩٠٤	١٣٧.٣٤١	١٤٤.٥٦٦	١٥٩.١٧٨	١٥٣.٧٤٣	١٦٢.٨٥٩	١٦٣.٧٧٦	١٦٣.٧٧٦
صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٤٤٨.١٢٢	٤٤٥.٦٩٩	٥٢٩.٣٢١	٦٦٣.٨١٨	٥٠٣.٤٤٢	٥٠٨.٨٨٣	٨٥٣.٦٨١	٩٢١.٥٨٠	٩٤٢.٦٨٠
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة	٤٨٦.٢٤١	٥١٢.٦٨٢	٦١٥.٨٤٦	٧٣٣.٣٨٧	٥٨٦.٠٤٥	٤٤٧.٦٦٦	٦٤١.٣٣٧	٦٨١.٥٢٥	١.٠٢٨.٨٠٢
ودائع الحكومة العامة	١١٦.٦٦٤	١٣١.٠٤٣	١٤٨.٨١١	١٥٨.٥٣١	١٦٦.٥٣٧	١٦٤.٢٦١	١٦٦.٥٠٢	١٧٠.٣٣٣	١٦١.١٢٧
صافي الدين المحلي للحكومة العامة	٣٦٩.٥٧٧	٣٨١.٦٣٩	٤٦٧.٠٣٥	٥٧٤.٨٥٦	٤١٩.٥٠٨	٢٨٣.٤٠٥	٤٧٤.٨٣٥	٥١١.١٩٢	٨٥٧.٦٧٥
إجمالي الدين العام المحلي	٤٦٣.٨٧٩	٥٣٧.٥٣٣	٦٤٣.٦٢٨	٧٦٩.٧٨٣	٥٩٢.٤٦٠	٤٩٢.٤٦٠	٨٩٠.٦٨٢	١.٠١٩.٦٤٤	١.٠٥٣.٢٦٥
الودائع	١٣٠.٦٠٥	١٥٠.٥٠١	١٦٢.٧٣٣	١٢٠.١٢١	١٦٦.١١٦	١٦٦.١١٦	١٨٥.٣١٢	١٨٦.٦٧٢	١٨٦.٤٥٤
صافي الدين العام المحلي	٣٣٣.٢٧٤	٣٨٧.٠٣٢	٤٨٠.٨٩٥	٦٤٩.٦٦٢	٤٢٦.٣٤٤	٣٢٦.٣٤٤	٧٠٥.٣٧٠	٨٣٢.٩٧٢	٨٦٦.٨١١
ملاحظات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي:									
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	%٧٩.٤	%٦٧.٠	%٦٧.١	%٦٧.٠	%٧٠.٥	%٦٨.٠	%٦٤.٩	%٦٧.٤	%٧٠.٧
صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	%٦٤.٢	%٥٣.٥	%٥٤.٠	%٥٥.٠	%٥٨.٩	%٥٦.٨	%٥٤.٦	%٥٧.٠	%٦٠.٢
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة	%٦٥.٣	%٥٧.٣	%٥٩.١	%٦٠.٨	%٦٤.٨	%٦١.٨	%٦٠.٠	%٦٢.٥	%٦٥.٥
صافي الدين المحلي للحكومة العامة	%٤٩.٦	%٤٢.٧	%٤٤.٨	%٤٧.٦	%٥٢.٧	%٤٩.٨	%٤٩.٢	%٥١.٧	%٥٤.٦
إجمالي الدين العام المحلي	%٦٦.٣	%٦٠.٠	%٦١.٨	%٦٣.٨	%٦٨.٠	%٦٤.٩	%٦٢.٢	%٦٤.٩	%٦٨.٠
صافي الدين العام المحلي	%٤٨.٨	%٤٣.٢	%٤٥.٧	%٤٩.٧	%٤٠.٠	%٣١.٤	%٣٠.٤	%٣٢.٨	%٣٥.٩

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي المصري – الموازنة العامة للدولة العام المالي

٢٠١١/٢٠١٠

**جدول رقم (٦)**  
**إصدارات الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات)**  
**من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى يوليو - أبريل ٢٠١١/٢٠١٢**

(مليار جنيه)

يوليو - أبريل ٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
٥٥٨,٩	٥٤٨,٨	٤٥٢,٥	٣٥٥,٢	٢٢٤,٤	١٨٠,٧	١٧٤,١	الإصدارات
٤٨٨,١	٤٩١,٨	٣٧٧,٣	٣٢٢,٢	٢١٠,٤	١٧٤,٧	١٤٦,١	أذون خزانة
٧٠,٨	٥٧,٠	٧٥,٢	٢٣,٠	٢٩,٥	٦,٠	٣٣,٠	سندات خزانة
٤٨٣,٥	٤١١,٨	٣٥٨,٣	٢٤٨,٥	١٨٤,٦	١٦٦,٢	١٢٤,٩	الإهلاكات
٤٦٣,١	٤٠١,٨	٣٥٠,٣	٢٣٩,٥	١٨٢,٦	١٥٩,٢	١٢٢,٩	أذون خزانة
٢٠,٤	١٠,٠	٨,٠	٩,٠	٢,٠	٧,٠	٢,٠	سندات خزانة
٧٥,٤	١٣٧,٠	٩٤,٢	١٠٩,٧	٥٥,٣	١٤,٥	٥٤,٢	صافي الإصدار
٩٤٤,٢	٥٩٨,٨	٤٢١,٨	٢٢٧,٩	٢٣٠,٦	١٧٥,٦	١٩١,١	الرصيد القائم (نهاية الفترة)
٣٨١,١	٣٥٦,١	٢٦٦,١	٢٣٩,١	١٤٦,٤	١١٨,٦	١٠٣,١	أذون خزانة
٢٦٣,١	٢١٢,٧	١٦٥,٧	٩٨,٥	٨٤,٥	٥٧,٠	٥٨,٠	سندات خزانة
							متوسط أسعار الفائدة
١٢,٨	١١,٥	٩,٩	١١,٣	٦,٨	٨,٦	٨,٧	أذون ٩١ يوم
١٣,٩	١١,٨	١٠,٢	١١,٦	٧,٤	٨,٩	٨,٨	أذون ١٨٢ يوم
١٤,٦	١١,٤	١٠,٥	١١,٥	-	-	-	أذون ٢٧٣ يوم
١٤,٦	١١,٥	١٠,٥	١٢,١	٧,٨	٩,١	٨,٨	أذون ٣٦٤ يوم

المصدر: وزارة المالية

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٧٨)

### بمطالعة تلك الجداول يلاحظ ما يلي:

سجل عجز الموازنة العامة في مصر، ارتفاعاً كبيراً للعام المالي المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣،؛ بسبب زيادة الأجور والدعم وفوائد الديون بمعدلات كبيرة.

وقال الحساب الختامي لموازنة ٢٠١٢ - ٢٠١٣، إن العجز بلغ ٢٣٩.٩ مليار جنيه (٣٤.٧ مليار دولار)، بنسبة ١٣.٨% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١٦٦.٧ مليار جنيه خلال العام السابق عليه. وجاء الارتفاع في العجز، حسب الحساب الختامي، مدفوعاً بارتفاع المصروفات بنسب فاقت الزيادة في الإيرادات العامة.

وأشار إلى ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٤.٨%، لتسجل ١٤١ مليار جنيه، مقابل ١٢٢.٨ مليار جنيه خلال العام المالي السابق ٢٠١١-٢٠١٢.

كما ارتفعت مدفوعات الفوائد، التي تمثل حوالي ٢٥.٢% من إجمالي المصروفات بنحو ٤٠.٧%، لتسجل حوالي ١٤٧ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٠٤ مليارات جنيه خلال العام السابق.

وسجل الدين المحلي نحو ١.٤ تريليون جنيه في العام المالي الماضي، مقابل ١.١ مليار جنيه في العام السابق عليه. وسجل خدمة الدين العام في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مبلغ ١٨٢٠٤٦٣٢٥٠٠٠

وفيما يخص الإيرادات، فقد ارتفعت حسب الحساب الختامي، ولكن بنسبة أقل من ارتفاع المصروفات، مسجلة ٣٤٤.٦ مليار جنيه، مقارنة بجوالي



٣٠٣.٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. في حين سجلت في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ٥٠٥٤٩٩٠٤٥٠٠٠ مليار جنيه.

وأرجع الحساب الختامي ارتفاع الإيرادات إلى زيادة الحصيلة الضريبية بنسبة ٢١%، نتيجة زيادة المحصل من كل أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الدخل والضرائب على الممتلكات.  
**وعن وضع الدين العام (المحلي والأجنبي):**

بلغ إجمالي الديون الخارجية علي مصر ٤٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٣/٦/٣٠ بعد أن استدان مصر من قطر وتركيا والسعودية وليبيا وغيرها من الدول بينما كان حجم الدين الخارجي ٣٤.٩٠ مليار دولار حتي ٢٠١٢/٦/٣٠ وقد زاد أيضا حجم الدين المحلي ليصبح ١٣٦٥ مليار جنيه مصري ٢٠١٣-٦-٣٠ في بعد أن كان ١١٤٠ مليار جنيه في ٢٠١٢/٦/٣٠.

ووصل صافي مدفوعات فوائد القروض العامة في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣، ٦٠,٨٩ مليار جنيه بنسبة ٢,٧ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

لقد تسلمت الحكومة الجديدة حكومة د. الببلاوي تركة ثقيلة من عهد الرئيس المعزول حيث ارتفع الدين بشكل كبير، فقد تسلم الرئيس السابق الدكتور محمد مرسي الرئاسة بديون تقدر بـ ١٢٣٨ مليار جنيه، ووصل بها إلى أكثر من ١٥٠٠ مليار جنيه. أما من ناحية الديون الخارجية فاستلمها بنحو ٣٤.٤ ثم اقترض أكثر من ١١ مليارا إضافة ٥ مليارات في شكل منح، مما يجعل الدين يصل إلى ١٦ مليارا.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٨٠)

وسيلغ الاقتراض وفقاً لبيانات الموازنة نحو ٣١٢ مليار جنيه عبارة عن مبلغ يساوي عجز الموازنة البالغ ١٩٧.٥ مليار جنيه، وسداد الديون ١١٤.٥ مليار جنيه. كما ستبلغ مدفوعات الفائدة نحو ١٨٢.١ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بنحو ١٣٨.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وقد تم تخفيض التصنيف الائتماني لمصر خلال عام واحد نحو ٧ مرات. كما ارتفعت تكلفة التأمين على الدين بواقع ٣٤ نقطة أساس إلى مستوى قياسي عند ٩٠٠ نقطة أساس رغم أن الوصول لمستوى ١٠٠٠ نقطة يشير إلى أن الدين عالي المخاطر وربما يتعثر سداده.

ورغم حصول مصر منذ شهر فبراير ٢٠١١ وحتى نهاية شهر مارس ٢٠١٣ على مساعدات اقتصادية تقدر بنحو ٩ مليارات دولار، لكن ظل احتياطي النقد الأجنبي عند مستويات متدنية وصلت في نهاية مايو ٢٠١٢ إلى ١٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٦ مليار دولار قبل الثورة.

وتشير الأرقام إلى أن الاحتياطي الأجنبي الفعلي لمصر يساوي صفراً بعد استبعاد القروض الأجنبية وقيمة الذهب، في حين تشير الإحصاءات إلى أن حجم الاحتياطي الأجنبي بلغ ٣٦.٥ مليار دولار خلال ديسمبر ٢٠١٠. وتسبب تراجع الاحتياطي في أن قفز الدين الخارجي بنسبة ٣٠% إلى ٤٤.٨ مليار دولار في مايو ٢٠١٣. وتفاقم الدين الداخلي إلى ١.٣ تريليون جنيه.

وقفز العجز الكلي للموازنة ليصل إلى ٢٠٤.٩ مليار جنيه أي ما يعادل ١١.٨% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٣٦.٥ مليار جنيه خلال ذات الفترة من العام السابق له. وانعكست المؤشرات الاقتصادية سلباً على النمو الاقتصادي.

ومن خلال بيانات الجداول عالية، نجد أن خدمة الدين الخارجي لمصر لا زالت في الحدود المقبولة، فهي في أعلي تقديراتها لم تتجاوز ١٩ مليار جنية مصري سنوياً، وكذلك نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي لازالت في الحدود الآمنة، فهي لم تتجاوز ٢٠% حسب تقديرات نهاية يونيو/ حزيران ٢٠٠٨.

والملاحظ أيضاً أنه في ظل تزايد قيمة الدين الخارجي لمصر من ٣١.٥ مليار دولار في يونيو/ حزيران ٢٠٠٨ ليصل إلي ٣٨.٨ مليار دولار في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢، إلا أن نسبته للنتائج المحلي الإجمالي في تناقص بسبب الارتفاع المستمر في قيمة النتائج المحلي الإجمالي.

ففي عام ٢٠٠٨ كانت نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي ٢٠.١%، وكانت قيمة الدين الخارجي ٣٣.٨ مليار دولار، بينما في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢ كانت قيمة الدين الخارجي ٣٨.٨ مليار دولار، بينما نسبته للنتائج المحلي الإجمالي لا تزيد عن ١٤%.

وإذا ما نظرنا إلي مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات السلعية، فإن خدمة الدين بحدود ٣ مليار دولار في أقصى تقديراتها، بينما الصادرات السلعية بحدود ٢٧ مليار دولار، أي أن نسبة خدمة الدين إلي إجمالي الصادرات السلعية، بحدود ١١% وهي نسبة مقبولة ولا تعبر عن وضع حرج في مجال الدين الخارجي لمصر.

والملاحظ إننا نجد أن مصر وعلى الرغم من مرورها بأزمة تمويلية خانقة بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، فأنها لم تتخلف عن أداء التزاماتها الخارجية، التي تؤديها في يونيو/ حزيران ويناير/ كانون الثاني من كل عام، وإن كانت

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٨٢)

التصنيفات الائتمانية لمصر تنحدر سلبياً، إلا أن أسباب الانحدار بهذه التقييمات السلبية ترجع إلي الأوضاع السياسية وليس الأوضاع الاقتصادية. أن المتابع لملف إدارة الدين العام بشكل عام في مصر، بمكونيه المحلي والخارجي، يجد أن إدارة الدين العام في مصر اعتمدت بعد توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في العام المالي ١٩٩١/١٩٩٢ على استبدال الزيادة في الدين المحلي بالزيادة في الدين الخارجي.

ففي الوقت الذي شهد فيه الدين العام الخارجي تراجعاً ملحوظاً، اتجهت الحكومة المصرية للزيادة في الدين المحلي، فبعد أن كان الدين المحلي بحدود ٩٧ مليار جنية مصري في يونيو/ حزيران ١٩٩١، وصل إلي ١.١ تريليون جنية مصري في يونيو/ حزيران ٢٠١٢، وإلي ١.٢ تريليون جنية مصري في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢.

واللافت للنظر أنه مع تفاقم حجم الدين المحلي لم تتبن الحكومات المصرية المتتالية منذ التسعينات وحتى الآن أية برامج للحد من الدين المحلي، أو وضعه بالحدود المتعارف عليها عالمياً ليكون الدين العام ككل دون نسبة الـ ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأدمنت الحكومات المصرية المتعاقبة العمل بآلية أذون وسندات الخزانة، فكانت تقوم باستهلاك السندات القديمة بسندات جديدة، دون البحث عن آليات جديدة لتمويل عجز الموازنة، أو ترشيد الإنفاق العام.

وترتب على سلوك الحكومة المعيب في إدارة الدين العام المحلي، أن زادت كذلك أعباء خدمة الدين العام لتصل إلي نحو ٢٥% من حجم الإنفاق بالموازنة العامة للدولة، كما أنها شجعت البنوك على عدم تمويل المشروعات

الإنتاجية والخدمية، واتجهت للاستثمار في الدين الحكومي، لارتفاع العائد عليه، أو بسبب انخفاض أو انعدام المخاطرة، لأن الدين الحكومي مضمون بنسبة ١٠٠%، فضلاً عن أن أبرز عيوب هذه السياسة أيضاً أن الحكومة أصبحت تنافس أو تزاحم القطاع الخاص في الائتمان من الجهاز المصرفي.

لا شك أن اعتماد أية دولة على الاقتراض الخارجي أو الداخلي لتمويل أنشطتها الاقتصادية، أو توفير احتياجات موازنتها السنوية، يعد من قبيل الخطر، وتحميل الأجيال القادمة بأعبائهم في غني عنها، ومن هنا يجب على الحكومة المصرية، أن تجعل الحصول على قرض صندوق النقد الدولي نهاية المطاف في مجال الاقتراض الخارجي، حيث سيصل حجم الدين الخارجي لنحو ٥٠ مليار دولار، بعد حصول مصر على قرض الصندوق.

ولا بد أن تتبنى مصر برامج حقيقية لمعالجة ملف الدين الداخلي، سواء بترشيد الإنفاق، أو بعمليات تمويل لمشروعاتها الاستثمارية بعيداً عن الموازنة العامة للدولة، وأن تعيد هيكلة الموازنة بشكل عام، وهيكله الأجور والدعم بشكل خاص.

وإذا ما افترضنا أن الدين الخارجي سيكون بحدود ٥٠ مليار دولار، فإنه سيمثل نسبة ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار الناتج المحلي الإجمالي بحدود ٢٨٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي هذه الحدود بكثير إذا ما استقرت الأوضاع السياسية والأمنية بمصر.

أن الهاجس الذي يدفع مصر للاقتراض من الخارج، هو انخفاض احتياطي النقد الأجنبي الذي وصل إلي نحو ١٣.٤ مليار دولار نهاية

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٨٤)

مارس ٢٠١٣، وكذلك الواردات البترولية التي تشهد تزايداً مستمراً منذ ثورة ٢٥ يناير.

### الدين العام وعجز الموازنة:

أن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلي الاستدانة بدين عام هو عجز الموازنة الذي يعني نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، وكلما زاد العجز واستمر كلما زاد الدين العام، والواقع في مصر يظهر أن الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز مستمر وتزايد في السنوات الأخيرة، بل إن الأمر السيء والوضع الخطر يظهر في وجود عجز جاري لأول مرة في تاريخ الموازنة العامة في مصر بدأ بـ٣.٧ مليار جنية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، ثم زاد ليصبح ١٠.١ مليار جنية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إذ يلاحظ من الإطلاع على الجداول رقم (٤،٣،٢) التي تتناول العجز بكافة صورته:

- إن العجز النقدي قد بلغ خلال العام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ حوالي ٦٨.٩ مليار جنيه، أي حوالي ٦.٩% من الناتج المحلي الإجمالي كما يقدر حجم العجز النقدي في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ بحوالي ٩٧.٨٧٢ مليار جنيه أي بنسبة ٨.١% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ حجم العجز النقدي ٢٠١١ - ٢٠١٢ ١٤٠.٩% مليار جنيه بنسبة ٩.٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

- كما يلاحظ ارتفاع نسبة تغطية الإيرادات والمصروفات في نهاية الفترة محل البحث وانخفاض نسبة العجز النقدي للإيرادات إلى نحو ٢٤.١% بعد أن كانت قد تجاوزت ٤٠% في الأعوام السابقة، ويعتبر ذلك

تحسناً ملحوظاً رغم استمرار وحوادث آثار الأزمة المالية العالمية، وفي العام ٢٠١٢/٢٠١١ لوحظ ارتفاع الإيرادات ٣٤٩.٦٤٧ وانخفاض المصروفات العامة في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إذ بلغت ٤٩٠.٥٩٠ عما كانت عليه في العام السابق إذ كانت ٤٩٤.٣٩٤ مليار جنيه.

- كما يلاحظ أنه رغم تزايد القيمة المطلقة للعجز النقدي في الموازنة العامة إلا أن نسبته للنتائج المحلي الإجمالي تأخذ اتجاهًا تنازليًا، وبصفة خاصة يلاحظ في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تحقق انخفاض كبير في النسبة والتي تقدر بحوالي ٥.٧% وذلك نتيجة للزيادة الواضحة في حجم الإيرادات، وقد يعزي ذلك إلى توجيهات الحكومة في إتباع سياسات مستمرة نحو ضبط عجز الموازنة. حتى وصلت في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ١١%.

#### زيادة الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي:

يُعدّ الجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي من أخطر المشكلات والسياسات التي تواجه صانعي السياسة المالية المصرية منذ سنوات بعيدة. والحقيقة أن هذا الميراث السيئ والثقيل لنظام الرئيس محمد حسني مبارك، قد بدأ بعد توليه الحكم في العام ١٩٨١، حيث كان حجم الدين الداخلي حوالي ١٤.٧ مليار جنيه، فتعاظم حجمه سنة بعد أخرى حتى بلغ في نهاية عهده حوالي ٨٨٨.٠ مليار جنيه، ثم ها هو في نهاية العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ يقارب ١٥٥٣.٠ مليار جنيه.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٨٦)

هذا الاستسهال في تمويل العجز والاستثمارات الحكومية من خلال التوسع في الاقتراض الداخلي، قد أضر ضرراً بالغاً بالهيكل المالي والاقتصادي للدولة المصرية من عدة زوايا واعتبارات أهمها:

الاعتبار الأول: أن زيادة حجم الدين الداخلي يؤدي مباشرة إلى زيادة الاعتمادات المالية المرصودة سنوياً لخدمة هذا الدين سواء في صورة فوائد أو أصل الدين، بحيث تؤثر سلباً وتقلص المخصصات المالية الموجهة لصالح التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والبيئية التي يطمح إليها المواطنون، خاصة ساكني الأحياء الشعبية بالمدن المصرية، أو بالقرى والريف<sup>(١)</sup>.

يكفي أن يُشار إلى أن المبالغ المرصودة لدفع فوائد الدين الداخلي والخارجي في الموازنة العامة الجديدة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ قد بلغت ١٨٢.٠ مليار جنيه، بزيادة حوالي ٤٤.٠ مليار جنيه على العام الماضي. ومن شأن استمرار هذه السياسة أنها تؤدي لا محالة إلى حافة إفلاس الدولة المصرية وعجزها في الأجل المنظور عن خدمة هذا الدين الضخم.

الاعتبار الثاني: أن زيادة اللجوء إلى هذه السياسة تؤدي إلى جذب

جزء كبير من المحافظ الائتمانية للبنوك المصرية والأجنبية، لتلبية طلبات الحكومة في الاقتراض بسعر فائدة كبير قد يصل أحياناً إلى ١٥% تقريباً في بعض السنوات، فيزيد العبء المالي على الموازنة العامة من ناحية، ويضعف

---

(١) أحمد عبد الرحيم رزق: (الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر)، مكتبة القدس-



القدرة التمويلية لهذه البنوك في توفير القروض والائتمان المطلوب لأصحاب المشروعات الاستثمارية، خصوصاً المشروعات المتوسطة والصغيرة والمشروعات الزراعية، والتي هي مناط عمل البنوك في كل دول العالم<sup>(١)</sup>.  
الاعتبار الثالث: أن معظم موارد الاقتراض الداخلي قد ذهبت لتمويل نفقات جارية، بأكثر من كونها بناء لأصول إنتاجية جديدة في المجتمع، مما يعمق التشوه في الهيكل الاقتصادي الكلي للدولة المصرية، حتى إن الجزء الذي ذهب لتمويل الاستثمارات الحكومية قد غلب عليه الاستثمار في مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والكباري ومحطات المياه والصرف الصحي ومحطات الكهرباء، التي أنفق عليها في عهد الرئيس محمد حسني مبارك حوالي ٤٢٠ مليار جنيه، واستفاد منها قطاع المقاولين وشركات المقاولات والتشييد، بكل ما صاحبه عادة من كثير من العمولات والرشى حملت على تكاليف المشروعات.

ووفقاً لموازنة حكومة الإخوان المسلمين الجديدة للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ فمن المقدر أن تقوم الحكومة بالنزول إلى سوق الاقتراض بحوالي ٣١١.٧ مليار جنيه، مقابل ٢٧٨.٣ مليار جنيه في العام الماضي، منها حوالي ٧٠.٠ مليار جنيه من أسواق الاقتراض الدولية (أي حوالي ١٠.٠ مليارات دولار).

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٣.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٨٨)

وبهذا فإن الدين المحلي الإجمالي سيصل في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٤ إلى حوالي ١٧٥٠.٠٠ مليار جنيه، علاوة على حوالي ٥٠.٠ مليار دولار دين خارجي، وهذه كارثة مالية إضافية.

#### استمرار تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة:

برغم تكرار البيان المالي الذي قدمه وزير المالية في عصر حكومة الإخوان إلى مجلس الشورى، على هدف العمل على خفض العجز في الموازنة العامة من ١٢.٠% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي (٢٠١٢/٢٠١٣) إلى ٩.٦% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجديد (٢٠١٣/٢٠١٤)، فإن الوقائع والإجراءات المتخذة تؤكد أن العجز في الموازنة سوف يزداد عن هذه النسبة المقدرة لعدة أسباب هي:

أن هناك إسرافاً ومبالغة شديدة من جانب واضعي الموازنة العامة تجاه إيرادات جديدة، مثلما هو الحال في زيادة إيرادات الضرائب على المهن غير التجارية (المهنيون كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم) من ٥٨١.٠ مليون جنيه في العام الماضي إلى ٢٠١٩ مليون جنيه في العام الجديد (٢٠١٣/٢٠١٤).

وكذلك إدراج ضريبة على الأرباح الرأسمالية Capital Gains Tax من ٩٨.٠ مليون جنيه فقط في العام الماضي إلى ٤٣٣٤.٠ مليون جنيه في العام المالي الجديد. وهي ما عادوا وتراجعوا عنها وألغوها بحجة عدم موائمة الظروف الراهنة لفرضها، وإن ظل المبلغ مدرجاً في مشروع الموازنة الجديد.

وكذلك المبالغة في تقديرات عوائد الإيجارات من ٣٤١.٠ ملايين جنيه في العام الماضي إلى ١٠.٢ مليار جنيه في الموازنة الجديدة دفعة واحدة بنسبة زيادة تصل إلى ١٩٩.٣% في عام واحد.

وكذلك مبالغته في تقدير الإيرادات الناجمة من ١٨٧.٨ مليون جنيه في العام الماضي إلى ٧.٧ مليار جنيه في الموازنة الجديدة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤، دون أن تكون هناك إجراءات واسعة النطاق تشريعية وتنظيمية، لإعادة النظر في وضع قطاع الثروة المعدنية ككل والمناجم والمحاجر خصوصاً، مثل إخراجه من بيت الطاعة لوزارة البترول أو إصدار قانون جديد بدلاً من القانون العتيق المنظم له منذ عام ١٩٥٦.

عموماً هناك الكثير من الأمثلة التي تؤكد المبالغة الشديدة في إيرادات متوقعة تكشف عن عدم خبرة وقدرة صانع السياسة المالية على فهم معطيات الواقع الفعلي، مع استمرار سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي لتلبية مطالب بعض الفئات الاجتماعية، ومن ثم فإننا نتوقع استمرار الزيادة الكبيرة في عجز الموازنة العامة للدولة لتصل بنهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى أكثر من ١٤.٠% وربما تتجاوز حاجز الـ ١٥.٠% من الناتج المحلي الإجمالي

## المبحث الثاني

### إدارة وبيدائل القرض العام في مصر

#### المطلب الأول

##### إدارة الدين العام:

يمكن تناوله على الوجه التالي:

أولاً- مظاهر سوء إدارة الدين العام في مصر:

تتمثل فيم يلي:

- (١) تزايد الدين العام من سنة إلى أخرى حسبما تم ذكره.
- (٢) استمرار تزايد عجز الموازنة العامة مما يعني استمرار أزمة الدين العام.
- (٣) ظهور عجز في الموازنة الجارية ينذر بالخطر.
- (٤) تزايد أعباء خدمة الدين.
- (٥) عدم استخدام بعض القروض مع تحمل الاقتصاد المصري بالفوائد.
- (٦) الإقراض بسعر فائدة مرتفع وإعادة إقراض نفس المبالغ بسعر فائدة منخفض كما هو حادث في السندات الدولارية.
- (٧) استمرار الحكومة في الاقتراض لسداد القروض السابقة وأعبائها دون أن يكون لديها تصور واضح عن كيفية الخروج من هذه الحلقة الخبيثة.

### ثانياً. الحلول التي تحاول بها الحكومة حل هذه الأزمة:

نظراً لاعتراف الحكومة بأن مشكلة الدين العام وصلت إلى مرحلة الأزمة الخطيرة، بدأت في اتخاذ عدة خطوات لعلاجها منها ما يلي<sup>(١)</sup>:

إعادة تصوير الموازنة العامة تحت مسمى "العمليات المالية الموحدة للحكومة" ضمت بموجبها إلى قائمة الموازنة العمليات المالية الخاصة بكل من بنك الاستثمار القومي وهيئة السلع التموينية وصناديق التأمين الاجتماعي وذلك باعتبار أن بنك الاستثمار القومي وما يحصل عليه من أموال صناديق التأمين الاجتماعي هو الدائن الأكبر للحكومة، وأن هيئة السلع التموينية تستحوذ على الدعم الحكومي لشراء السلع المدعومة، وهذا الإجراء الإداري فضلاً عن مخالفته للمادة الأولى من قانون الموازنة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ التي حددت نطاق الموازنة العامة للدولة بما لا يدخل هذه الجهات من الموازنة لأنها هيئات اقتصادية لا تشملها الموازنة، فإنه إجراء شكل حسابي اتخذ لإظهار خدمة الديون بأقل من حقيقتها.

(١) نقل تبعية بنك الاستثمار القومي إلى وزارة المالية بدلاً من وزارة التخطيط بالمخالفة لقانون بنك الاستثمار القومي، وهذا أيضاً إجراء شكلي لا يسدد الديون وإنما الغرض منه تخفيض الديون شكلياً بتبعية الدائن (بنك الاستثمار القومي) للمدين وهو وزارة المالية.

---

(١) د محمد عبد الحليم عمر، أدوات السياسة المالية، بحث مقدم في ندوة الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجمده، ٢٠٠٥، من ١٥-١٨، الإسكندرية.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٩٢)

(٢) إتباع نظام الموازنة بدلاً من نظام الرصيد التراكمي في إدارة التأمينات الاجتماعية، حيث يقوم نظام الرصيد التراكمي على استغلال هيئة التأمينات الاجتماعية وتحصيلها حصص الاشتراك في التأمين من العاملين وأصحاب الأعمال واستثمارها ثم دفع المعاشات من حصيلة الاشتراكات وعائد الاستثمار، ونظراً لأن المحصل يكون عادة أكبر من التأمينات والمعاشات المدفوعة، فإن الفائض يتراكم من سنة لأخرى حتى وصل الآن إلى حوالي ١٨٠ مليار جنيه يتم إقراض الجزء الأكبر منه للحكومة والهيئات العامة الاقتصادية بواسطة بنك الاستثمار ويدخل في إطار الدين العام، ولقد فكرت الحكومة في سبيل إدارتها للدين العام في التخلص من ديون هيئة التأمينات فطرحت فكرة نظام الموازنة السنوية الذي يقضي أولاً بإزالة ديون التأمينات من الدين العام على أن تظهر الاشتراكات المحصلة في جانب الموارد بالموازنة العامة للدولة مقابل أن تتعهد الحكومة بسداد المعاشات السنوية ويظهر ذلك ضمن النفقات العامة في الموازنة، وبذلك تحرم التأمينات من فوائدها على الرصيد التراكمي الذي كان يمثل دخلاً لمساندة الاشتراكات في دفع المعاشات، ونظراً لأن نظام الموازنة فشل في الدول التي طبقته وأنه لاقى معارضة كبيرة من الرأي العام فلقد توقفت الحكومة عن الحديث عنه رغم تشكيلها لجائناً على مستوى كبير لدراسته.

(٣) أخيراً بدأت الحكومة في سبيل التخلص من ديون التأمينات بطرح مشروع لبيع بعض شركات القطاع العام إلى هيئة التأمينات مقابل ديونها وما زال هذا الحل تحت الدراسة، ولكن توجد ملاحظات عليها من أهمها مايلي:

- إذا كانت أموال التأمينات في المنظور العام تحت يد الحكومة وشركات القطاع العام شركات حكومية فإن الأمر لا يمثل أكثر من نقل ملكية شيء إلى نفس المشرف عليه.

- إذا كانت الحكومة في برنامج الخصخصة قد باعت حوالي ٥٠% من شركات القطاع العام بحوالي ١٦ مليار جنيه، وأن الشركات الباقية أغلبها شركات خاسرة وتعاني من خلل في هيكلها التمويلية وأن ديون هيئة التأمينات على الحكومة تبلغ حوالي ١٣٠ مليار جنيه، فهل تكفي الشركات الخمس المقترح بيعها لسداد هذا الدين؟

- إن استثمارات أموال التأمينات بعائد ثابت حوالي ٩% تمثل دخلاً مضموناً لها وأخذ هذه الشركات مكانها وهي شركات خاسرة، وحتى إن كانت تحقق ربحاً فإن الربح متقلب ونسبته أقل من نسبة الفائدة التي تحصل عليها التأمينات حالياً مما يعرضها للمخاطر.

بعد استقراء طرق علاج العجز لوحظ تباين آراء علماء الاقتصاد

حول طرق علاج عجز الموازنة العامة وأن هناك أربعة طرق لعلاج العجز وهي:

١- الاقتراض الحكومي من القطاعات الأخرى في الاقتصاد من

خلال اصدار السندات **Bonds** وهذه الطريقة هي أقل طرق التمويل خطورة بالمقارنة بالاقتراض الطويل الأجل و الإصدار النقدي، حيث يكون أقل خطراً بالنسبة للمقرض في حالة إقراضه قروضاً طويلة الأجل . وقد بدأت الحكومة في السنوات الأخيرة في إصدار السندات القابلة لإعادة البيع

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٩٤)

من جانب حاملها وهذا يعني أن من يقرض دولة معينة يمكنه أن يعيد بيع ما اشتراه من سندات لغيره، وإصدار السندات يترتب عليه انخفاض فوائد الديون بالنسبة للدولة المقترضة ومن الأمثلة على ذلك السندات البريطانية وأذون الخزانة الأمريكية.

٢- بيع السندات للبنك المركزي أو طبع النقود ومشكلة هذه الطريقة ما يترتب عليها من التضخم عند إنفاق الحكومة لهذه النقود وتتضاعف احتمالات التضخم مع ارتفاع أو زيادة درجة التوظيف.

٣- الاقتراض من السوق الدولية وذلك من خلال بيع البنك المركزي للسندات الحكومية في السوق الدولية. ومشكلة هذه الطريقة ما يترتب عليها من زيادة تفاقم مشكلة الديون الخارجية.

٤- بيع الأصول الحكومية في الخارج أو جزء منها، وميزة هذه الطريقة هي أنها لا تؤثر سلباً داخلياً ولكن عيبها انخفاض الإيرادات التي كانت تدرها هذه الأصول قبل بيعها، واتبعت هذه الطريقة الكويت بعد حرب الخليج، كما اتبعتها استراليا التي باعت لعلاج العجز. **وتتركز سياسات علاج العجز في الآتي:-**

١- زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق العام، وهنا تزيد الضرائب إما بشكل عام أو تزيد على فئات معينة (مثل أصحاب الدخل المرتفعة أو أرباب الأعمال) دون الأخرى، أما تقليل الإنفاق فيكون إما من خلال تقليل نفقات كل الهيئات والمؤسسات الحكومية بنفس النسبة أو تقليل موازنة بعض الهيئات بنسبة أكبر من غيرها. والاختيار بين زيادة الضرائب أو تقليل النفقات قرار حكومي تحكمه اعتبارات عديدة سياسية واجتماعية ودرجة قبول المجتمع



لكل سياسة. وهناك سياسة أو إجراء قاسي يجمع بين تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب ينادي به بعض الاقتصاديين الأمريكيين وتسمى **deficit hawk** من خلال الحرص على توازن الموازنة بقله النفقات العامة وزيادة الضرائب.

٢- الإصلاح الضريبي والذي يتضمن تغيير معدلات الضرائب وتقليل التهرب الضريبي مع السماح بتخفيضات للمولين لتحفيزهم على السداد. وهذا ما انتهجته مصلحة الضرائب المصرية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م.

٣- العمل على تخفيض خدمة الديون من خلال الاقتراض لتمويل خدمة الدين بأسعار أقل أي أن القرض الجديد يكون بفائدة أقل وهذا يمكن من عدم تخفيض الإنفاق العام.

**بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من السياسات للولايات المتحدة لعلاج**

**العجز منها:**

▪ تشجيع النمو والتشغيل و التي تؤدي إلى زيادة الضرائب وتقليل البطالة ومن ثم مدفوعات الضمان و الإنفاق العام وتسمى سياسة

**Win-Win policy**.

▪ تقليل العجز من خلال تحقيق كسب لفئة وتحميل فئة مثل تقليل مزايا المحالين للتقاعد لصالح الأجيال القادمة .

▪ تجنب أو تقليل الزيادة في الإنفاق العام في المستقبل خاصة في بنود الاتفاق الرئيسية (التأمين الصحي، التأمين الاجتماعي، الدفاع).

▪ زيادة الإنفاق على الأوجه التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة قدرة المنتج الأمريكي على المنافسة، ومن ثم تحقيق تيار من الإيرادات

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٧٩٦)

في المستقبل يقلل العجز مثل الإنفاق على التعليم والبحث العلمي و البنية الأساسية.

■ التأكد على تبسيط الإجراءات التي تؤثر سلباً على القرار الاستثماري .

■ القيام بإجراء إصلاحات في الموازنة. بالتحول التدريجي لموازنة البرامج والأداء.<sup>(١)</sup>

أن عجز الموازنة العامة في مصر هو عجز هيكلية مزمن، تحاول الحكومة تمويله بعدة مصادر مختلفة سواء كانت محلية أو خارجية، ورغم الاعتراف بأن علاج العجز ليس بالأمر الهين، إلا أنه يحتاج ببساطة شديدة إلي تحديد المستوي الذي يصبح عنده الاقتصاد قادراً علي النمو دون مشكلات تضخمية، فالعلاج لا يستهدف القضاء علي العجز تماماً، بل على الأقل الوصول به إلي مستويات مقبولة مجتمعياً تحقيقاً لاعتبارات العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

**إذا ما هو الحل؟!**

**إن الحل لمواجهة أزمة الدين يجب أن يتركز أولاً: حول علاج أسبابه وهي:**  
العجز في الموازنة العامة للدولة: وذلك ليس بتقليل النفقات وإنما بترشيدها والتوقف فوراً عن الإنفاق الترفي المتمثل بالدرجة الأولى في الإنفاق على السيارات الفاخرة وتغيير الأثاث والمفروشات في الوزارات والإعلانات الحكومية خاصة التي تدخل في نطاق النفاق الاجتماعي وإدارة المخزون

---

(١) د خليل خليل، دراسات في المالية العامة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة

الحكومي إدارة رشيدة، وتقليل إقامة الاحتفالات والإنفاق على السفريات والمؤتمرات، والأمر يطول جداً في هذا الصدد، ثم تنشيط تحصيل الإيرادات الحكومية خاصة من الضرائب المستحقة على أصحاب الدخل العالية والأثرياء.

العجز في الهيئات العامة الاقتصادية التي خرجت عن طبيعتها في أنها يجب أن تمول أنشطتها من مواردها وتحقق فائضاً وهذا ما لم يحدث رغم أنها تمارس أنشطة يمارسها القطاع الخاص ويحقق عائداً مرتفعاً، فعلى سبيل المثال كيف يحقق اتحاد الإذاعة والتلفزيون عجزاً وهناك المئات من محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة التي تحقق أرباحاً؟! ثم كيف تحقق هيئة السكك الحديدية عجزاً بلغ حوالي ١.٩ مليار جنيه.

وكذا هيئة النقل العام بالقاهرة رغم وجود شركات نقل قطاع خاص تعمل في نفس المجال تحقق فائضاً؟!.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الهيئات العامة الاقتصادية تباع خدماتها للمواطنين بأسعار كبيرة تعادل أسعار السوق.

## المطلب الثاني بدائل القروض الخارجية

### تمهيد :-

إن البحث عن بدائل لتمويل عملية التنمية بعيدا عن القروض يحقق من جهة أولى تخفيف العبء عن الموازنة العامة، فيقلص من اللجوء إلى القروض الخارجية، أو اقتراض الأموال من البنك المركزي. التمويل بالعجز ويحقق من جهة ثانية مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص في تمويل عملية التنمية في مصر حيث ينبغي على الحكومة المصرية مايلي:-

١- أنه يجب على الحكومة أن تعيد هيكلة الدعم الموجه للمواطنين والبالغ ٢١٦.٤ مليار جنيه لضمان وصوله لمستحقيه حيث يتساوى الدبلوماسي والبائع المتجول في الحصول على الدعم، ووصول الدعم لمستحقيه من شأنه أن يوفر مليارات الجنيهات لميزانية الدولة يمكن استخدامها في أوجه إنفاق أخرى.

والبديل الثاني يتعلق بضم أرصدة الحسابات والصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة والتي وصلت صافي أرصدها بعد الإنفاق حتى نهاية يونية ٢٠١٢ ما يقرب من ٣٤ مليار جنيه..

٢- ومن البدائل ضرورة توفير صيغة مختلفة لشراء السلع الأساسية كإقناع الدول بقبول نظام مبادلة السلع بدلا من الدفع النقدي بالعملة الصعبة، وإيقاف إهدار المال العام في قطاع البترول وإيرادات قناة السويس و تعديل أسعار تصدير الغاز إلى إسرائيل والأردن بما يوفر ما بين ٩

و ١٠ مليارات دولار سنويا وهو ما يوازي الفجوة الموجودة بالموازنة العامة للدولة.

### أولاً: الصكوك الإسلامية كبديل للقروض الخارجية:

في سياق تجارب بعض الدول في التعامل مع الصكوك الإسلامية لوحظ وجود عدة دول في منطقته الشرق الأوسط وإفريقيا تتجه لاصدار صكوك إسلاميه"، اعتقاداً أن مشروع قانون الصكوك الإسلامية سوف يحقق نجاحاً كبيراً وسيُحافظ على الأمن القومي خاصة بعد استبعاد المرافق العامة، " أن إقرار الصكوك الإسلامية وتطبيقها في مصر يحل العديد من المشكلات الاقتصادية المتأزمة في الوطن منذ فترة، كما أن قرار استبعاد المرافق العامة من ضمانات الصكوك متوقفاً وضرورياً، لضمان الحفاظ علي الأمن القومي المصري، أن العمل بالصكوك الإسلامية سوف يحد من الأزمة المالية الطاحنة، ولكنها تحتاج إلى وجود مشروعات حقيقية تحقق الأرباح لمُشتري هذه الصكوك، لتطمأنهم على مُستقبل أفضل.

مع ضرورة وضع ضوابط وقوانين تغلق كل الثغرات أمام من يريد استغلال هذا المشروع في احتكارات أو الإضرار بالاقتصاد المصري، أن هناك دولاً تعمل بنظام الصكوك؛ منها ماليزيا، والسعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، أن الصكوك الإسلامية أثبتت جدارتها في تحقيق السيولة المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، مُعتبراً أنها آلية مالية للتنمية تتوافق مع أحكام الشريعة، وتم تطبيقها بنجاح في العديد من الدول مثل ماليزيا وتركيا وفرنسا وإنجلترا، كما حققت الصكوك الإسلامية نجاحاً كبيراً في

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٠٠)

العديد من الدول العربية مثل البحرين والإمارات، حيث أصدرت دبي خلال السنوات الخمس الأخيرة ما يقرب من ٢٠٠ مليار دولار في السوق الإسلامية والتي أصبحت السوق الواعدة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

يرى البعض أنه في الوقت الذي يتسابق فيه العالم للحصول على أكبر حصة من رؤوس الأموال والتمويل الإسلامي بتطوير آليات العمل المصرفي لتصبح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. أنه مازالت هذه الآليات يشوبها العجز والتقصير في العديد من البنوك والمؤسسات المصرفية المصرية، لأسباب عدة منها ضعف الخبرة من جانب العاملين بهذه المؤسسات بآليات التمويل الإسلامي، وعدم وجود تشريعات تنظم العمل بهذه الآلية<sup>(١)</sup>.

وبعد أن رفض مجمع البحوث الإسلامية الفكرة بدأ تشكيل لجنة من المشايخ ودار الإفتاء وكان هناك مؤامرة للوقعة بين الأزهر الشريف ودار الإفتاء، وهذا سلوك لا يليق مما جعل فضيلة الإمام الأكبر د. أحمد الطيب يؤكد رفضه الكامل لهذا المشروع الذي يهدد أصول الدولة وممتلكات الشعب ورغم هذا بدأ الحديث مرة أخرى عن إصدار الصكوك بدون صفتها الإسلامية.

ويرى الباحث أن طرح قضية "الصكوك الإسلامية" بين القبول والرفض وعرض الإيجابيات والسلبيات، ينبغي وضع الأمور برمتها في موازين الدراسة العادلة للوصول بالنتائج التي تخرج بلادنا من عنق الزجاجة

---

(١) شبرا محمد عمر: "الإسلام والتحدي الاقتصادي نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي،

وترفع من درجات المستوى الاقتصادي محلياً ودولياً، بعيداً عن الخلط بين الدين والسياسة في أشياء ينبغي أن تترك للمتخصصين من الخبراء في شئون الاقتصاد والإستثمار والإدارة، بعيداً عن العبث أو التحايل علي مدخرات المواطنين وعليه اتعرض وبإيجاز لتعريف الصكوك وأهميتها وخصائصها وأنواعها وطرق إدراتها وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: تعريف الصكوك:

تعتبر الصكوك الإسلامية هي البديل الإسلامي للسندات في النظام الرأسمالي وهي تصدر مقابل أصول غالباً ما تكون عقارية أو أصول أوراق مالية ذات عائد والصكوك تكون على مدي متوسط أو طويل الأجل (خمسة سنوات)<sup>(١)</sup>.

تعرف الصكوك الإسلامية بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً في ملكية أو نشاط استثماري وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وخلق باب الاكتتاب واستخدامها فيما أصدرت من أجله.

ويقصد بالصكوك الإسلامية أيضاً: تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول.

---

(١) أبو بكر، صفية أحمد، 2009 الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول من 31 مايو، 3 يونيو، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٠٢)

### ثانياً: أهمية الصكوك<sup>(١)</sup>:

لقد ازدادت أهمية إصدار الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من

العوامل منها:

١- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك

الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.

٢- تلبية الصكوك احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية

والتنموية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

٣- تساعد الصكوك في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات

ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.

٤- الصكوك أداة تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في

السوق لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

٥- المساهمة في جمع رأسمال لتمويل إنشاء مشروع استثماري من

خلال تعبئة موارده من المستثمرين وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف

---

(١) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، - 2003 التمويل بالعجز: شرعيته وبدائله من منظور

إسلامي، ص ٩٧ - مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي،

السعودية، المجلد 15،



صينغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع.

٦- تسهم في الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم موجه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

٧- تعمل الصكوك على تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحافظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا.

٨- تتميز الصكوك وخصوصا صكوك الأعيان المؤجرة بأنها أداة تمويل خارج الميزانية حيث إن ملكية الأعيان المؤجرة المصككة، والموعدو بتمليكها في نهاية مدة الصكوك مملوكة لحملة الصكوك طوال مدة التصكيك، والواجب في ذمة الشركة الممولة بالصكوك إنما هو دفع الأجرة لحملة الصكوك فحسب وهي نفقة إيرادية، وذلك على العكس في حال اقتراض تلك الجهة لتمويل شراء بعض الأصول مما يؤدي إلى زيادة في قائمة المطلوبات لكونها نفقة رأسمالية، كما أن لذلك مزايا أخرى فيما يتعلق بالموجودات الزكوية للشركة والضرائب وغير ذلك.

٩- التمويل بالصكوك لا يؤثر في الحد الائتماني للشركة في البنوك، حيث إن كثيرا من الشركات العملاقة تكون قد استوفت حدها الائتماني لدى كثير من البنوك المحلية، بل والإقليمية، مما يجعل مهمة الحصول على

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٠٤)

تمويل من الصعوبة بمكان، وعليه فإن حصول الشركة على تمويل عبر الصكوك يفتح لها أبواباً ائتمانية جديدة.

### ثالثاً: خصائص الصكوك الإسلامية:

١- تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة:

إن مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاعتماد بشكل أساسي على الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي للملكها حصة من الربح وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الإسمية وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد فحملة هذه الصكوك يشاركون في أرباحها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون أيضاً الخسائر بنسبة ما يملكه كل منهم.

٢- تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية.

٣- تصدر وتتداول وفقاً للشروط والضوابط الشرعية حيث تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية، كالمشاركات والمضاربات وغيرها، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها.

٤- يتحمل حامل الصك الأعباء والتبعات المترتبة على ملكيته

للأصول الممثل بالـصك سواء كانت مصاريف إستثمارية أو هبوط في القيمة

٥- يتنافى الضمان مع كل من المضاربة أو الوكالة أو الشراكة، فهي

الصيغ التي تدار بها السندات التقليدية التي يطبق فيها مبدأ الضمان، فلا يتحمل المصدر الخسارة.

**رابعاً: أنواع الصكوك الإسلامية<sup>(١)</sup>:**

**صكوك المضاربة:**

هي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة

بإدارة العمل على أساس المضاربة فتمثل عامل المضاربة (المستثمر) ويتمثل

مالكو الصكوك أصحاب رأس المال، وتأخذ صكوك المضاربة العديد من

الصور كصكوك المضاربة المطلقة، وصكوك المضاربة المقيدة، وصكوك

المضاربة المستردة بالتدرج، وصكوك المضاربة القابلة للتحويل.

المصدر لتلك الصكوك هو المضارب والمكتتبون فيها هم أصحاب

المال وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة ويملك حملة الصكوك

موجودات المضاربة والحصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون

الخسارة إن وقعت.

ويجوز تداول صكوك المضاربة بعد غلق باب الاكتتاب وتخصيص

الصكوك وبدء النشاط في الأعيان والمنافع أما قبل بدء النشاط فتراعى ضوابط

---

(١) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، التمويل بالعجز: شرعيته وبدائله من منظور إسلامي،

مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، السعودية، المجلد 15، ص ١٠٤.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٠٦)

التصرف في النقود، وفي حال بيع الموجودات بثمن مؤجل فتراعي ضوابط بيع الدين.

#### أنواع صكوك المضاربة:

أ- صكوك المضاربة الصناعية: وهي تشمل جميع الحالات التي يكون فيها عمل المنشأة صناعياً، حيث تشتري مثلاً برأس مال المضاربة أقمشة وتفصلها قمصانا أو أثوابا، وعليه فإن المنشأة الصناعية تستطيع أن تطرح صكوك مضاربة للإكتتاب على أساس أنها تشتري المواد الخام وتجهز الإنتاج لموسم الحج مثلاً في السعوديه، أو للتصدير إلى السوق الأوروبية، ويتم إعلان تحقيق الأرباح، ونسبة التوزيع، وسائر الشروط المقبولة شرعاً.

ب- صكوك المضاربة التجارية: وهي تشمل جميع الحالات التي ترغب فيها المنشأة بالتجارة في السلع الجاهزة الصنع، حيث تشمل هذه التجارة سائر عمليات الشراء بقصد البيع حسبما هو معروف في الفقه الإسلامي، والصك الصادر يمثل حصه في مجموع الموجودات التي تدخل فيها السلع المشتراه.

ج- صكوك المضاربة العقارية: وهي تشمل جميع الحالات التي يكون فيها عمل المنشأة عقارياً، أي تقوم على شراء الأراضي وتطويرها أو إنشاء الأبنية السكنية، والمجمعات الصناعية والأسواق التجارية، وبالتالي فإن المنشآت العقارية يمكن لها أن تصدر صكوك عقاريه ليكون رأس المال اللازم لشراء الأراضي وتطويرها، وبنائها، ومن ثم بيعها.

د- صكوك المضاربة الزراعية: وهي تشمل جميع الحالات التي يكون فيها عمل المنشأة زراعياً سواء عن طريق إكتراء الأراضي بأجر معلوم أو

بحصنة من الزرع حسب الضوابط الفقهية للمزارعة أو المساقاة أو المغارسة، فالصكوك الصادرة تؤمن رأس المال اللازم لشراء البذور وإعداد الأرض وتسميد الزرع وحصاد المنتجات وتصنيفها وإعدادها للتسويق المنظم والمدروس.

### صكوك المشاركة:

وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركات لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار.

ولصكوك المشاركة العديد من الأنواع كصكوك المشاركة المستمرة والمؤقتة وصكوك المشاركة في مشروع معين والإدارة لمصدرها وصكوك المشاركة في مشروع معين تكون الإدارة لجهة أخرى.

المصدر لهذه الصكوك هو طالب المشاركة معه في مشروع معين والمكتتبون هم الشركات في عقد المشاركة، وحصيلة الاكتتاب هي حصنة المكتتبين في رأسمال المشاركة، ويملك حملة الصكوك موجودات الشركة برمجها وخسارتها، كما تتحدد آجال صكوك المشاركة بالمدة المحددة للمشروع محل عقد المشاركة، ويستحق حملة صكوك المشاركة حصنة من أرباحها بنسبة ما يملكون من صكوك، وتوزع الخسارة عليهم بنسبة مساهمتهم.

أصكوك المشاركة المستمرة: وهي تشمل حالات إصدار صكوك مشاركة لتمويل شراء عقار مثلا تديره جهة متخصصة، وذلك بهدف تحقيق عائد يتم توزيعه على المالكين بنسبة ما يملكه كل منهم في رأسمال المشاركة.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٠٨)

**بـصكوك المشاركة المتناقصة:** وهي تشمل حالات من الصكوك تصدر

لإنشاء مشروع محدد يمكن فرز إيراداتها ومصاريها، وذلك على أساس أن تبدأ المشاركة بنسبة ٥% مثلا من جانب المنشأة، و٩٥% من جانب حملة الصكوك. وتكون الأرباح بالحصصة الشائعة لكل طرف، ولكن المنشأة المصدره تختار أن لا تقبض نصيبها من الأرباح، وإنما تجمده في حساب مخصص لإطفاء الصكوك الصادره لذلك المشروع، وتعد هذه الأداة نموذجاً مثاليا لإعمار الممتلكات الوقفية.

**صكوك المراجعة:**

هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة ما وتصبح هذه السلعة مملوكة لحملة الصكوك، والهدف من إصدار صكوك المراجعة هو تمويل عقد بيع بضاعة معينة كالمعدات والأجهزة فتقوم المؤسسة المالية بتوقيعه مع المشتري نيابة عن حملة الصكوك وتستخدم المؤسسات المالية حصيلة الصكوك في تملك البضاعة وقبضها قبل بيعها.

والمصدر لصكوك المراجعة هو البائع لبضاعة المراجعة والمكتتبون فيها هم المشترين لهذه البضاعة وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة ويملك حملة الصكوك سلعة المراجعة بمجرد شراء شركة الصكوك لهذه السلعة مراجعة وهم بذلك يستحقون ثمن بيعها، ويجب أن تكون بضاعة المراجعة في ملك وحياسة مدير الإصدار، بصفته وكيلا عن حملة الصكوك من تاريخ شرائها وقبضها من بائعها الأول وحتى تاريخ تسليمها لمشتريها مراجعة يكون ربح حملة الصكوك هو الفرق بين ثمن شراء بضاعة المراجعة ودفع مصروفاتها نقدا وثمر بيعها للمشتري مراجعة على أقساط مؤجلة، ويجوز تداول صكوك

المراجعة بعد غلق باب الاكتتاب وشراء البضاعة وحتى تاريخ تسليمها للمشتري مقابل ثمن مؤجل أو يدفع على أقسام ويخضع لقيود التصرف في الديون بعد تسليم البضاعة للمشتري وحتى قبض الثمن المؤجل وتصفية العملية.

#### **صكوك الاستصناع:**

هي صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمننا لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمان البيع.

فالمصدر لصكوك الاستصناع هو البائع والمكتتبون فيها هم المشترون للعين المراد بيعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المشروع ويملك حملة الصكوك ما يتم صنعه ويستحقون ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد وتتحدد آجال صكوك الاستصناع بالمدة اللازمة لتصنيع العين المبيعة استصناعا وقبض الثمن وتوزيعه على حملة الصكوك.

#### **صكوك السلم:**

تمثل ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع، وتعتبر صكوك السلم أداة متميزة لجذب الموارد المالية للحكومات

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨١٠)

والشركات والأفراد الذين يعملون في إنتاج زراعي أو صناعي أو تجاري، فمن ثمن بيع بضاعة آجلة يستطيع المنتج أن يمول عمليات الإنتاج.

#### **صكوك الإجارة:**

تعرف على أنهى عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدر دخلا والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية.

وتعتبر صكوك الإجارة صكوك ملكية شائعة في أعيان مؤجرة مملوكة للملكي الصكوك، ويتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم وهي قابلة للتداول وتقدر قيمتها حسب قيمتها السوقية كما تمثل صكوك الإجارة حصة مشاعة في ملكية أصول متاحة للاستثمار وهي أشهر أنواع الصكوك انتشارا، وتتميز صكوك الإجارة بصلاحياتها للوسائط المالية لتمويل العديد من المشروعات كما تتمتع بمرونة على مستوى الإصدار أو على مستوى التداول وتوفر للمؤجر إيرادا ثابتا وشبه مستقر.

**أصكوك الأعيان المؤجرة:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو موعود بإستئجارها أو وسيط مالي ينوب عنه لغرض بيعها، وإستيفاء ثمنها من حصيلة الإكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.

**بصكوك إجارة المنافع:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة لغرض تأجير تلك العين أو إعادة تأجيرها وإستيفاء



أجرتها من حصيلة الإكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

**تصكوك إجارة الخدمات:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لغرض تقديم الخدمة من مصدر معين (كمنفعة التعليم من جامعة أو معهد) وإستيفاء الأجرة من حصيلة الإكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك

### **صكوك المزارعة:**

وتحمل هذه الصكوك قيما متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل التكاليف الزراعية بموجب عقد المزارعة ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المذكور في العقد.

المصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض مالکها أو مالك منافعها والمكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة.

وقد يكون المصدر هو (المزارع) صاحب العمل والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين اشترت الأرض بحصيلة اکتتابهم) ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه .

### **صكوك المساقاة:**

وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد، وصكوك

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨١٢)

المساقاة يصدرها مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل عمليات السقي والرعاية ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة.

المصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض مالكها أو مالك منافعها التي فيها الشجر، والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر، وقد يكون المصدر هو المساقى صاحب العمل والمكتتبون هم أصحاب الأرض المستثمرون الذي سقيت الأراضي بحصيلة اكتتابهم ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار.

#### **صكوك أهلية:**

وهي صكوك تصدرها هيئة الأوقاف بناءً على رغبة الواقف لصالح أهله وذريته، حيث تمثل هذه الصكوك عملاً من أعمال البر الاجتماعية، لأنها تهدف إلى رعاية الأهل والذرية، وأيضاً له أثر في الحفاظ على رأس المال والإبقاء على الأموال المتراكمة في أوعية استثمارية تحافظ على أصولها وتؤكد على عدم إفناءها بالإستهلاك أو الإلتلاف، مما يحافظ على ثروات الأمة وأصولها الإنتاجية.

#### **صكوك خيرية:**

وهي صكوك تصدرها هيئة الأوقاف بناءً على رغبة الواقف، وتستخدم حصيلتها في الإنفاق على وجوه الخير، ولاتعود بعائد مادي، وإنما طمعاً بأجر عظيم عند الله، مثل الوقف على المساجد أو المدارس أو الفقراء أو المساكين.

### صكوك القرض الحسن:

وهي صكوك تصدر من أى جهة كانت، وتستخدم حصيلتها في الإنفاق على وجوه الخير، ولا تعود بعائد مادي، إنما تعود على حامله بأجر عظيم في الحياة الآخرة، وهنا يمكن أن نشير إلى أن يمكن لأى حكومة أن تستفيد من هذه الصكوك في دعم عجز الموازنه العامة خاصة إذا كانت تحتاج إلى سيولة نقدية لتغطية رواتب العاملين في الدولة مثلاً يتم طرح صكوك قرض حسن للإكتتاب العام لمدة سنة فقط، فيتم الإقبال عليه من الجمهور أو الإيعاز للمصارف العاملة في الدولة من قبل البنك المركزي لشراء هذه الصكوك من خلال إستخدام الأموال الموجودة في حساباتها الجارية المودعة لديها كأمانة من قبل المواطنين، حيث لا تدفع هذه المصارف عليها أى عائد للمودعين، وذلك من زاوية إنتمائها في مساهمتها في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

### خامساً: طرق إدارة الصكوك:

**إدارة الصكوك على أساس عقد المضاربة:** تقوم الجهة المصدرة للصكوك بدور المضارب، وتصدر هذه الجهة نشرة إصدار تحدد مسار الاستثمار من حيث مجاله وكيفيته والنظام واللوائح والأرباح صكاً لحامله أو صكوكاً اسمية. وان كان المضارب وكيلاً عن أصحاب المال فله حصته المحدودة في نشرة الإصدار. ويباح للوكيل شراء الصكوك فيكون شريكاً، على أن يتم هذا الشراء بعقد آخر منفصل تماماً عن العقد الأول. ويجوز أن يعطى المضارب نسبة من الربح.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨١٤)

**إدارة الصكوك على أساس عقد الوكالة:** تعد الجهة المصدرة للصكوك وكيلاً عن أصحاب المال الموكّل) بأجر معلوم محدد في نشرة الإصدار، أو بنسبة معلومة من رأس المال، ويستحق الوكيل الأجرة سواء تحققت الأرباح أم لا.

**إدارة الصكوك على أساس المشاركة:** تعد الجهة المصدرة للصكوك شريكاً، وللشركاء حق التدخل في الإدارة بالاطلاع على الميزانيات، وإجازتها، واختيار مراجع الحسابات الخارجي، وإجازة التقرير السنوي النهائي، وتحديد مسار الاستثمار، والاطلاع على السجلات.

ومن الجدير ذكره أن أحد أهداف المصارف الإسلامية يتمثل في "جذب الأموال المدخرة المعطلة عن العمل من أيدي الناس وتجميعها، وتوجيهها إلى العمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة الإسلامية وإن اتبع هذا البديل في السودان أدى إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة في الدولة، وتحويل هذا العجز إلى فائض، كما أدى إلى امتصاص السيولة الزائدة لدى الجهات الممولة. إن التجارب العملية لإصدارات الصكوك الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، تؤكد قدرتها على تمويل المشروعات التنموية الكبرى، مثل: مشروعات الطاقة والبتروال والغاز الطبيعي، ومشروعات التشييد والإعمار العقاري الكبرى، مثلاً: لجأت دولة قطر ودولة الكويت إلي الصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات الطاقة ولا نعتقد أن لهذا البديل أية مساوئ.

### إصدار سندات الأعيان المؤجرة:

تسمى سندات الأعيان المؤجرة "سندات أو صكوك الإجارة"، وهي أحد أنواع الصكوك الإسلامية، وهي قابلة للتداول في السوق المالي لأنها سندات بضمانة أصل حقيقي. يمكن للحكومة اللجوء إلى المصرف ليشتري الآلات والعقارات، وتأجيرها للحكومة مقابل إصدار سندات ملكية الأعيان المؤجرة. كما يمكن لوزارة المالية أو المصرف المركزي إنشاء قسم متخصص للإجارة، يتولى مهمة إصدار هذه السندات وبيعها للجمهور، ثم يتولى مهمة شراء الآلات أو العقار نيابة عن أصحاب السندات ويؤجرها للحكومة، دون الحاجة إلى الوسيط المالي نعتقد أن هذا البديل يتمتع بالعديد من الميزات لعل أهمها: يمكن اللجوء لهذا البديل في حالة تمويل شراء الآلات والمعدات والتجهيزات الباهظة الثمن (مثل:

الطائرات والقطارات، وتوسيع المشروعات الحكومية القائمة، واستبدال الآلات المتقادمة، والحاجة إلى شراء التقنيات الإنتاجية الحديثة باهظة الثمن. يسمح هذا البديل أن يحصل أصحاب السندات على عائد ثابت، ذي مخاطرة أقل من البدائل لأخرى.

### سادساً: مخاطر الصكوك الإسلامية:

على الرغم من كل ما ذكرناه من مميزات للصكوك الإسلامية إلا أنه يوجد حولها مخاطر، وذلك لأنها تمثل موجودات تحتوى على خليط من النقود والديون والأعيان والمنافع، أو بعض هذه المكونات منفردة، ونظرا لآليات إصدارها القائمة على صيغ التمويل الإسلامية، فإنها تتعرض للمخاطر التي تتعرض لها المشروعات الاستثمارية الإسلامية، ومن خلال النظر إلى مصادر

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨١٦)

المخاطر بصفة عامة نجد أن الصكوك الإسلامية تتعرض للعديد من المخاطر الكلية، والتي يتمثل مصدرها الأساسي فيما يلي:

١- نقص الشفافية في بعض الإصدارات، وهو ما دعا العديد من مؤسسات الإصدار إلى الحصول على تقييم ائتماني من مؤسسات التقييم العالمية وذلك لتقليل المخاطر والخوف للاكتتاب في بعض الإصدارات.

٢- عدم وجود سوق ثانوية، وهو ما يجعل تداول هذه الصكوك بين مجموعة محدودة من المؤسسات المالية وبعض الشركات والأفراد، وهناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى عدم وجود سوق ثانوية لهذه الصكوك منها: قلة عدد الصكوك المطروحة، وكذلك رغبة حائزي الصكوك في الاحتفاظ بها باعتبارها تدر عائدا مضمونا، وعدم وجود بديل لها في السوق.

٣- ترجع هذه النوعية من المخاطر إلى عدم وفاء العميل بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي مواعيدها، ومصدر هذه المخاطر قد يكون نتيجة سوء اختيار العميل، سواء بعدم وفائه بالتزامات العمل المسند إليه بالنسبة لاستثمارات صكوك المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والمغارسة والاستصناع، أو عدم رغبته في استلام السلعة المشتراة ورجوعه (عن وعده في حالة اعتبار الوعد غير ملزم) في استثمارات صكوك المراجعة، أو عدم رغبته في استلام السلعة المستصنعة في استثمارات صكوك الاستصناع- إذا كان عقد الاستصناع جائز غير ملزم أو تأخير أو عدم سداد ما عليه من التزامات بالنسبة لاستثمارات صكوك المراجعة وصكوك الإجارة، أو عدم الالتزام بتوريد السلع المتفق عليها وصفا وزمانا بالنسبة لاستثمارات صكوك السلم.

٤- مخاطر عدم كفاءة العميل أو إلى سوء سمعته وعدم رغبته في السداد، أو إلى عدم قدرته على السداد، وهذا كله يقع في الأساس على عاتق المنشأة مصدرة الصكوك والمأخوذة الائتمان للعميل، ويؤثر سلباً على عوائدها، لذا فإن هذه المخاطر تدخل ضمن المخاطر الخاصة.

٥- مخاطر السوق وهذه المخاطر تندرج تحت المخاطر العامة حيث ترجع لاتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، سواء أكانت أسواق الأصول الحقيقية، أو الأسواق المالية والتي تتكون بدورها من أسواق النقد، وأسواق رأس المال بسوقها (سوق الإصدار وسوق التداول).

٦- مخاطر سوق الأصول الحقيقية وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة الصكوك الإسلامية من حيث كونها تمثل حصة شائعة في ملكية أصول، ونظراً لأن الأصول الحقيقية من سلع وخدمات تباع في الأسواق، فإنها قد تتعرض للنقص في قيمتها بفعل عوامل العرض والطلب، أو السياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها من عوامل السوق.

٧- مخاطر سعر الصرف وتنشأ هذه المخاطر في سوق النقد نتيجة لتقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة. ففي حالة شراء سلع بعملة أجنبية وانخفاض سعر تلك العملة فإن ذلك يترتب عليه خسائر بمقدار انخفاض سعر العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى، كما أن مخاطر سعر الصرف تظهر أيضاً عند إصدار الصكوك بعملة معينة واستثمار حصيلتها بعملة أخرى، أو إذا كانت المنشأة المصدرة للصكوك تحتفظ بمواقع مفتوحة

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨١٨)

تجاه بعض العملات الأجنبية أو التزامات الدفع خاصة في عمليات المراجعات والتجارة الدولية.

٨- مخاطر سعر الفائدة وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وهي تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاته، وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح، وهو ما يؤثر على معدل العائد على الاستثمار.

٩- والصكوك الإسلامية وإن كان لا مجال لسعر الفائدة في التعامل بها، أو في أنشطتها ومجالات استثماراتها، إلا أنها قد تتأثر بسعر الفائدة إذا اتخذته سعرا مرجعيا في التمويل بالمراجحة، كما أن سعر الفائدة باعتباره آلية يقوم عليه النظام النقدي والمصرفي في غالبية الدول الإسلامية، فإنه بلا شك يؤثر على الصكوك الإسلامية، خاصة إذا لم يكن للوزع الديني دورا في توجيه المستثمرين، وتحجج بعضهم بشذوذ الفتيا التي أباحت سعر الفائدة خلافا لإجماع الفقهاء.

١٠- مخاطر أسعار الأوراق المالية وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية، أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار والمقامرة وعمليات الإحراج والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك، وهو ما يؤثر على القيمة السوقية للصكوك الإسلامية.



١١- مخاطر التضخم وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود بارتفاع الأسعار ، وهو ما يعني تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية. والصكوك الإسلامية باعتبارها ذات عائد متغير، وذات مكونات من نقود وديون وأعيان ومنافع فإن تأثرها بالتضخم يرتبط طرديا بزيادة مكوناتها من النقود والديون.

١٢- مخاطر التشغيل وتنشأ هذه المخاطر نتيجة أخطاء بشرية أو فنية أو حوادث، وتندرج هذه المخاطر تحت المخاطر العامة إذا كانت بفعل عوامل خارجية كالحوادث الطبيعية، مثل ما تسببه الكوارث أو الحوادث في هلاك الزرع في استثمارات صكوك المزارعة أو هلاك الأصل المؤجر في استثمارات صكوك الإجارة ونحو ذلك، وتندرج هذه المخاطر تحت المخاطر الخاصة إذا كانت بفعل عوامل داخلية كعدم كفاية التجهيزات أو وسائل التقنية أو الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، أو فساد الذمم، أو عدم توافر الأهلية الإدارية (أي الكفاءة الإدارية) القادرة على القيام بمهام الوكالة عن الملاك وتحقيق الأرباح مع نموها واستقرارها مستقبلا، والمحافظة على المركز التنافسي للصكوك ونحو ذلك، أو من خلال صورية أو ضعف الرقابة الشرعية مما يؤثر سلبا في ثقة المتعاملين، وسمعة المنشأة لديهم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يترك آثارا على القيمة السوقية للصكوك الإسلامية<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: البديل الآخر: «POT»

(١) هدى محمد سلمان ، 2004 التمويل بالعجز وأثره على التضخم في السودان .رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور عبد العظيم سليمان المهمل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان. بتصرف.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٢٠)

أن النظام الأفضل الذي يجب أن تعتمد عليه مصر في الوقت الحالي هو نظام «POT» وهو نظام عالمي تقام من خلاله المشروعات التي تحتاجها الدولة من خلال المشاركة مع دولة أخرى أو أكثر ويستخدم عائد المشروع في سد حصة الدولة المشاركة مثل مشروع مترو الانفاق الذي أقامته دولة فرنسا بهذا النظام. ويعتبر نظام «POT» الأفضل في النواحي الاقتصادية لأنه يحدد تمويل منتجات عينية بمعنى إذا كان المشروع متوافراً له الأرض تدخل دولة أخرى لتمويل إنشاء مصنع عملاق ثم بعد اتمام إنشاء المصنع تبدأ المرحلة الثانية من التمويل وهي تمويل شراء الآلات وبعد اتمام تلك المرحلة تبدأ المرحلة الثالثة الخاصة بتمويل المواد الخام اللازمة لبدء العمل بالمصنع ومع دخول المصنع مرحلة الانتاج وتحصيل العائد تسترد الدولة المقرضة جزءاً من قرضها بالمشروع إلي أن تستنفد طرح المشروعات على شكل نظام البناء والتشغيل والتحويل.

#### ثانياً: بديل أساسه المصلحة الكلية:

أنه وفي ظل الظروف الحالية التي تمر بها مصر أعرض رؤيتي المتواضعة منذ مارس ٢٠١١ وهي على النحو التالي:

- (يجوز للمدنيين شعبياً خاصة الرئيس الأسبق لمصر وأهله وأركان نظامه ورجال الأعمال في عهده، افتداء أنفسهم بتكفلهم بسداد الدين العام لمصر والمقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار (مائتي مليار دولار أمريكي). مقابل العفو العام عنهم).
- قبل تأصيل هذه الرؤية اعرض وبإيجاز لبعض من دوافع إصدارها في هذا التوقيت:

### أولاً: الدوافع:

يُفترض في مُصدر القرار أو الفتوى إلمامه بأوضاع المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وتمتعه بحس سياسي واجتماعي واقتصادي، وعليه وتقديراً مني الأبعاد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مجتمعاتنا وفهماً وإدراكاً لمعنى اللفظ ومدلوله وخطورة المرحلة التي تمر بها الأمة العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة، أعددت دوافع هذا الرأي المتواضع:

١- الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، والعجز الدائم في موازنة الدولة. خاصة الحالية الذي يقدر هذا العام بأكثر من ٢٠٠ مليار جنيه. (مائتي مليار جنيه مصري).

٢- تفاقم الدين العام المحلي والخارجي، حيث وصل لأكثر من ٢٠٠ مليار دولار أي ما يعادل أكثر من ٨٠% من الناتج الإجمالي للدولة ( تريليون ومائتي مليار جنيه مصري ).

٣- تفاقم مثلث الخطر (الجهل، المرض، الفقر) فضلاً عن البلطجة والانحراف الخُلقي. صاحب ذلك انفلات أمني ملحوظ يُهدد الأمن النفسي والمادي للمواطن والمقيم.

٤- التحديات الخارجية التي تُهدد الأمن القومي المصري والتي تُهدد الأمن المائي لمصر (النزاع المُفتعل من قبل بعض دول حوض النيل دول المنبع خاصة بعد انضمام بور ندى لاتفاق عنتيبي بأوغندا وتقسيم السودان، والأزمة الليبية، فضلاً عن الوضع على حدودنا الشمالية . فضلاً عن الإرهاب الفكري والمالي الذي يُمارس ضد مصر بُغية تركيعها اقتصادياً وسياسياً.

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٢٢)

٥- صعوبة الحصول على أموال مصر الضائعة في القريب المنظور نظرا لتعقيدات مالية وإدارية ودولية.

٦- تنامي ثقافة التشفير والتشهير لدى قطاع عريض من المجتمع المصري خاصة من بعض الفئات العمرية من ١٥ : ٣٥ سنة وهذا نتاج لسياسات إعلامية وتعليمية جانبها الصواب والتي يجب أن يحل محلها لغة التسامح وحب الخير للغير. والعطف والعفو عند المقدرة، وإعلاء المصالح العليا للبلاد.

٧- نظرا للاضطرابات المتوقعة والمتتابة في المنطقة يحتمل عودة ما يربوا عن ٣ ملايين مواطن مصري، منهم العامل والعاطل في مصر لينضموا بدورهم إلى عدد العاطلين المتنامي في مصر والتي وصلت لأكثر من ١٤% في نهاية عام ٢٠١٣م في ظل ندرة الموارد وتعدد الحاجات .

**ثانياً: تأصيل الرأي:**

اعتمدت على بعض من مصادر التشريع (النقل، العقل) على النحو التالي:

أ- القواعد الأصولية : ومنها قاعدة (الضرر يُزال)، الضرورات تُبيح

المحظورات، والضرورة تقدر بقدرها، درء المفسد مُقدم على جلب المصالح. حيث أن هناك ضرر مُحدد بالشعب المصري مصدره قلة الموارد وتعدد الحاجات وعجز دائم في ميزان المدفوعات وتصاعد التهديد النفسي والمادي للمواطن داخلياً وخارجياً، فضلاً عن إرهاب مالي دولي يُمارس علينا مما يدعو إلى إزالة هذا الضرر والذي ينحصر في نظري في ضرورة توفير الأموال اللازمة لسد هذه الحاجات الملحة لاستقرار المجتمع ومواجهة التحديات. والسؤال أين هذه الأموال؟ وكيفية الحصول عليها بأسرع وقت

ممكن!! الشواهد والقرائن تُدلل على أن النظام السابق خاصة المتحفظ عليهم هو من يجوز ويعلم من يجوز ومكان حيازة هذه الأموال وكيفية عودتها للمجني عليها (مصر). وبما أن العقوبة هي حق للمجتمع والنيابة العامة هي الأمانة على تحريك الدعوى الجنائية، وعليه فمن يملك العقاب يملك العفو بمقابل، وبما أن النظام السابق المُدان شعبياً كانت تحركه أهوائه ونوازعه الساعية لجلب المال بأية وسيلة مشروعة كانت أو غير مشروعة، وبما أن العقوبة قد تكون بدنية، وقد تكون مالية، وقد تكون مركبة، فأين تقع مصلحة المجتمع؟ هل في العقوبة البدنية أم المالية : المقرر نقلاً وعقلاً أن العقوبة موانع و زواجر وأنها من جنس العمل. وبما أن هذه المجموعة الجانية التي تماثلت على هذا البلد كانت تحكمها وتحركها المادة وأن جمع المال هو الوسيلة والغاية بالنسبة لها. فهذه مخلوقات تسعى للمال من أجل المال لذلك لا بد وأن يكون العقاب استرجاع هذه الأموال وهذه عقوبة للجنة على المجتمع وهنا تقع المصلحة الكلية.

#### أن من أركان النظام الاقتصادي الإسلامي ركنين هامين:

- الأول: أن تحقق مصالح العباد يعني تحقق شرع الله، وحيثما تكون

المصلحة فثم شرع الله.

- الثاني: تغير الأحكام الاجتهادية بتغير الأزمنة والأمكنة

والظروف، بدليل تعطيل حد السرقة في عام المجاعة. وإسقاط سهم المؤلفه قلوبهم في عصر الفاروق عمر بن الخطاب... الخ. وحيث أن مصلحة المجتمع تكمن في تشغيل العاطلين، وعلاج الأمراض المستحدثة وسداد الديون خاصة الخارجية منها (حتى يكون القرار لمن يرى لا لمن يُعطي) والتنمية بكافة

أثر الاقتراض الخارجي وبيدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٢٤)

صورها وأشكالها والاستعداد لمواجهة التحديات من خلال إعداد (أفراد أصحاب- متعلمون - آمنون على أنفسهم مادياً ونفسياً، ترسخ لديهم مبدأ الولاء والمواطنة من خلال فهم صحيح للهوية. وبما أن الدنيا هي مزرعة الآخرة وأن أولى مقاصد الشرع رعاية مصالح العباد في الدارين الدنيا والآخرة. فهل مصالح البلاد والعباد تكمن في العقاب البدني أو المالي بالنسبة لهذه الفئة محل الحديث !! ومن هنا وإعمالاً للعقل الذي يتفق مع روح النصوص أرى:

- أن تتكفل هذه الفئات بسداد ديون مصر والتي تقدر بمائتي مليار دولار أمريكي مقابل عفو عام عنهم من قبل المجني عليهم (شعب مصر) مع الوضع في الاعتبار أن هذه الفئة حيل بينها وبين أهلية الأداء المقررة لها شرعاً ونظاماً حوائل عديدة (ماذا يضير الشاة بعد ذبحها) .

### النتائج والتوصيات

يمكن بيان النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث كالآتي:

- ١- إن النفقات العامة تتجاوز الإيرادات العامة مما يظهر في الموازنة العامة للدولة عجزاً، وتتبع الحكومة أسلوب التمويل بالعجز، وما لذلك من آثار تضخمية. حيث أن هناك علاقة بين استخدام أسلوب التمويل بالعجز وارتفاع معدلات التضخم.
- ٢- تعدد البدائل المتاحة لتمويل خطط التنمية التي تسهم في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وتتيح تمويل المشاريع الاستثمارية، وإنشاء البنية التحتية، التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتحتاج إلى مدة لاسترداد رأس المال المستثمر فيها.
- ٣- يميز علماء الاقتصاد الإسلامي تمويل المشروعات التنموية من خلال طرح المشروعات على شكل نظام البناء والتشغيل والتحويل، أو الاعتماد على إصدار الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة. ولا يميزون إصدار أذونات وسندات الخزينة من أجل تمويل العجز.
- ٤- إن الاعتماد على تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة بوساطة طرح أذونات وسندات الخزينة، يعد بديلاً ذا حدين، إذ إنَّه على الرغم من الميزات التي يتمتع بها هذا البديل، لا يمكن إغفال العيوب الملازمة له، لعل أهمها: استبعاد المصارف الإسلامية من المشاركة في تمويل خطط التنمية، وتحميل الموازنة العامة بأعباء الفوائد، في حال عدم تحقيق عوائد تتجاوز أصل الدين مضافاً إليه الفوائد المستحقة.

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٢٦)

### بناء على ما سبق يمكن التوصية بما يلي :

١- لابد من فسخ المجال لمشاركة القطاعات الاقتصادية - العامة والخاصة جميعها- في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما لذلك من انعكاس إيجابي على الموازنة العامة للدولة من جهة أولى، وعلى الدخل القومي والدخل الفردي من جهة ثانية.

٢- اللجوء إلى البدائل المقترحة لتمويل المشروعات التنموية وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، بما يسمح بتوسيع مشاركة القطاعات الاقتصادية كلاً في تمويل خطط التنمية، والتوزيع العادل لمنافع تشغيل المشروعات التنموية بين الجهات الممولة، وما لذلك من آثار إيجابية كبيرة على صعيد الاقتصاد الوطني ككل.

٣- لتحقيق الاستفادة الكاملة من نظام التشغيل والبناء والتحويل، يُرى أنه لابد من ربط الموافقة على أي مشروع ينشأ بالاعتماد على هذا النظام بالاتفاق مع مستثمرين أجانب على أن يتم تمويله بأموال أجنبية من الخارج، وعدم استغلال احتياطي الدولة من العملات الصعبة من خلال الاعتماد على التمويل من الاقتراض من المصارف المحلية.

٤- نوصي باللجوء إلى إصدار الصكوك الإسلامية، واللجوء إلى سندات الأعيان المؤجرة، من أجل الحصول على التمويل اللازم لتمويل خطط التنمية، بما يؤمن مشاركة الجهات العامة والخاصة كلاً في التمويل.

٥- العمل بكافة الوسائل على سداد القرض العام خاصة الخارجي منه وهنا أوصي في هذه المرحلة الراهنة - أن يتكفل رموز ورجال أعمال النظام الأسبق المدانين بسداد ديون مصر والتي تقدر بمائتي مليار دولار أمريكي



مقابل عفو عام عنهم من قبل المجني عليهم (شعب مصر) مع الوضع في الاعتبار أن هذه الفئة حيل بينها وبين أهلية الأداء المقررة لها شرعاً ونظماً حوائل عديدة (ماذا يُضير الشاة بعد ذبحها).

٦- من متطلبات الأمن المادي الأمن النفسي الذي يتطلب بدوره ضرورة القضاء على الجريمة بكافة صورها .

## قائمة المراجع العربية والأجنبية

### أولاً: المراجع العربية:

- ١- ابن تيمية أحمد: المظالم المشتركة- المكتب الإسلامي- بيروت- ط٢- ١٣٩٣- ص ٢٧-٢٨.
- ٢- ابن القيم الجوزية: الطرق الحكمية- تحقيق د. محمد جميل غازي- مكتبة المدني- جدة بدون ط، تاريخ.
- ٣- أبو العلا يسري محمد: المالية العامة: مصدر الكتاب الموقع الإلكتروني [www.pdfactor.com](http://www.pdfactor.com)
- ٤- أبو عبيد: كتاب الأموال، تحقيق، محمد خليل هراس، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م، رقم ١٠٨٦.
- ٥- أبو يوسف: كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م، ص ٨٣.
- ٦- باقى إخلاص محمد عبد الحميد مصطفى حسين: "طرق البحث العلمي والبحوث التحليلية والوصفية والنفسية"، مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠٠ م.
- ٧- بدوي محمد وديع : دراسات في المالية العامة، القاهرة، ١٩٦٦.
- ٨- البرعى عزت: محاضرات في مبادئ الاقتصاد المالي، الولاء والتوزيع، شبين الكوم، ١٩٩٤-١٩٩٥.
- ٩- بسطا رايح رتيب: المبادئ الأساسية في علم المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣ م، ط٢.٤٥-٤٦.
- ١٠- بن منظور أبي الفضل جمال الدين: (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، مجد الدين أبي الطاهر الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، مادة "وزن".
- ١١- البواب سيد: عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥، س شريف رمسيس تكلا، الأسس الحديثة العلم ماكينه.
- ١٢- البيهقي: السنن الكبرى- مطبعة دائرة المعارف العثمانية- الهند ١٣٥٢هـ.
- ١٣- تاج عبد الرحمن: السياسة الشرعية والفقهاء الإسلاميين مطبعة دار التأليف- الأولى سنة

- ١٩٥٣.
- ١٤- الجويني أحمد حافظ: اقتصاديات المالية العامة، دراسة في الاقتصاد.
- ١٥- جمال الدين أحمد: "دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العالمية، بدون سنة نشر.
- ١٦- الجويني أبو المعالي: الغياثي- مرجع سابق، ص ٢٥٨-٢٧٣- ابن عابدين حاشية رد المختار شركة ومطبعة البابي الحلبي- مصر، ط ٢- ١٩٦٦- ٣٣٦-٣٣٧.
- ١٧- حاتم سامي عفيفي: النظرية الاقتصادية- الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول- ١٩٩٢.
- ١٨- حشيش عادل أحمد: أساسيات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون طبعة، ١٩٧٧ م.
- ١٩- خطاب عبد الله شحاته: الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٢٠- خليل فؤاد: دراسات في المحاسبة الحكومية، دار الأصول، ١٩٩٠ م.
- ٢١- خليل محمد خليل، محاضرات على طلبة كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الطائف، ٢٠١٢ م.
- ٢٢- دراز حامد: علم المالية العامة- مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٣.
- ٢٣- الدقر رشيد: المالية العامة، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٨: ٢.
- ٢٤- دنيا شوقي: "الإسلام والتنمية الاقتصادية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩ م.
- ٢٥- رزق أحمد عبد الرحيم: (الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر)، مكتبة القدس- الزقازيق- مصر، ٢٠٠٨.
- ٢٦- رزق يونان لبيب: الاحزاب المصرية عبر مائة عام- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠٦.
- ٢٧- زكي رمزي: الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
- ٢٨- زكي رمزي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم

- الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٢م.
- ٢٩- سلامة عابدين أحمد: الموارد المالية في الإسلام بحث مقدم إلى ندوة موارد الدولة المالية من وجهة النظر الإسلامية، القاهرة، من منشورات البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٨٦م.
- ٣٠- سلطان محمد سلطان، د. وصفى حسن أبو المكارم: المحاسبة في الوحدات الحكومية- دار المريخ بالرياض ١٩٩٠.
- ٣١- السيد مصطفى كامل: العوامل والآثار السياسية للفساد، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ٢٠٠٤.
- ٣٢- الشافعي جلال: الأزمة المالية العالمية ودور الضرائب في مواجهتها، شركة القصر للطباعة، طبعة ٢٠٠٩: ص ٥٥.
- ٣٣- شبرا محمد عمر: "الإسلام والتحدي الاقتصادي نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي"، ١٩٩٩م.
- ٣٤- شهاب مجدي محمود: مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزاريطة الإسكندرية، ١٩٩٧م.
- ٣٥- شيحة مصطفى رشدي: "النقود والمصارف والائتمان"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ١٩٩٩م، ط ١.
- ٣٦- صادق موريس: موسوعة التهرب الضريبي- دار الكتاب الذهبي، ط ١٩٩٩.
- ٣٧- صدقي عاطف: مبادئ المالية العامة، مكتبة سيد عبد الله وهبة، ط القاهرة ١٩٦٤.
- ٣٨- شقير محمد لبيب: علم المالية العامة، مكتبة النهضة- العربية، القاهرة ١٩٥٧.
- ٣٩- الصبيكان عبد العال: علم المالية العامة، ط ٣، بغداد، دار الجمهورية ١٩٦٧: ج ١.
- ٤٠- عبد المتولي السيد: المالية العامة المصرية: التصاعدي للدولة الإسلامية، دار الفكر العربي- القاهرة ١٩٦٨.
- عبد الواحد السيد عطية: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية- التوزيع العادل للدخول- التنمية الاجتماعية- ضبط الخصم: دار النهضة العربية- القاهرة ١٩٩٣.

- السيد عطية عبد الواحد: شرح أحكام قانون الضريبة الموحدة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٣.
- ٤٢- عبد الوهاب محمد: النظم السياسية- دار الطباعة الحديثة- سنة ١٩٩٢- الطبعة الثانية.
- ٤٣- عبدالمجيد عبد الفتاح: "اقتصاديات المالية العامة"، المطبعة الكمالية ١٩٩٠.
- ٤٤- العربي محمد عبد الله: مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة لجة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٨: ج٢، العام، دار العهد الجديد، القاهرة ١٩٦٧.
- ٤٥- العربي محمد عبد الله: مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة لجة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٨، ج٢.
- ٤٦- عظيم محمود رياض: موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩.
- ٤٧- عمر محمد عبد الحليم: المحاسبة الحكومية- دار الكتاب الجامعي القاهرة، ١٩٩٨ م.
- ٤٨- عواضة حسن: المالية العامة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٧، ١٩٧٣.
- ٤٩- القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الأندلسي: أبو عبد الله القرطبي، ط١، بيروت- لبنان، ١٩٨٧ م "الجامع لأحكام القرآن"، الجزء الثاني، ص ٢٤٢.
- ٥٠- القوني مصطفى: المالية العامة والضرائب، القاهرة، ١٩٤٦.
- ٥١- الماوردى: الأحكام السلطانية- مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، ١٩٧٣.
- ٥٢- متولي عبد الحميد: أزمة الأنظمة الديمقراطية- دار المعارف- الطبعة الثانية- سنة ١٩٦٣.
- ٥٣- المحجوب رفعت: المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١.
- ٥٤- مراد محمد حلمي: "مالية الدولة" بدون تاريخ طبع أو نشر.
- ٥٥- ناصر زين العابدين: مبادئ علم المالية ١٩٨٢.
- ٥٦- النجار عبد الهادي: اقتصاديات النشاط الحكومي، جامعة الكويت، ١٩٨٣.
- ٥٦- عبد الوهاب خلاف، الشيخ أبو زهرة: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.
- ٥٧- نور محمود: "أسس ومبادئ المالية العامة"، مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٧٣ م.

أثر الاقتراض الخارجي وبدائله على عجز الموازنة العامة ومكونات الاستقرار للدولة المصرية (٨٣٢)

### ثانياً: الأبحاث والدراسات:

- ١- أبو بكر، صفية أحمد، ٢٠٠٩ الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول من ٣١ مايو، ٣ يونيو، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- ٢- أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، ٢٠٠٣ التمويل بالعجز: شرعيته وبدائله من منظور إسلامي.
- ٣- مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، السعودية، المجلد ١٥، ملخص. دراسة من منشورات إدارة نظم الشراء BOT الأستاذ، فهد؛ العصفور، نسبية، ٢٠٠٢، وزارة المالية، دولة الكويت.
- ٤- سلمان، هدى محمد، ٢٠٠٤ التمويل بالعجز وأثره على التضخم في السودان، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور عبد العظيم سليمان المهمل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان.

### ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- ١ Chimobi O. P., and Igwe O. L., 2010- Budget Deficit, Money Supply and Inflation in Nigeria
- ٢ European Journal of Economics. Finance and Administrative Sciences
- ٣ Ghartey E. E., 2003- Monetary Policy and Deficits Financing in Jamaica. Journal of Economic. Development, Vol. 28, N
- ٤ Saleh A. S., 2003- Public Sector Deficits and Macroeconomic Performance in Lebanon: A Simulation Analysis. Working Paper, Department of Economics, University of Wollongong
- ٥ Thullah J., 2006- The impact of Deficit Financing on veloppement Inflation in Sierra Leone. Institut African deDe Economique et de Planification, Dakar
- ٦ William Easterly: "Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance in Developing Countries, The world bank research observer, vol.8, No.2, July 1933